Mershad مرشـــاد
مركز بحوث ودراسات الشباب
Youth Research and Studies Center

فـرص التكـــامـــل
مـع بـــرامج ومبادرات
رؤية السعودية 2030

02

تحليـل القضايـا الشبـــابـيـــة

فـي وثيقـــة برنـــامـج تنمية القدرات البشرية

2025

إعداد مركز مرشاد لبحوث ودراسات الشباب

المملكة العربية السعودية، الرياض 2025
عدد الصفحات: 94 ص، المقاس: 24X17 سم
البريد الإلكتروني: Info@mershad.org

Mershad.org MershadCenter MershadCenter

مرشـــاد Mershad
مركز بحوث ودراسات الشباب
Youth Research and Studies Center

تحليـل القضايـا الشبـــابيـــة
فـي وثيقـــة برنـــامـج تنمية القدرات البشرية

تقديم:

يـأتي هـذا التحليـل اسـتجابةً لحاجـة وطنيـة متناميـة لفهـم موقـع الشـباب داخـل التحـولات الـكبرى التي تقودهـا رؤيـة المملكة العربيـة السـعودية 2030. فمن خلال برنامـج تنمية القـدرات البشريـة، حيث بـرزت مجموعة مـن المرتكزات والسياسـات التي تسـتهدف الإنسـان بوصفه محـور التنمية وغايتها ووسـيلتها مما يسـتلزم قراءة دقيقة تستكشـف موقع الشـباب ضمن هذه السياسـات ومسـاحات التـأثير الممكنة ونقـاط القـوة والفـرص والفجـوات التي يمكن البنـاء عليها.

وانطلاقًا من دور مركز بحوث ودراسـات الشـباب – مرشـاد في تحليل قضايا الشـباب واستشراف مسـارات التدخـل المؤسسي جـاءت هذه الدراسـة لتقدّم قـراءة تحليلية متعمقـة لوثيقـة البرنامج لتتجـاوز عرض النصـوص والأهداف إلى تفكيـك مفاهيمها وربطهـا بالاحتياجـات الواقعيـة للشـباب وتحديـد المجـالات التي يمكـن للقطـاعين الرسـمي وغير الرسـمي الإسـهام فيها بصورة عمليـة وذات أثر.

وتسعى هذه الدراسة إلى توجيه بوصلة الفعل التنموي نحو ثلاث غايات رئيسة:

1. تحديد القضايا الشبابية المحورية التي تشتبك مع مستهدفات البرنامج.
2. تبيـين دور المؤسسـات الشـبابية والعاملـين مـع الشـباب في ترجمـة هـذه المسـتهدفات إلى تدخـلات قابلـة للتطبيـق والقيـاس.
3. اقـتراح مسـارات بحثيـة وتنفيذيـة تُسـهم في بنـاء رأس مـال بـشري قـادر على المنافسـة عالميًّـا دون أن ينفصـل عـن هويتـه وقيمـه الوطنية.

إن هذه الدراسـة لا تُقـدَّم كإجابة نهائية بل أداة معرفية تمكّـن صانع القرار والممارس الميداني والجهات المعنية بالشـباب من بناء مبادرات وسياسـات ومشاريع أكثر اتساقًا مـع الواقع وأكثر ارتباطًا بالأهداف الوطنية وأكثر قدرة على تحقيق أثرٍ مسـتدام..

والله ولي التوفيق

مركز مرشاد لبحوث ودراسات الشباب

المقدمة:

في إطـار رؤيـة المملكة العربية السـعودية 2030، يأتي برنامج تنميـة القدرات البشرية كأحـد البرامـج التنفيذيـة التي تهـدف إلى تطويـر المواطـن السـعودي وتمكينـه مـن المنافسـة عالميًّـا، من خلال تحـسين جودة التعليـم، وتنمية المهـارات، ورفع جاهزية الشـباب لسـوق العمل، وتعد فئة الشـباب من الركائز الأساسـية التي يستهدفها هذا البرنامـج، مما يبرز الحاجة إلى قـراءة تحليلية متخصصة، تركـز على القضايا ذات الصلة بالشـباب ضمن هـذا البرنامج الـوطني الطموح.

تهـدف هـذه الورقـة إلى تحليـل وثيقة برنامـج تنمية القـدرات البشرية؛ لاسـتخلاص القضايـا التي تمـس فئـة الشـباب مبـاشرة أو مـن بعيـد، وتقديـم تصـورات مبدئية لمجـالات تدخل مؤسسـات الشـباب والعامـلين معهـم، واقتراح اتجاهات تسـهم في دعم تنفيـذ البرنامـج وتحقيق مسـتهدفاته.

منهجية التحليل:

اعتمـدت هذه الدراسـة على منهجية تحليل موضوعـي لمحتوى وثيقـة "برنامج تنمية القـدرات البشريـة" الصـادرة ضمن رؤيـة السـعودية 2030، بهدف استنبـاط القضايا ذات الصلـة بالشـباب بمنهجيـة منضبطـة. وقـد اسـتُخدمت هـذه المنهجيـة لتحديد نطـاق اهتمام البرنامج بالشـباب، وتوضيح أوجه الارتباط بين أهدافـه ومبادراته، وبين أولويـات فئة الشـباب واحتياجاتهـم التنموية.

حُدِّدتِ القضايا الشبابية في الوثيقة استنادًا إلى ثلاثة معايير تحليلية رئيسة:

الورود الصريح لفئة الشـباب: حيث رُصِدَتِ الأهـداف والمبادرات التي تشير مباشرة إلى الشـباب، أو إلى خصائـص ترتبط بهم كمرحلة عمرية فاعلـة، مثل: التعليـم العالي، التدريـب المهني، المهارات المسـتقبلية، والمشاركة المجتمعية.

الارتبـاط الموضوعـي غير المباشر: مـن خلال تتبع المحـاور التي تُعد بطبيعتهـا مـن القضايـا الجوهرية للشـباب، كالإعـداد لسـوق العمل، الصحة النفسـية والجسدية، الإرشـاد المهني، وريادة الأعمال، حتى وإن لم يُذكر الشـباب فيهـا نصًّا.

التحليـل المقـارن المرجعـي: بالاستئنـاس بالسياسـات والمبادرات المحليـة مثـل "الاستراتيجيـة الوطنية للشـباب"، والدوليـة كوثائق البنـك الـدولي وتقاريـر الأمـم المتحـدة، لتدعيـم التحليـل وتعزيـز الموثوقيـة فيـه وفي دقتـه وعمقـه المفاهيمـي.

كمـا التزمت الورقـة بفصل ما اسـتُخلِص من الوثيقة نصًّـا عن التوصيـات التحليلية، وتوضيـح مصـادر كل استنتـاج لضمـان الشـفافية العلميـة، مـع التركيز على إبـراز المسـاهمات الممكنـة للمؤسسـات الشـبابية والعاملين مـع الشـباب في دعم تحقيق المسـتهدفات الوطنية.

عن برنامج تنمية القدرات البشرية

أُطلقـت مبـادرة تنمية القـدرات البشرية في إطار رؤية السـعودية لعـام 2030، وتعتبر هـذه المبـادرة أحد العناصر الرئيسـة التي تسـعى لتحقيـق أهداف هـذه الرؤية، تهدف هـذه المبـادرة إلى تعزيـز التنميـة الشـاملة وتحقيـق تحـول اقتصـادي واجتماعي في المملكـة، وتغطـي مجموعة متنوعة من المجالات التي تسـهم في تطوير وتعزيز قدرات الفـرد وتشـجيعه على تحقيق إمكانياته بشـكل كامل.

جوانب اهتمام البرنامج:

يتنـاول برنامـج تنمية القـدرات البشرية في إطار رؤيـة 2030 عدة جوانـب، منها التعليم والتدريـب، وتطويـر المهارات الشـخصية والمهنية ودعـم ريادة الأعمـال وتعزيز ثقافة الابتـكار والإبداع، وتهدف هذه المبادرة إلى بنـاء جيل من المواطنين المتميزين القادرين على المنافسـة على الصعيـد العالمي وتحقيق التقدم والتطـور في مختلف المجالات.

يعكـس البرنامـج رؤية حكومية طموحـة تهدف إلى تفعيـل دور الفـرد في بناء مجتمع قوي ومتقدم، من خلال توفير فرص تطوير مهارات الشـباب السـعودي واسـتفادتهم مـن التعليـم والابتـكار وتشـجع على اعتمـاد أسـلوب حيـاة مبتكـر يسـهم في تحفيز الابتـكار والإبـداع، ويعزز قدرتهـم على التكيف مع التحـولات الاقتصاديـة والتقنية.

مواطن منافس عالميا:

يحمل شعار مواطن منافس عالميًّا بعدًا طموحًا في برنامج تنمية القدرات البشرية، حيث يضع الشاب السعودي أمام أفق يتجاوز حدود السوق المحلية نحو المشاركة الفاعلة في المشهد العالمي، إلا أن هذا الطموح لا ينفصل عن الجذور الوطنية بل ينطلق منها عبر تأهيل الكوادر الوطنية وتمكينها من المهارات التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة، فالمواطنة العالمية هنا ليست خروجًا من الهوية بل امتدادٌ لها، حيث تسهم في بناء مجتمع قوي ومتماسك يشكّل الإنسان فيها محركًا حقيقيًّا للتنمية والتقدم.

أهداف البرنامج:

تعزيـــز القيـــم الإسـلاميـــة والهويـــة الوطنيـــة.

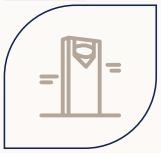
تمكيـــن حياة عـامرة وصحية.

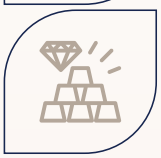
تنمـيـــة وتنويـــع الاقتصـاد.

زيـــادة معدلات التوظيـــف.

تعزيـــز فعاليـــة الحكـومة.

تمكين المسؤولية الاجتماعية.

القضايا المحورية من خلال التحليل:

ومـن خلال تلك الأهـداف وانطلاقًا من هدف القـراءة التحليلية لوثيقـة برنامج تنمية القـدرات البشريـة، وسـعيًا لتحديد أبـرز المجـالات ذات الصلـة بالشـباب، فقد أمكن اسـتخلاص عدد مـن القضايا المحورية التي يُعنى بها الشـباب ضمـن أهداف البرنامج، وتشـكل مرتكـزًا لتصميـم المبـادرات والبرامـج الموجهة لهـم، وتجدر الإشـارة إلى أن هـذه القضايـا وإن كانت تُعالج في سـياق محلي، إلا أنهـا تُترجم فعليًّا الشـعار المركزي للبرنامـج "مواطـن منافـس عالميًّا" من خلال بنـاء قاعدة متينة من المهـارات والقيم والسـلوكيات التي تمكّن الشـباب من الانطلاق بثقة إلى فضاءات أوسـع، والمشـاركة بفعاليـة في الاقتصـاد والمجتمع على المسـتويين المحلي والدولي وهـي على النحو الآتي:

1. فهـــم وتحقيـــق القيـــم الإسلاميـة والهويـة الوطنية.
2. السلـــوك الصحـــي واللياقـة البدنيـة.
3. تعزيـز المهـــارات المناسـبة لسـوق العمـل.
4. تطويـــر القـــدرات وفـــق احتياجـات سـوق العمـل.
5. المشـاركة في العمل التطوعي والخدمـة المجتمعية.

العوامل المساهمة في تحقيق الأهداف:

تحقيـق الأهداف المذكـورة يتطلب تبني نهج شـامل ومتكامل يركـز على تطوير الفرد من جوانـب متعددة،

ولأن تحقيـق مسـتهدفات برنامـج تنمية القـدرات البشرية لا يقتصر على السياسـات العامة فحسـب، بـل يتطلب تفعـيلًا عمليًّا على مسـتوى البرامج والمبـادرات الموجهة لفئـة الشـباب، فإنـه مـن الضروري أن تضطلـع المؤسسـات الشـبابية والعاملون مع الشـباب بـدور محوري في ترجمـة تلك المسـتهدفات إلى ممارسـات واقعية.

وبعـد قراءة الأهداف الرئيسـة لبرنامج تنميـة القدرات البشرية، حُدِّدَ عـدد من القضايا التي تهـم فئـة الشـباب وتتقاطع بشـكل مباشر مـع مسـتهدفات البرنامـج، وفي هذا الإطـار، تتناول الورقة كل قضية على حدة وتسـتعرض سـبل مسـاهمة المؤسسـات الشـبابية والعامـلين مع الشـباب في تحقيق تلك الأهـداف من خلال تطويـر مبادرات وبرامـج تعـالج هـذه القضايا وتعزز مـن فاعلية الجهـود الوطنية.

القضايا المحورية ذات الأولوية للشباب ضمن أهداف البرنامج:

أولاً: فهم وتحقيق القيم الإسلامية والهوية الوطنية

ورد في وثيقة البرنامج التأكيد على "تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية" بوصفه أحد أهداف البرنامج الرئيسة. وتُعد هذه القيمة مدخلًا أساسيًّا لصياغة الشخصية الوطنية المتوازنة وتعزيز الانتماء.

توصيات للمساهمة في تحقيق المستهدف:

- دمج القيم الوطنية في الأنشطة اللاصفية والمبادرات الشبابية التطوعية والإعلامية.
- دعم البحوث والدراسات التي تستكشف ارتباط القيم بالهوية والسلوك لدى الشباب في السياق السعودي.

ثانيًا: السلوك الصحي واللياقة البدنية

يرتبط هذا الجانب بمستهدف "تمكين حياة عامرة وصحية" كما ورد في الوثيقة. ويُعد تعزيز أنماط الحياة الصحية لدى الشباب أحد الأبعاد الداعمة لجودة الحياة والإنتاجية.

توصيات للمساهمة في تحقيق المستهدف:

- إطلاق مبادرات شبابية لتعزيز النشاط البدني والتغذية الصحية في المدارس والجامعات والمراكز المجتمعية.
- نشر محتوى توعوي رقمي يستهدف فئة الشباب حول الصحة النفسية والبدنية.
- تشجيع الشراكات بين المؤسسات الشبابية والجهات الصحية لتفعيل برامج مشتركة.

ثالثًا: تعزيز المهارات المناسبة لسوق العمل

تؤكـد الوثيقة على "رفع كفـاءة مخرجات التعليـم والتدريب" بما يتلاءم مـع احتياجات سـوق العمـل. وتنـدرج تحت هـذا المسـتهدف المهارات التقنيـة واللغوية وغيرها.

توصيات للمساهمة في تحقيق المستهدف:

- تقديـم برامج تنمية مهارات شـخصية ووظيفية (مثـل التفكير النقدي، العمل الجماعي، القيادة).
- عقد شراكات مع القطاع الخاص لتوفير فرص تدريب تطبيقي موجه للشباب.
- تصميـم حقائـب تدريبيـة نوعية تسـتهدف تأهيـل الشـباب في التخصصات المسـتقبلية ذات القيمـة المضافة.

رابعًا: تطوير القدرات وَفْقَ احتياجات سوق العمل

جـاء في الوثيقـة التأكيـد على أهميـة "المرونـة والتكيف مـع التحولات الاقتصاديـة"، وهـو مـا يبرز أهميـة المواءمـة بين التعليـم واحتياجات السوق.

توصيات للمساهمة في تحقيق المستهدف:

- تصميم مسارات تعليمية مرنة للشباب تتيح الجمع بين الدراسة والعمل.
- دعم الإرشاد المهني المبكر في مراحل التعليم العام والجامعي.
- تفعيـل وحـدات مواءمـة مخرجـات التدريب مع بيانـات سـوق العمل ضمن المؤسسات.

خامسًا: المشاركة في العمل التطوعي والخدمة المجتمعية

تـشير الوثيقـة إلى "تعزيز المسـؤولية المجتمعية"، وهو مـا يُعد مدخلًا رئيسـيًّا لتعزيز ثقافة التطوع بين الشـباب.

توصيات للمساهمة في تحقيق المستهدف:

- توفـير فرص تطوعيـة ذكية ومتنوعة، تراعـي تنوع البيئـات المكانية والرقمية للشـباب، وتُمكنهم من الإسـهام في أدوار تنموية حقيقية
- دعم البرامج التي تعزز ثقافة العطاء والتكافل المجتمعي.
- تطوير أدلة إجرائية لِمَأْسسة العمل التطوعي في المؤسسات الشبابية.

إن اسـتعراض هذه القضايا وتسـليط الضوء على الممارسـات المـوصى بها، يهدف إلى تمكين المؤسسـات الشـبابية والعاملين مع الشـباب من الاسـهام الفاعـل في تحقيق مسـتهدفات برنامـج تنميـة القـدرات البشريـة، مـن خلال مبـادرات نوعيـة تعزز من فاعليـة وأثر الجهـود الوطنية.

الركائز الاستراتيجية لبرنامج تنمية القدرات البشرية:

يُعـدّ برنامـج تنميـة القـدرات البشريـة أحـد برامـج رؤيـة السـعودية 2030، ويرتكـز على ثلاث ركائـز استراتيجيـة تُوجّـه سياسـات تنميـة الإنسـان في المملكة، بـدءًا من التعليـم الأسـاسي وصولًا إلى التعلـم مدى الحياة. وتُعـد هذه الركائز إطـارًا لفهم أدوار المؤسسـات، خاصة الشـبابية منها، في دعم تطوير رأس المال البشري وتحليل قضايا الشـباب وتحديـد مجالات تدخـل فاعلة.

وتشمل الركائز الثلاث ما يلي:

الركيزة **الأولى**

تطوير أساس تعليمي متين ومرن للجميع: تُعنى هذه الركيزة بتعزيز جودة التعليم في مراحله المبكرة والعامة، وتطوير قدرات المعلمين، وتحديث المناهج، وتعزيز القيم والسلوك الإيجابي، مع ضمان الشمولية والمساواة في فرص التعليم.

الركيزة **الثانية**

الإعداد لسـوق العمل المسـتقبلي: تركـز هذه الـركيزة على المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سـوق العمل، وتطويـر المهارات المطلوبـة للقطاعات الواعدة، وتعزيـز ثقافة ريادة الأعمـال والتدريب التقني.

الركيزة **الثالثة**

فـرص التعلـم مـدى الحيـاة: تهـدف إلى بناء منظومـة تتيـح للأفراد مـن مختلف الأعمـار والظـروف الاسـتمرار في التعلـم والتطويـر، مـن خلال التعليم المسـتمر، والتعليـم المـرن، والتعلـم الرقمـي، والتأهيل المهني المسـتدام.

وبناءً على هذه الركائز، تتناول الورقة في الأقسام التالية كل ركيزة على حدة، من خلال:

- عرض نصها كما ورد في الوثيقة الرسمية.
- تحليل القضايا ذات الصلة بالشباب.
- تقديم مقترحات تنفيذية للمؤسسات الشبابية.
- اقتراح موضوعات بحثية داعمة للمجال.

الركيزة
الأولى تطوير أساس تعليمي متين ومرن للجميع

كمـا ورد في وثيقـة البرنامـج تركز هـذه الـركيزة على مراحـل التعليم الأساسـية، بما في ذلـك المعلمـون والمؤسسـات التعليميـة، وعلى الأسـاس الـذي يبـدأ الطفـل من خلالـه رحلـة التعلـم، وصـولاً إلى الدخول لسـوق العمل، ويسـعى البرنامـج إلى إصلاح هـذه القاعدة وتحويلها إلى قاعـدة مرنة من خلال التغلـب على تحدياتها كنقص فرص التعليـم في ريـاض الأطفال، وطرق التدريس غير الفعالـة، والمناهج غير المكثفة، وقلة المسـارات التعليمية، ومحدودية ترسـيخ القيم، وضعف الخدمة التعليمية للأشـخاص ذوي الإعاقة، كما تسـعى الركيزة إلى غرس القيم والانتمـاء الوطني والمواطنة العالمية مـن خلال تحديـث المناهج الدراسـية، وتعزيز السـلوك الإيجـابي، ونشر ثقافة العمل الجاد، وتفعيل الأنشـطة اللاصفيـة، والإعلام الهادف، والمشـاركة المجتمعية.

تحليل القضايا الشبابية في هذه الركيزة:

تمثـل هـذه الـركيزة قاعدة انـطلاق فئة الشـباب في جميـع مراحلهم الدراسـية، وتؤثر مبـاشر ة على جاهزيتهـم للمرحلـة الجامعيـة وسـوق العمـل. وتُظهر الوثيقـة اهتمامًا جوهريًّـا ببنـاء أسـاس تعليمي مـرن يعزز مـن الجوانـب المهارية والقيميـة إلى جانب المعرفيـة، وهو ما يتقاطع مع احتياجات الشـباب في المراحل العمرية المبكرة، وخاصة فيمـا يتعلق بالعدالـة في الوصول إلى التعليم، تعدد المسـارات، التوجيه المهني المبكر، وتعزيـز الهوية الوطنيـة والانتماء.

وقد سعت وزارة التعليم إلى معالجة هذه الجوانب من خلال عدة مبادرات رئيسية، مثل:

- ق٤، الـذي يتيـح للطلبـة اختيار مسـار علمي أو مهـني أو تخصصي بما يتناسـب مع ميولهـم وقدراتهم.
- برنامـج تعزيـز السـلوك الإيجابي، الـذي يدعم بنـاء الشـخصية المتوازنـة للطالب داخـل البيئة المدرسـية.
- تفعيـل الأنديـة المدرسـية وتطوير الأدلة التشـغيلية للأنشـطة اللاصفيـة لتعزيز الهوية الوطنيـة والانتماء.

- إصـدار دليـل القيم في الأنشـطة الطلابية، الـذي يقدم إطـارًا إجرائيًّـا لتعزيز القيم الوطنية والإنسـانية.

ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات تواجه المؤسسات التعليمية الرسمية، مثل:

- ضعف تكامل المناهج الدراسـية مع المهارات الحياتية، وفقًا لتقرير رؤية السـعودية 2030 في التعليم العام (2021).
- محدوديـة فاعليـة الأنشـطة اللاصفية، حيث تشـير بيانات الهيئـة العامة للإحصاء 2022 إلى أن 43% مـن المدارس لا تطبق أنشـطة لا صفية بشـكل دوري.
- تفـاوت جودة التعليم بـين المناطق، كما أوضحـت نتائج اختبـار TIMSS بأن طلاب المـدارس في بعـض المناطق الطرفية يسـجلون درجات أقل من المتوسـط الوطني.

وفي هـذا السـياق، يظهـر الـدور التكمـيلي المهـم للمؤسسـات غير الرسـمية، مثـل الجمعيـات الشـبابية والمراكـز التنمويـة، في تعزيـز جهـود الدولـة. ويشـمل هـذا الـدور:

1. تقديـم برامـج دعـم تعليمـي وتربـوي في المناطـق التي تواجـه نقصًا في الخدمـات التعليمية.
2. بنـاء مسـارات تدريبيـة عمليـة في المهـارات القياديـة والاجتماعيـة غير المتاحـة داخل المـدارس.
3. تنفيذ مبـادرات مجتمعية تفاعلية تدعم الـطلاب في بيئة غير صفية، مثل ورش العمـل والحملات الإعلامية القيمية.
4. تطويـر محتـوى رقمي داعم يسـتهدف الفجـوات التي يصعـب تغطيتها داخـل المـدارس الاعتيادية.

إن الجمـع بين جهـود الجهـات الرسـمية والمجتمعية يُعـد ضرورة لتحقيق مبـدأ التعليم الشـامل متعدد الأبعاد، ويشـكل الأسـاس الذي يمكـن أن تُبنى عليه تـدخلات نوعية وموجهة للشـباب مـن مختلف الفئـات والمناطق.

مقترحات تنفيذية:

أولاً: دور المؤسسات الرسمية

(مثل المدارس والجامعات والجهات الحكومية التعليمية):

- تطوير المناهج لتتضمن وحدات تفاعلية في المواطنة والهوية الثقافية.
- تمكين المعلمين من مهارات التعليم التفاعلي عبر برامج تدريب مستدامة.
- تبني نظم تقييم شـامل تضم الجوانب السـلوكية والقيمية إلى جانب التحصيل العلمي.
- تفعيـل شراكات منهجيـة مـع المؤسسـات غـير الرسـمية لتعزيـز الأنشـطة اللاصفيـة المؤثرة.

ثانياً: دور المؤسسات غير الرسمية

(القطاع غير الربحي والمؤسسات الشبابية والمبادرات المجتمعية):

- تصميـم برامـج تطبيقيـة تكمّل المناهـج وتسـتهدف بناء السـلوك الإيجابي والقيادة.
- إنشاء مراكز دعم تعليم مجتمعي في الأحياء المحتاجة تربويًّا ونفسيًّا.
- تنفيذ حملات توعوية رقمية تستهدف القيم الوطنية بلغة إعلامية شبابية.
- تقديم محتوى تفاعلي رقمي يرتبط بمقررات الهوية الوطنية أو المهارات الحياتية.
- تطوير حقائب تدريبية للمعلمين في الجوانب القيمية بالتعاون مع إدارات التعليم.

تحديات وفجوات تواجه المؤسسات المعنية بالشباب:

- تفـاوت جودة التعليم بـين المناطق الحضرية والنائية، حيث أظهـرت نتائج اختبارات TIMSS وفـق تقريـر هيئة تقويم التعليـم والتدريب (2021) تفاوتًـا واضحًا في أداء طلاب المدارس بحسـب المنطقة الجغرافية.
- قصـور في دمج القيـم بالمقررات التعليميـة بصورة ممنهجة، وهو ما أكدته دراسـة مركز الملك عبدالعزيز للحـوار الوطني (2020).
- محدودية التنسيق بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في تطوير قدرات الشباب.

استراتيجيات علاج الفجوات:

التحدي	الاستراتيجية المقترحة	المصدر
تفـاوت جودة التعليم	تطويـر سياسـات تمويـل مـرن يرتبط بمـؤشرات الأداء المدرسي في المناطـق الطرفية	تقريـر البنـك الدولي عـن التعليم في الشرق الأوسـط (2022)
ضعـف دمـج القيـم	إعـداد إطـار وطني موحـد للقيـم التعليـميـة القابلـة للقيـاس والتطبيـق	دراسـة منظمـة اليونسـكو حول التعليـم مـن أجـل المواطنـة (2021)
ضعف التنسيق	إنشـاء منصـات مشتركـة بين وزارة التعليـم والقطاع غير الربحي لتبـادل البرامـج والخبرات	تقريـر مؤسسـة الملـك خالد عن التكامـل بين القطاعـات (2020)

المقترحات البحثية:

تُظهـر المعطيات المسـتخلصة من تحليـل الركيزة الأولى أن هنـاك حاجة ملحة لإثراء الجانـب البـحثي في مجـالات متقاطعـة بين التعليـم والقيـم والأنشـطة اللاصفية، بما يـعين الجهات التنفيذية، الرسـمية وغير الرسـمية، على اتخاذ قرارات مبنيـة على الأدلة. وفي هذا السـياق، يمكـن اقتراح القضايـا الآتية مجالاتٍ أوليـةً للبحث:

- **الأنشـطة اللاصفيـة والقيـم الوطنية:** دراسـة العلاقة بين الأنشـطة غير الصفيـة المقدمة في المـدارس وبـين نمو مشـاعر الانتماء الوطـني والمسـؤولية المجتمعية لـدى الطلاب، مع التركـيز على البيئـات التعليميـة في المدن الكـبرى مقابل المناطـق الطرفية.
- **المسـارات الثانوية ومستقبل الطلاب:** دراسـة تقوم فهم الطلاب لنظام المسارات الثانوية، ومـدى توافـق اختياراتهم مع ميولهم الشـخصية، وذلك مـن خلال دراسـات تتبعيه تبدأ من الصـف الأول الثانوي وحـتى ما بعد التخرج مـن المرحلة الجامعية.
- **المحتـوى القيمي في المناهج:** دراسـة تحليل نوعي ومقارن للمحتـوى القيمي ضمن مقررات الهويـة الوطنية والتربية الاجتماعية، من حيث التكرار، العمق، وأسـاليب التقديم، واسـتقصاء آراء المعلمين حول فاعليته.
- **الـشراكات بـين التعليم الرسـمي والقطاع غـير الربحي:** رصـد تجارب تعاون بـين المدارس والجمعيـات أو المبـادرات المجتمعيـة في تقديـم برامـج مهاريـة أو قيميـة، وتقييـم أثر هذه التجـارب عـلى الطلاب مـن حيث السـلوك والتحصيـل والانخـراط المجتمعي.

- **الفاقد التعليمي في المناطق النائية:** دراسة تستكشف الفجوات التعليمية والسلوكية التي يعاني منها طلاب المناطق الطرفية، مع اقتراح نماذج دعم مجتمعي تُنفذ من قبل جمعيات محلية بالتنسيق مع إدارات التعليم.
- **المحتوى الرقمي والتربية القيمية:** دراسة تجريبية لقياس تأثير المحتوى الرقمي القيمي (مثل الفيديوهات، الإنفوجرافيك، الألعاب التعليمية) على مفاهيم مثل: احترام النظام، التعاون، حب الوطن، لدى طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية.

لماذا هذه البحوث مهمة؟

- تسهم في دعم القرارات التعليمية بمستوى السياسات والبرامج.
- تُعزز من قدرة المؤسسات غير الرسمية على تصميم تدخلات مستجيبة للاحتياجات الواقعية.
- تملأ فراغًا بحثيًا في موضوعات القيم والتعليم اللاصفي، والتي غالبًا ما تكون ضعيفة التوثيق.
- تساعد في بناء نماذج تقييم مبنية على الأدلة لبرامج تعزيز الهوية والانتماء.

خاتمة تحليل الركيزة الأولى:

في سـياق بنـاء الإنسـان وتنمية وعيه، تمثل الـركيزة الأولى من برنامـج تنمية القدرات البشريـة حجر الأسـاس الذي تُـبنى عليه بقية الركائـز، إذ لا يمكن الحديـث عن مهارات سـوق العمل أو ريـادة الأعمال أو الاقتصـاد المعرفي دون تأسيـس صلب في منظومة القيـم والانتماء الـوطني والصحة النفسـية والبدنية والوعي الذاتي، ومـن هذا المنطلق فـإن هـذه الـركيزة لا تُعد مـدخلًا تربويًا فقـط بل تمثل رؤيـة استراتيجية لاسـتدامة الهويـة الوطنية في ظـل عالم متغير متعـدد المرجعيات.

ولأن المدرسـة وحدهـا لا تسـتطيع – بحكـم طبيعتهـا النظامية ومحدوديـة زمنها – أن تتحمـل عـبء البنـاء القيمي المتكامـل، فإن المؤسسـات الشـبابية والعاملين مع الشـباب والأسرة مطالبـون اليـوم بـأن يكونـوا الشريـك التربـوي غير الرسـمي الـذي يُكمـل هذه الرسـالة ويُفعّلها في بيئـات أكثر مرونة وبلغة أقرب إلى فئة الشـباب، فكل مشروع شـبابي أو نشـاط تطوعي أو مسـاحة شـبابية حرة هو في الحقيقة سياق تربوي غير مبـاشر يجـب أن يُوظف بشـكل مـدروس لبناء الاتجاهـات والقناعـات التي تُترجم لاحقًا إلى سـلوك ومواقـف وطنية.

كمـا أن الـدور الـذي تلعبـه هذه المؤسسـات في إعـادة دمج الشـباب في بيئـات تعلم جديـدة (خارج جدران الفصل) يُعد مسـاهمة فعلية في تحقيق مسـتهدفات البرنامج لا سـيما حين تُصمم هـذه البيئات بروح تشـاركية وباعتماد منهجيـات حديثة قائمة على التجربـة والانخـراط والتفاعل بدلًا مـن التلقين والمباشرة، وهنـا تبرز الحاجة إلى تطوير المحتـوى وتمكين العاملين مع الشـباب وربط البرامج بالقيـم المحورية التي وردت في الوثيقة.

وفي ضوء ما سـبق، فـإن تعزيز هذه الركيزة لا يتم فقـط عبر المناهج التعليمية بـل عبر تحالفات معرفية ومجتمعية أوسـع تكون فيها المؤسسـات الشـبابية ذراعًـا وطنيًـا واعيًـا لبناء الشـخصية السـعودية المتزنـة الفاعلة والمتمسـكة بجذورهـا والمنفتحة في الوقت ذاته على المسـتقبل.

الركيزة
الثانية الإعداد لسوق العمل المستقبلي

كمـا ورد في وثيقـة البرنامج تسـتهدف هـذه الركيزة تحـسين جاهزية الأفراد لسـوق العمـل مـن خلال تطويـر منظومـة التعليـم والتدريـب وربطهـا بمتطلبـات السـوق، وتعزيـز المهـارات المسـتقبلية، وتوفير مسـارات متنوعة للتعليم المـهني والتقني، إلى جانـب تحـفيز ثقافـة ريادة الأعمـال وتمـكين الأفراد من دخول سـوق العمـل بمرونة واستعداد.

تحليل القضايا الشبابية في هذه الركيزة:

القضايا الأساسية التي تعنى بها هذه الركيز:

- **الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل:**

لا يـزال جـزء كـبير من خـريجي الجامعـات في السـعودية يعانـون من عـدم تطابق تخصصاتهـم مع متطلبـات الوظائف المتاحـة. ووَفْقَ تقرير وزارة المـوارد البشرية والتنميـة الاجتماعيـة (2022)، فإن أكثر من 58% من الخريجين لا يمارسـون أعمالًا مرتبطـة بتخصصاتهـم الدراسـية، مـا ينعكس سـلبًا على كفـاءة التوظيف ويؤدي إلى بطالـة مقنّعـة، يُظهـر هـذا الواقـع أن المسـارات الأكاديمية لا تـزال تفتقر إلى التوجيـه العملي المرتبط بسـوق العمل، وأن هناك حاجة ماسـة لتضمين متطلبات المهـارات المهنيـة في المناهج الجامعية والمدرسـية بشـكل أكثر تكاملًا.

- **ضعف منظومة التوجيه والإرشاد المهني في المراحل التعليمية المبكرة:**

يفتقـد كـثير مـن الـطلاب إلى المعرفـة الكافيـة بالخيـارات المهنيـة المتاحـة، أو بالمسـارات التي تـتلاءم مـع ميولهـم ومهاراتهـم. ووفـق الهيئة العامـة للإحصاء (تقريـر التعليـم والتوظيـف 2021)، فـإن مـا يزيـد على 40% مـن طلاب المرحلـة الثانويـة لا يتلقـون أي نـوع مـن الإرشـاد المـهني المنظم، هـذا النقص يـؤدي إلى قـرارات تعليميـة غير ناضجـة، ويسـهم في ضعـف جاهزيتهـم بعد التخرج، سـواء لسـوق العمـل أو لريـادة الأعمال.

ضعف الثقافة العملية والخبرة الميدانية أثناء الدراسة:

غالبيـة التخصصـات الأكاديميـة تفتقـر إلى المكـوّن التطبيقـي، سـواء في شـكل تدريـب تعاوني أو زيـارات ميدانية أو مشـاريع واقعية مرتبطة بسـوق العمل، وقد أكدت مؤسسـة "مسـك" في تقريـر المهـارات المسـتقبلية (2023) أن واحدة من أكبر فجـوات الجاهزيـة لـدى الشـباب تكمـن في "الخبرة العملية"، التي تُطلـب غالبًا عنـد التوظيـف ولكـن لا يتم توفيرهـا أثناء سـنوات التعليم.

تأخر انتشار الثقافة الريادية والعمل الحر بين الشباب:

رغـم وجـود مبادرات حكومية لدعم ريادة الأعمال، إلا أن الشـباب مـا زالوا يفضلون المسـار الوظيفي التقليدي، لأسـباب تتعلق بالمخاطرة، أو نقـص التوجيه، أو غياب النمـاذج الملهمـة القريبـة منهم، ووفـق تقرير "الهيئـة العامة للمنشـآت الصغيرة والمتوسـطة" لعـام 2022، فـإن 80% مـن الشـباب السـعودي ينظـرون لريـادة الأعمـال كخيـار غير مضمون مـا لم يتوفر دعـم توجيهي ومالي قوي، وهـذا ما يبرز الحاجـة إلى تعزيـز التعليـم الريـادي وإدماجـه في مراحـل التعليـم العـام والجامعي بصـورة عملية.

محدودية استجابة النظام التعليمي لتطور المهارات المستقبلية:

يتغير سـوق العمل بوتيرة متسارعة، مدفوعًا بالتقنية والذكاء الاصطناعي والرقمنة، في المقابـل لا تزال كثير من المناهج الدراسـية تقليدية وتركز على المعرفة النظرية مـع إغفال المهارات الرقميـة والتحليليـة والناعمة مثل التواصـل والتفكير النقدي، وقد أشـار تقريـر "منظمة التعاون الاقتصـادي والتنميـة (OECD)" حول المهارات المسـتقبلية في الخليـج (2021) إلى ضرورة "إعـادة هندسـة المحتـوى التعليمـي" لمواكبـة تحولات سـوق العمل الرقمي.

وفي إطـار تحقيق مسـتهدفات برنامـج تنمية القـدرات البشرية، بُذلت جهـود متقدمة في السـنوات الأخيرة لتقويـة جاهزية الشـباب السـعودي لسـوق العمل المسـتقبلي، ومـن أبرز هـذه الجهود:

برامج التدريب والتأهيل المهني على رأس العمل:

أطلقـت وزارة المـوارد البشريـة والتنميـة الاجتماعية مبـادرة "التدريـب الموازي" ضمـن منظومـة البرامج المعنيـة بتأهيل الكـوادر الوطنيـة، حيث تـم تدريب أكثر من 62 ألف شـاب وشـابة في عام 2023، مما يشير إلى توسـع البرامـج ذات الطابع

العـملي التي تسـتجيب لاحتياجات السـوق. تقريـر أداء مبادرات التحـول الوطني – وزارة المـوارد البشرية 2023.

- **ارتفاع مشاركة الشباب في سوق العمل:**

أظهـر تقريـر هيئة الإحصـاء للربـع الثالـث مـن 2024 ارتفاعًا في معدل مشـاركة الشـباب السـعوديين (الذكور) من الفئـة العمرية 15–24 عامًـا إلى 34.6%، وهو ما يعكـس تقدمًـا في مؤشرات اندماج الشـباب في سـوق العمل، ولـو جزئيًّا.

- **التوسع في برامج ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة:**

نفذت الهيئة العامة للمنشـآت الصغيرة والمتوسـطة "منشآت" عددًا من المبادرات الداعمـة للشـباب في مجال ريـادة الأعمال، وشـهد العام 2023 ازديادًا في تسـجيل المنشـآت التي يقودها شـباب بنسـبة تجاوزت 8% مقارنة بالعام السابق.

- **تطوير البرامج الإرشادية في المسارات المهنية:**

وقـد نشرت النشرة التربوية لـوزارة التعليـم ٢٠٢٣م أن وزارة التعليم بدأت بالتعاون مـع المركـز الـوطني للتوجيـه المهني تطبيـق برامج إرشـاد مهني في بعـض إدارات التعليـم، شـملت استبيانـات الميـول، وورش المهـارات، ودورات تثقيفيـة حـول مسـتقبل الوظائف.

- **تنمية القطاع غير الربحي وتفعيل دوره في دعم الجاهزية الوظيفية:**

أوضـح التقرير السـنوي الصـادر عن المركـز الوطني لتنميـة القطـاع غير الربحي أن عام 2023 شـهد نموًّا في الجمعيات المعنية بتمكين الشـباب بنسـبة 17%، مما يشير إلى توسـع في أدوار هذه الجهات في سـد الفجوات خارج السـياق الرسـمي.

الفجوات التي تتطلب تدخلًا من المؤسسات الشبابية والقطاع غير الربحي

في سـياق التركيز على قضايـا الشـباب ضمـن الـركيزة الثانيـة، تتضـح مجموعـة مـن الفجـوات التي لا تـزال قائمـة رغم الجهود الرسـمية المبذولة، ويُتوقع من المؤسسـات الشـبابية والقطاع غير الـربحي أن يقوموا بدور محوري في معالجتهـا، نظرًا لقدرتهم على الوصـول المبـاشر إلى الفئـات المسـتهدفة، ومرونتهـم في تنفيذ البرامـج المجتمعية، وفيمـا يلي أبرز تلـك الفجوات:

1. غياب التهيئة السلوكية المبكرة تجاه سوق العمل

يُلاحـظ أن غالبيـة التـدخلات الرسـمية تركز على التعليـم المعرفي والمهـاري، بينما تُغفـل البُعد الوجداني والسـلوكي الذي يُعد أساسًـا في تشـكيل اتجاهات الشـباب نحـو العمل، ويُستنـد في هذا إلى تصنيف بلـوم للمجال الانفعـالي، والذي يشير إلى أن بنـاء الاتجاهـات المهنيـة يجب أن يبدأ مـن مراحل التعليم المبكرة عبر أنشـطة تؤسـس لقيم الالتزام، والانضبـاط، والعمل الجماعي.

وهـذا ما لا يتوفر حاليًّـا ضمن محتوى المـدارس أو حتى أغلب المبادرات الشـبابية خصوصًـا مـا يسـتهدف المرحلـة المتوسـطة والثانوية، مما يشـكّل فراغًـا يمكن للمؤسسـات الشـبابية أن تسـده مـن خلال برامـج تحـاكي بيئـات العمـل فعليًّـا وتغـرس قيمه.

2. ضعف مأسسة الإرشاد المهني

رغـم تأكيد الخطط الوطنية على أهمية الإرشـاد المهني، إلا أن الممارسـة المجتمعية لا تـزال محـدودة، خاصـة في المناطـق الطرفيـة، وتـوصي اليونسـكو في تقريرهـا الصـادر عـام 2022 حـول مسـتقبل التعليم بتمـكين المنظمـات غير الحكومية من قيـادة برامـج توجيـه مـهني مرنـة وقريبـة مـن الواقـع المـحلي تسـهم في تنمية الاختيـار الواعـي للمسـارات المهنية والجامعيـة، وتفتقـر البيئة الشـبابية لدينا إلى هـذه المبـادرات، لذلك، يُستحسـن توجيـه الجمعيات والمؤسسـات الشـبابية نحو تأسيـس وحـدات إرشـاد مجتمعي ضمـن برامجها.

3. ضمور التجربة العملية في البيئة الشبابية

يلاحـظ أن معظم أنشـطة الشـباب تركز على الترفيـه أو الأنشـطة العامة، في حين يغيـب النشـاط الإنتـاجي المـهني الـذي يعرّفهم عمليًّـا على بيئـة السـوق، وهو ما يتناقـض مع نمـاذج التعلم من خلال العمل التي اعتمدتهـا دول مثل فنلندا وألمانيا

وهـي إحـدى الركائـز التي يؤكد عليهـا تقرير منظمـة التعاون الاقتصـادي والتنمية (OECD, 2021) في إطـار تطويـر التعليـم المهني. المنظمات الشـبابية قادرة على أن تُقـدم نمـاذج تعلّم بالـمشروع، أو تدريبًا ميدانيًّا تطوعيًّا، يُكسـب الشـاب تصورات وخبرات حقيقيـة عـن ميادين العمل.

4. محدودية دمج الفتيات في برامج التأهيل المهني غير الرسمي

تـشير بيانـات وزارة المـوارد البشريـة (2023) إلى أن مشـاركة الفتيـات في برامـج التوظيـف وريـادة الأعمال أقل بنسـبة 30% مـن الذكور، خصوصًـا في البرامج التي تُنفـذ خارج السـياق الرسـمي، ويرتبـط ذلـك غالبًا بطبيعـة تصميـم البرامج وعدم مراعاتها للفروق الاجتماعية والثقافية بين الجنسين. المؤسسـات الشـبابية مطالبة بـتبني برامج أكثر شـمولًا، تعتمـد منهجية التدريـب المراعية للنـوع الاجتماعي كما أوصت بذلـك تقارير البنـك الدولي.

5. قصور في مواكبة المهارات المستقبلية داخل برامج التدريب الشبابي

رغم الانتشار الواسع للبرامج التدريبية في القطاع الثالث، إلا أن معظمها لا يستند إلى إطار عالمي واضح لمهارات المستقبل، ويُظهر تقرير "مستقبل الوظائف" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2023) أن نصف وظائف عام 2030 ستتطلب مهارات مثل التفكير النقدي وحل المشكلات والعمل في بيئات متعددة الثقافات.

مقترحات تنفيذية:

أولاً: مقترحات موجهة إلى المؤسسات الرسمية

- **تحويل التوجيه المهني من نشاط داعم إلى وظيفة بنيوية في المدارس:**

مـقترح إعـادة تصميـم منظومـة الإرشـاد المـهني ليكون جـزءًا أصـيلًا مـن الهيكل المـدرسي مـن خلال دمجه كمسـار تربوي تراكمي يبـدأ من المرحلـة الابتدائية ويُبنى على ملـف مهني فـردي لكل طالب يتابع تطـوره أخصائي التوجيه المهني عبر دراسـات حالـة موثقـة تُحـدث بانتظام، كما يُـقترح تعزيز دور "المرشـد المـهني" في المدارس المتوسـطة والثانويـة وربـط مهامـه بالفـرص المهنيـة والمجتمعيـة بمـا يواكـب مسـتهدفات رؤيـة المملكـة 2030 في تأهيـل الطلاب لسـوق العمل.

ويُعـالج هـذا المـقترح أحد أوجـه القصـور في المنظومـة الحاليـة، والمتمثـل في غياب التوجيـه المـهني المبكر، كما ينسـجم مـع ما ورد في تقريـر اليونسـكو (2022) العقد الاجتماعـي الجديـد للتعليـم"، والـذي أوصى بدمـج التوجيـه المـهني كمسـار يبدأ من المراحـل المبكـرة مـن التعليـم ويُبنى على دعم مؤسسي شـمولي يشـمل المدرسـة والمجتمـع. اليونسـكو (2022) العقـد الاجتماعـي الجديد للتعليم: من أجل مسـتقبل التعليـم. صـ 42

- **إنشاء منصات وطنية للخبرة الميدانية لطلاب التعليم العام:**

مقترح إنشـاء "منصة التجربـة المهنية المبكـرة" تحت إشراف هيئة تقويـم التعليم، تتيـح لطلاب المرحلة الثانوية والمتوسـطة المشـاركة في أنشـطة محاكيـة للوظائف بالتعاون مع مؤسسـات في القطـاعين العام والخاص.

هذه المنصة سـتعمل على سـد فجوة التجربة العملية، دون الحاجة إلى انتقال الطلاب ميدانيًّا، وهي مسـتلهمة مـن نماذج دولية مثل النظام الفنلنـدي للتعليم المهني.

- **دمج مفهوم "المواطنة الإنتاجية" في المناهج التعليمية:**

يُـوصى بتحديـث المقـررات المرتبطـة بالهويـة الوطنية والمهـارات الحياتيـة لتتجاوز المفاهيـم النظريـة إلى بنـاء وعي عملي لـدى الطالب بـدوره كمواطن منتـج. ويتحقق ذلـك من خلال إدراج محاور حول ريادة الأعمال، والعمل الجزئي، والمهارات المسـتقلة، إلى جانب وحدات دراسـية تطبيقية تُنفذ عبر مشـاريع مصغّرة داخل المدرسة، تحاكي التحديـات المجتمعية والاقتصادية.

ولتفعيـل هذا التوجه، ينبغي أن ترتبط "المواطنة الإنتاجيـة" بالتوجيه المهني المبكر، عبر تمـكين الطالب من الإجابة على سـؤال جوهري: "كيـف يمكن أن أتخصص لخدمة وطني؟"، وذلـك من خلال بناء شـبكة تربط بين التحديات الوطنيـة الفعلية، والفرص التنمويـة المتاحـة، والقـدرات المهنية الفردية للطالـب، بما يعزز من وعيـه باختياراته التخصصية كمسـاهمة وطنية مسؤولة.

- **ربط الجامعات بوظائفها المجتمعية عبر بوابات المهارات المجتمعية:**

يُـوصى بإلـزام الجامعـات الحكوميـة بإنشـاء بوابـات إلكترونيـة داخليـة يُسـجل فيها الطالب عدد سـاعات المهارات غير الصفية المكتسـبة من مشـاركته المجتمعية (مثل التدريب في جمعية أهلية أو مشروع شـبابي)، ويُربط هذا السـجل بمسـار تخرجه بما يعـزز مـن دور الجامعـات في تنمية الوعي المـهني خارج الفصول الدراسـية.

ولتحقيـق أثر أعمق يُقترح أن تتصدى كل جامعـة للقضايا المجتمعية ذات الخصوصية الجغرافيـة والثقافيـة في محيطهـا، فجامعـة في القصيـم تُوجّـه طلابها نحو الإسـهام في مجـالات الزراعـة والغـذاء وجامعـة في مكـة تفعّـل مشـاركات طلابهـا في قضايا الحـج وإرث الحـرمين وهكذا، بما يعـزز من اندمـاج الجامعة في قضايـا مجتمعها ويُعيد تعريـف دورها بوصفها مؤسسـة إنتـاج معرفي وتنمـوي مرتبط بالسـياق المحلي.

ثانيًا: مقترحات موجهة إلى المؤسسات غير الرسمية (القطاع غير الربحي والمؤسسات الشبابية والمبادرات المجتمعية)

- **تصميم "مراكز تمكين مهني شبابية" في الأحياء الطرفية:**

مـقترح للجمعيـات الشـبابية بتأسيـس مراكـز مجتمعيـة مصغّـرة، يُقـدم فيها دعم مـهني للفئات الأقـل حظًّا من الشـباب، وتشـمل ورش توجيه، وتدريـب على السيرة الذاتيـة، ومحـاكاة مقابلات العمـل، وتنفيذ مشـاريع عمـل افتراضية.

هـذا النـوع من التـدخلات لا يزال نـادرًا، ويعالج فجـوات واضحة في التوجيـه الميداني خارج المـدن الكبرى.

- **تأسيس حاضنات مهنية غير ربحية في المجالات التقنية والرقمية:**

تُحَـث الجمعيـات بالتركيز على إنشـاء حاضنات عمل في مجالات مثـل الأمن السيبراني والتجـارة الإلكترونيـة وتحليـل البيانـات، تسـتهدف الشـباب حـديثي التخـرج وتُدار بأسـلوب تعـاوني، مع دعـم محتوى مـن قبـل شركاء تقنيين.

هـذا المقترح ينسـجم مع التحـولات الاقتصاديـة الرقميـة، ويُعد بديلًا عـن التدريب التقليـدي الـذي أصبح محـدود التأثير.

- **إطلاق مسارات تدريب ريادي مخصصة للفتيات:**

بالنظر إلى ضعف تمثيل الفتيات في برامج الريادة، يُوصى بإطلاق مسـارات متخصصة تشـمل التمـكين الرقمـي والعمل مـن الـمنزل وبنـاء النمـاذج المالية المبسـطة مع مراعـاة الحواجز الاجتماعيـة والثقافية.

هذه المبادرات تسد فجوة واضحة أشارت إليها تقارير وزارة الموارد البشرية.

- **إنتاج محتوى رقمي وطني حول المهن الناشئة بلغة شبابية:**

يُـقترح أن تطلق المبادرات الشـبابية سلسـلة رقمية وطنية بلغة شـبابية (فيديوهات قـصيرة، إنفوغرافيك، محاكاة) تُسـلط الضـوء على "المهن المسـتقبلية" في المملكة، مثـل الـذكاء الاصطناعـي وتحليـل البيانـات وصناعة المحتـوى والخدمات السـحابية ويُسـوَّق هـذا المحتـوى على المنصـات التي يرتادهـا الشـباب والمراهقـون بهـدف تعويـض غياب الثقافـة المهنيـة الواقعية في هـذه الفئة.

ولتعزيـز الأثـر الميـداني لهذه التوعيـة يُوصى بتمـكين مجالس الجمعيـات الأهلية في المناطـق مـن أداء دور فاعـل في تـوفير مسـاحات ميدانية داخـل المـدارس لتنظيم جلسـات إرشـاد مـهني وتطبيقـي بالتنسـيق مـع إدارات التعليـم سـواء خلال اليوم الـدراسي أو عبر أنشـطة مسـائية، يمثـل هـذا التوجـه خطوة نحـو دمـج القطاع غير الـربحي في العملية التعليميـة باعتباره شريكًا محوريًّا في توجيه الشـباب نحو الخيارات المهنيـة الأكثر ارتباطًـا باحتياجـات مجتمعاتهـم المحلية.

المقترحات البحثية:

تُعدّ البحوث الميدانية والتحليلية أداة محورية في دعم مسـارات السياسـات التعليمية والتوظيفيـة؛ إذ تُمكِّـنُ صانـع القـرار مـن استكشـاف الفجـوات غير المرئيـة وتقييم فعاليـة التدخلات الحاليـة واستشراف آفاق التعديل أو التوسـعة المسـتقبلية.

وفيمـا يتصل بالـركيزة الثانية من برنامج تنمية القدرات البشريـة، فإن التركيز على فئة الشـباب يقـتضي بنـاء معرفة دقيقـة حول أنمـاط تفكيرهـم وميولهم المهنيـة وواقع البرامـج المقدمـة لهـم ومـدى توافقهـا مـع سـوق العمـل خاصـة في ظـل التحولات الاقتصاديـة والتقنية المتسـارعة.

ومـن خلال التحليـل للفجـوات التي اسـتعرضناها سـابقًا، وبالاستنـاد إلى عـدد مـن التقاريـر البحثيـة المعتمـدة مثـل تقرير "مسـتقبل الوظائـف" للمنتـدى الاقتصادي العالمـي (2023)، وتقريـر "العقـد الاجتماعـي الجديـد للتعليـم" لليونسـكو (2022)،

وتقريـر "Skills Outlook" لمنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة OECD، يمكـن تقديـم مجموعـة مـن المقترحـات البحثيـة ذات الأولويـة، كما يلي:

أولًا: دراسة فعالية الإرشاد المهني المجتمعي

في ظل غياب بنية رسمية متكاملة للإرشاد المهني في المدارس، تبرز الحاجة إلى استقصاء أثر النماذج المجتمعية غير الرسمية التي تقدم خدمات التوجيه، كالجمعيات والمبادرات الشبابية والمنصات الإلكترونية، وتكمن أهمية هذا البحث في تقييم مدى مساهمة تلك الجهود في تحسين اختيارات الشباب لتخصصاتهم الأكاديمية أو مساراتهم المهنية، وتقليص فجوة "القرار غير الواعي" وقد دعت اليونسكو في تقريرها الأخير إلى تبني مسارات لامركزية في تقديم الإرشاد خاصة في البيئات المتنوعة ثقافيًا وجغرافيًا.

ثانيًا: دراسة أثر البرامج الشبابية غير الرسمية على المهارات القابلة للتوظيف

رغم اتساع نشاط الجمعيات الشبابية في تقديم برامج تدريبية إلا أن فاعليتها في تطوير المهارات الناعمة والمهارات القابلة للتوظيف لا تزال غير موثقة بما يكفي، حيث تشير أدبيات المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن هذه المهارات تُكتسب في البيئات غير النظامية بعمق أكثر من التعليم الرسمي، وهو ما يدعو لإجراء دراسات تقييمية لمضامين البرامج وطرائق تنفيذها وأثرها الفعلي على تحسين فرص التوظيف أو الجاهزية للمقابلات أو القدرة على العمل ضمن فرق متنوعة.

ثالثًا: دراسة تحلل تصورات الشباب حول ريادة الأعمال والعمل الحر

يتضح من تقارير هيئة "منشآت" أن الاتجاه العام لريادة الأعمال في أوساط الشباب لا يتناسب مع حجم الدعم المخصص لها مما يُشير إلى وجود فجوة على مستوى التصورات أو الممارسات، ويُقترح إجراء دراسة كيفية تستكشف نظرة الشباب نحو العمل الحر ومدى إدراكهم لمخاطره وفرصه والعوامل التي تُعيق انخراطهم فيه رغم كثافة البرامج الحكومية المساندة، من شأن هذا البحث أن يساعد في إعادة تصميم البرامج التوعوية وربما اقتراح مسارات تعليمية بديلة.

رابعًا: دراسة الأثر الاجتماعي للتجربة العملية المبكرة

أحد أكثر المفاهيم غيابًا في البيئة التعليمية هو مفهوم "الممارسة الوظيفية قبل التوظيف" رغم كونه أحد المحددات الجوهرية في تقارير الجاهزية المهنية لذا فإن إجراء دراسة تتابعية تقيس أثر الانخراط المبكر في بيئات عمل تطوعية أو افتراضية على وعي الشباب بسلوكيات العمل وانضباطهم وتوجهاتهم المهنية المستقبلية، يمثل أولوية بحثية تدعم توجيه السياسات المدرسية والتطوعية على السواء.

خامسًا: دراسة تقيس مدى مواءمة البرامج التدريبية الشبابية مع مهارات المستقبل

في ظل التحولات العالمية في سوق العمل فإن المهارات التقنية والرقمية (مثل تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني) أصبحت من المتطلبات الأساسية، ورغم كثافة البرامج التدريبية المقدمة من القطاع غير الربحي فإن المحتوى غالبًا لا يُبنى على إطار مهني واضح، وعليه تُقترح دراسة تحليلية تقارن بين ما تقدمه تلك البرامج فعليًا وبين ما تتطلبه المؤشرات العالمية للمهارات المستقبلية لتحديد الفجوات ومقترحات التحسين.

خاتمة تحليل الركيزة الثانية:

من خلال التحليل الموضوعي للركيزة الثانية في وثيقة برنامج تنمية القدرات البشرية يتضح أن مسألة إعداد الشباب لسوق العمل ليست مجرد مسؤولية قطاع التعليم أو التوظيف بل هي عملية تنموية شاملة تتقاطع فيها الأدوار وتُبنى على تراكم من التجارب المجتمعية والمؤسساتية والسياساتية.

إن المؤسسات الشبابية والعاملين مع الشباب يشكّلون أحد الأعمدة الحاسمة في إنجاح هذا المسار سواء من حيث التأثير المباشر على الفئات الشابة أو من حيث الابتكار في تقديم النماذج والأساليب التي تُسرّع من الجاهزية المهنية خاصة في البيئات التي لا تصلها البرامج الرسمية بسهولة.

إن ما تفتقر إليه السياسات أحيانًا هو الحسّ الميداني المتصل بالحياة اليومية للشباب: ميولهم، تصوراتهم، مخاوفهم، تطلعاتهم، وهنا يبرز دور المنظمات الشبابية بما تملكه من مرونة وحيوية في تحويل السياسات الكبرى إلى برامج صغيرة لكنها ملموسة مُصمّمة وفق السياق ومرتكزة على فهم عميق للشرائح المستهدفة.

كما أن توظيف هذه المؤسسات في صناعة المعرفة – من خلال البحوث والرصد وتقييم الأثر – يُعد أحد المسارات الضرورية لسد الفجوة بين الممارسة والخطة.

ولا يكتمل أي تصور متكامل حول تطوير رأس المال البشري بدون اعتبار هذه الجهات شريكًا معرفيًا وتنفيذيًا في آنٍ واحد، ومن هذا المنطلق فإن تفعيل أدوارهم ليس خيارًا تكميليًا بل ضرورة استراتيجية لتحقيق التحول الذي تطمح إليه رؤية السعودية 2030 في بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر تقوده كفاءات شبابية واعية ومُمكّنة.

الركيزة
الثالثة إتاحة فرص التعلم مدى الحياة

بحسب ما ورد في وثيقة برنامج تنمية القدرات البشرية ضمن الركائز الاستراتيجية الركيزة الثالثة إتاحة فرص التعلم مدى الحياة وتهدف هذه الركيزة إلى دعم المواطنين الذين تركوا رحلتهم التعليمية من خلال تطوير وإعادة تأهيل مهاراتهم وتمكينهم من مواصلة تعليمهم، وتنمية مهاراتهم ورفع مستوى التنافسية لديهم، كما تسعى إلى تعزيز ثقافة التعلم المستمر وتوفير فرص إعادة التأهيل والتطوير المستمر للمهارات عبر مسارات مرنة تلائم مختلف الفئات العمرية والظروف الاجتماعية، وتندرج تحت هذه الركيزة مبادرات تهدف إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال وتحفيز الكبار على التعلم وتمكين العاطلين عن العمل من الالتحاق بالفرص التعليمية والتدريبية بالإضافة إلى دعم المهارات الرقمية والابتكارية واللغوية خصوصًا اللغة العربية..

تحليل القضايا الشبابية في هذه الركيزة:

تنطلق الركيزة الثالثة من فرضية أساسية مفادها أن التعلّم لم يعد خيارًا محدودًا بمرحلة عمرية أو تعليمية معينة، بل أصبح ضرورة مستمرة تفرضها تحولات سوق العمل والتطورات التقنية والمهنية، وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى مهارات جديدة كل عدة سنوات، من هذا المنطلق فإن الشباب يُعدون الفئة الأكثر تأثرًا واحتياجًا لهذا النوع من التعلّم المستمر والأكثر قابلية للاستثمار فيه إذا ما وُفّرت لهم البيئة الحاضنة والتصميم المناسب.

ويُستخلص من نص الركيزة ومن واقع المجتمع السعودي، ومن مراجعة الأدبيات الوطنية والدولية، أن هناك خمس قضايا رئيسية ترتبط بالشباب في هذه الركيزة وتحتاج إلى معالجة دقيقة:

- **ضعف ثقافة التعلم المستمر في أوساط الشباب:**

رغم ما يشهده المجتمع من انفتاح على مفاهيم التنمية الذاتية والمهارات إلا أن الثقافة السائدة لدى كثير من الشباب لا تزال محصورة في أن التعليم ينتهي بالحصول على الشهادة الجامعية، هذا الانطباع يُعدّ أحد أخطر العوائق الذهنية

أمـام مفهـوم "التعلـم مـدى الحيـاة"، ويعـود جزئيًـا إلى غيـاب التوعيـة المنظمة وتواضـع نمـاذج القدوة الشـابة التي تـروّج لهذا النمط مـن التعلّم، وقـد بيّن تقرير المنتـدى الاقتصادي العالمي (2023) أن نسـبة كبيرة من الشـباب في الدول النامية يتعاملـون مـع التعلـم خـارج المؤسسـة التعليميـة الرسـمية بوصفـه رفاهية أو هوايـة، لا ضرورة استراتيجيـة لحياتهـم المهنية.

الفجوة بين احتياجات الشباب التنموية وبين نماذج التعليم الرسمي وغير الرسمي

يُظهـر الواقـع الميـداني أن غالبية برامـج التعليم والتدريب المسـتمر لا تسـتجيب لحاجـات فئـات متنوعة من الشـباب، خصوصًا من لـم يكملوا تعليمهـم أو يعملون في وظائـف منخفضـة المهـارة أو يعيشـون في مناطق بعيـدة عن المراكـز الكبرى، ورغـم تعـدد المبـادرات إلا أن كـثيرًا منها ينطلق مـن رؤية المركز لا مـن احتياجات الهامـش وتُصمـم البرامـج بلغة غير قريبة من سـياق الشـباب الثقـافي أو الاجتماعي.

وقـد أكدت منظمـة OECD في تقريرهـا لعـام 2021 أن فاعلية التعليـم مدى الحياة تتطلـب مواءمـة دقيقـة بين "ما يُعـرض" و"ما يُحتـاج"، وهي معادلة لـم تُحقَّق بعـد في الكـثير من البيئات الشـبابية.

غياب المسارات المرنة التي تسمح بإعادة الاندماج التعليمي

أحد أبرز تحديات الشباب المنقطعين عن التعليم (سواء الجامعي أو المهني) هو غياب مسارات واضحة تسمح لهم بالعودة، سواء جزئيًّا أو كليًّا دون أن يشعروا أنهم يعيدون البدء من الصفر، حيث لا توجد اليوم في المملكة – إلا بصورة محدودة – نظم اعتماد واضحة للمكتسبات غير النظامية أو اعتراف رسمي بالتعلم الذاتي أو الرقمي، مما يُبقي كثيرًا من الشباب خارج دائرة التطوير حتى وهم يُمارسون التعلّم فعليًّا في حياتهم أو أعمالهم، وهذا ما عبّرت عنه اليونسكو في تقريرها "مستقبل التعليم 2022" حين طالبت النظم التعليمية ببناء مسارات تعليمية مرنة non-linear tracks التقليل الإقصاء البنيوي الذي يعانيه الكثير من الشباب.

محدودية الاستفادة من المهارات الرقمية والمفتوحة في البيئة الشبابية

رغم الانتشـار الواسـع للمنصات التعليمية والمحتوى الرقمـي والمبادرات التدريبية عبر الإنترنـت فـإن نسـبة من الشـباب – خاصة مـن الفئات منخفضـة الدخل أو في المناطـق الطرفيـة – لا يزالـون يفتقـرون إلى بيئات مهيئـة للتعلم الرقمي، سـواء مـن حيـث البنيـة التحتية أو الإرشـاد التقني أو مهارات الاسـتفادة من هـذه الموارد.

تقريـر هيئـة الاتصالات (2023) أشـار إلى أن هنـاك تفاوتًا في "اسـتخدام التقنية لأغـراض تعليميـة" بين المناطـق رغم ارتفاع نسـب الوصول للإنترنـت عمومًا مما يـدل على أن التمـكين الرقمي لا يـعني بالضرورة تمكينًـا تعليميًّا.

- **ضعف الرؤية المجتمعية حول التعلم غير الرسمي كأداة للتمكين**

لا تزال البرامج التعليمية غير النظامية تُنظر إليها – مجتمعيًّا – بوصفها بدائل دونية أو مؤقتة ولا تحظى بالثقة أو التقدير المهني أو الأكاديمي، ونتيجة لذلك يُحجِم كثير من الشباب عن الانخراط فيها خشية الوصمة أو لانعدام الاعتراف المؤسسي بها.

ومـن المهم هنا الإشـارة إلى أن مؤشرات تقارير البنك الدولي واليونسـكو (2022–2023) شـددت على ضرورة بنـاء "ثقافـة الاعتراف بالتعلـم" لتشـجيع الأفـراد على تطوير أنفسـهم، ولو بوسـائل غير تقليدية.

الجهود المبذولة لتعزيز مستهدفات الركيزة الثالثة:

بذلـت الجهـات الرسـمية في المملكة جهـودًا متعددة لتفعيل التعلم المسـتمر كمسـار استراتـيجي ضمـن رؤية 2030، وقد شـملت هـذه الجهود مجـالات التنظيـم والتوعية والتمـكين وتوسـيع الشراكات ومن أبرز هـذه المبادرات:

- **إطلاق المركز الوطني للتعليم الإلكتروني:**

أنشئ كمظلـة تنظيميـة لبرامج التعلم المفتوح والتعليـم المرن ويشرف على تقنين جـودة المحتـوى الرقمي واعتماد الجهـات المقدمة له عبر نظـام الاعتماد "FuturX" وقـد أبرم المركز شراكات مع جامعات ومؤسسـات عالمية مثـل EdX و Coursera.

- **منصة "دروب" الوطنية:**

إحـدى مبـادرات صندوق تنمية المـوارد البشرية وهـي منصة تدريبيـة رقمية تقدم برامـج مجانيـة مهنيـة في مجالات عـدة تسـتهدف الشـباب الباحثين عـن عمل أو الراغـبين في تطويـر مهاراتهـم وتصدر شـهادات مـعترف بها من جهـات توظيفية.

- **مبادرة الشهادات المهنية المدعومة:**

أطلقتهـا وزارة المـوارد البشرية بهدف دعم الشـباب للحصـول على مؤهلات مهنية مـعترف بهـا في مجـالات كالتحليـل المـالي والمـوارد البشريـة والأمـن السيبراني وغيرهـا وتغطـي الدولة نسـبة من الرسـوم حسـب الفئة المسـتهدفة.

- **إطار المؤهلات الوطني السعودي (2022):**

تعمـل هيئـة تقويـم التعليـم على تطوير هـذا الإطـار ليشـمل مسـارات التعليم البديلـة بمـا في ذلك البرامج القصيرة والتعلم غير الرسـمي ومهـارات العمل لتُصبح قابلـة للاعتمـاد الأكاديمي أو المهني رسـميًا.

- **حملة "مهارات المستقبل":**

حملـة وطنية أطلقتهـا وزارة التعليم لـنشر الوعي بأهمية المهـارات القابلة للتجديد وتوجيـه الشـباب نحـو التعلـم المسـتمر خاصـة في المجـالات الرقميـة والمهنية المستقبلية.

- **إنشاء مراكز المعرفة الرقمية:**

مبادرة تشـاركية تهدف لتـوفير مراكز تعلم رقمي في المناطـق الطرفية مزودة ببنية تحتيـة وأجهزة وخدمـات توجيه لتقليص الفجوة بين الشـباب في المدن والقرى في الوصول للتعلم الإلكتروني.

التحديات التي تواجه الشباب في الاستفادة من فرص التعلم مدى الحياة:

رغـم الجهـود السـابقة، لا تـزال هنـاك تحديـات جوهريـة تعيـق تمكين الشـباب من استثمـار هـذه الـركيزة، وتتمثل في:

1. ضعـف القناعـة المجتمعيـة بثقافـة "التعلـم الممتـد" بعـد التخرج حيـث لا يزال التعليـم يُفهـم في المفهـوم العام بوصفـه "مرحلة مؤقتـة تنتهي بالشـهادة"، مما يقلـل مـن دافعية الشـباب للانخـراط في برامـج التعلم الـذاتي أو التطويـر المهني لاحقًـا، خصوصًـا بـين الفئات الـتي لا تجـد في بيئتها نمـاذج ملهمة.
2. تشـتت الجهود وعدم وجود منصة موحدة للمسـارات التعليميـة البديلة فرغم كثافة المبـادرات إلا أن غيـاب إطـار تكاملي وطني واضـح يجعل من الصعب على الشـاب تحديـد مسـار تعلمه وتقدمه، كمـا يضعف من فعاليـة التوجيه المهـني والتعليمي في البرامج غير الرسـمية.
3. ضعـف الاعـتراف المؤسـسي بالمكتسـبات غـير النظامية حيـث لا تـزال الجامعات وبعـض جهـات التوظيف تـتردد في اعتمـاد شـهادات التعلـم الرقمي أو الـذاتي، ما يجعـل الشـباب ينظرون إليها بوصفها نشـاطًا غـير مُجدي مهنيًّا رغـم جودة بعض هـذه الشـهادات والمحتويات.

4. الفجـوة الاقتصاديـة بـين تكاليـف التعليـم المسـتمر وواقع الشـباب يعـاني كثير مـن الشـباب – خاصـة في فئة غـير العاملـين أو المنقطعين عن التعليـم – من عدم القـدرة عـلى تحمل كلفة البرامج التدريبية أو شراء شـهادات منصـات دولية أو حتى تكاليف الوقـت والبيئة المناسـبة للتعلم.

5. ضعـف الوصـول الرقمـي النوعـي في بعـض المناطق رغـم ارتفـاع نسـبة التغطية التقنيـة في المملكـة، إلا أن الفـرق بين "الوصول" و"الاسـتفادة" لا يـزال ملحوظًا خصوصًـا في المناطـق الأقـل دعمًا من حيـث مراكز التعلـم المجتمعـي أو التوجيه التقني.

المقترحات التنفيذية لتعزيز التعلم مدى الحياة لفئة الشباب:

أولاً: للمؤسسات الرسمية
(وزارة التعليم، وزارة الموارد البشرية، هيئة تقويم التعليم، الجامعات)

أ. إنشاء مسارات مصغّرة مهنية معتمدة ومفتوحة للشباب بحيث:

- تُدمج هذه المسـارات ضمـن منظومة المؤهـلات الوطنية وتُمنح عليها شـهادات جزئية تُحتسـب لاحقًا ضمـن مؤهل أكبر.
- تُصمـم وفـق احتياجات سـوق العمل وتسـتهدف فئـات الشـباب المنقطعين أو الراغبـين في إعـادة التوجيـه المهني.

ب. إدراج التعلـم مـدى الحيـاة كمكـون أسـاسي في الإرشـاد الأكاديمـي والمدرسي مـن خلال توعيـة طـلاب التعليم العـام بأن التعلـم لا يتوقـف بالشـهادة وربط ذلك بالمسـارات المهنيـة المسـتقبلية بمـا يعـزز السـلوك التعليمي المسـتمر منذ سـن مبكرة.

ت. دعـم التحول مـن البرامج التقليديـة إلى نمـاذج التعلم الهجـين والمفتوح حيث يتـم اعتمـاد برامـج مرنـة مدمجـة في الجامعـات والكليـات التقنية تسـمح للشـباب العاملـين أو غـير المنتظمـين بالمشـاركة الفعالـة دون تعارض مـع ظروفهم.

ث. تحفـيز الاعـتراف المؤسـسي بالتعلـم غـير الرسـمي ضمـن أنظمـة التوظيـف والقبول حيث تحدث سياسـات الجامعات والجهات الحكومية لقبول شـهادات منصات معتمـدة وفـق معايير واضحـة لتلك المنصـات ضمن ملفـات القبـول أو الترقية مما يُعـزز مـن قيمة التعلـم الذاتي لدى الشـباب.

ثانيًا: للمؤسسات غير الرسمية
(القطاع غير الربحي والمؤسسات الشبابية والمبادرات المجتمعية)

- إنشـاء مبـادرات "التعلـم مـن المجتمع" عبر مراكـز الأحيـاء والأندية الشـبابية تقدم جلسـات قصيرة أسبوعية (1-2 سـاعة) في المهارات الرقمية واللغوية والحياتية بتيسير من شـبان متخصصين في بيئة غير رسـمية وجاذبة مما يشـجع على التعلم المسـتمر في المجتمعـات الأقل وصولًا.
- تصميـم برامـج تعليميـة مرنـة للفئات الشـبابية "الهشـة" مثـل الشـباب العاملين بـدوام جـزئي والأمهات الشـابات والمتسربين مـن التعليم مـع مراعـاة ظروفهم من حيـث التوقيـت واللغـة والأدوات وربطها بالفـرص الوظيفية.
- إطـلاق "بطاقـة مهـارات الشـباب غـير الرسـمية" وهـي بطاقـة مجتمعيـة تصدرها الجمعيـات توثّق فيها مكتسـبات الشـباب من الـورش والمبادرات والمهارات بشـكل تراكمـي ومهـني يمكن اسـتخدامها عنـد التقديـم للوظائـف أو المبادرات التنافسـية.
- تحويـل أنشـطة التطـوع الشـبابي إلى بيئـات تعلـم فعـلي بإعـادة تصميـم البرامـج التطوعيـة بحيث تشـمل وحـدات تعليمية ضمن التجربـة كالقيـادة وإدارة الفعاليات والتواصـل المهـني والتخطيـط الشـخصي ثـم توثيقهـا ضمن ملـف المهارات للشـاب.
- بنـاء شراكات تكامليـة مع الجامعات والكليات لتنفيذ برامـج تعلم غير نظامية معتمدة بحيـث تنفذ الجهات غير الرسـمية برامـج تدريبية تحـت مظلة الأكاديميات الرسـمية (نظـام الاعتماد المشـترك) ما يمنـح مصداقية أكـبر للتعلم المجتمعي ويوسّـع دائرة المستفيدين.

الفجـوات التي تتطلب تدخلاً فاعلاً من المؤسسـات الشـبابية والقطاع غير الربحي ضمن الـركيزة الثالثة

في ظـل تزايـد أهميـة التعلـم مـدى الحيـاة كأداة رئيسـية لتمـكين الشـباب ومواكبة تحولات سـوق العمـل تبرز عدة فجوات معرفيـة وتنفيذية في البيئـة المحلية لا يمكن سـدّها عبر السياسـات العامـة فقـط بـل تحتـاج إلى تدخـل فاعـل ومبتكر مـن قبل المؤسسـات الشـبابية والقطـاع غير الـربحي، هذه الفجـوات لا ترتبط بضعـف البرامج الحكوميـة بقـدر ما ترتبـط بضرورة التكامل المجتمعي وتوسـيع دائـرة الفعل التنموي لتشـمل المنظمـات القريبة من الشـباب والأقـدر على التفاعـل معهم.

ويبرز التحليل خمس فجوات رئيسـية يمكن للمؤسسـات الشـبابية أن تؤدي دورًا محوريًّا في معالجتها:

1. فجوة الوصول العادل إلى فرص التعلم المرن في المناطق الطرفية

رغـم توسـع المنصـات الرقميـة إلا أن فـرص التعلم المسـتمر لا تـزال متركزة في المـدن الـكبرى، في المقابل تعاني المناطق الطرفية من ضعف التغطية المؤسسـية التعليميـة والمجتمعيـة، تقرير مؤسسـة الملـك خالـد 2023 أوصى بضرورة تعزيز العدالـة المكانيـة في تصميم برامج التمكين الشـبابي.

وهنا يمكن للمؤسسات الشبابية أن تُنقل التجربة إلى هذه المناطق عبر:

- إنشاء وحدات تدريب متنقلة.
- تصميم مبادرات شبابية يقودها شباب محليون.
- توظيف المساجد، المدارس، والمراكز المجتمعية كمقرات تعليمية مرنة.

2. فجوة الترجمة الميدانية لمفاهيم التعلم المستمر في بيئات الشباب

كـثير من المفاهيم كـ"إعادة التأهيل" و"الاسـتعداد المهني" و"المهارات الناعمة"، تبقـى مجرّد شـعارات ما لـم تُترجـم إلى تجارب واقعيـة في بيئة الشـاب، توصيات منتدى التعليم من أجل التنمية المسـتدامة – اليونسـكو 2022 – أكدت على ضرورة "اجتماعيـة المفاهيم" في البيئات المحلية، دور المؤسسـات الشـبابية هنا هو:

- تبسيط هذه المفاهيم من خلال أنشطة وورش تطبيقية.
- إنتاج محتوى شبابي بصري وسمعي يوضح أهمية التعلم المستمر.
- بناء مجتمعات تعلم صغيرة داخل الفرق الشبابية أو الأندية.

3. فجوة الثقة في فعالية التعلم غير النظامي

لا يزال العديد من الشـباب يشـككون في جدوى حضور برامج الجمعيات أو الدورات القـصيرة لغياب نمـاذج النجاح أو ضعـف الاعتراف بها، وفق دراسـة OECD 2023، فـإن ربط برامـج التعلم المجتمعـي بمخرجات واضحـة (وظيفة، مشروع، شـهادة) يزيـد من دافعية المتعلمين بنسـبة تصـل إلى 60% ، يمكن للجهات الشـبابية أن تُعيد بناء هـذه الثقة عبر:

- توثيق قصص نجاح الشباب الذين استفادوا من برامجها.
- بناء علاقات مع جهات التوظيف المحلية لتُعتمد برامجها ضمن ملفات التقديم.
- توفير شهادات موثقة ومعايير جودة ثابتة.

4. فجوة توظيف العمل التطوعي كمجال تعلّمي

غالبًا ما يُنفذ التطوع كشكل من أشكال المساهمة، لا كمسار تعلّمي، فقد أوصت الهيئة العامة للأوقاف (2022) ضمن وثيقة التأهيل الشبابي، بتصميم التطوع كبوابة تعلم حقيقي وليس نشاطًا مكمّلًا.

يمكن للمؤسسات الشبابية أن تعيد تصميم تجاربها بحيث تُحوّل الأنشطة التطوعية إلى وحدات تعلّم مرن تُنمي المهارات الشخصية والمهنية.

- مثل: قيادة الفريق، حل المشكلات، التفاوض، التعامل مع الجمهور.
- ومن ثم توثيق هذه المكتسبات ضمن بطاقة "ملف المتطوع المهاري"

5. فجوة التوجيه والإرشاد للشباب في مسارات التعلم مدى الحياة

الشباب غالبًا لا يعرف من أين يبدأ ولا ما هو المسار الأفضل له خاصة مع كثرة الخيارات، تقرير وزارة التعليم "دليل الإرشاد الأكاديمي 2021" أوصى بدمج التوجيه في كل مراحل التعلم بما فيها المجتمعية، فبإمكان الجمعيات ومراكز الشباب أن تؤدي دور "المرشد المجتمعي" عبر:

- تقديم استشارات فردية قصيرة.
- تنظيم أيام مفتوحة لمسارات المهارات.
- تصميم خرائط تعلم مصغّرة حسب ميول الشباب وفئاتهم.

المقترحات البحثية للركيزة الثالثة:

استنـادًا إلى الفجـوات المحـددة سـابقًا وإلى التوصيات الصـادرة عن المنظمـات الدولية والوطنيـة يُـقترح ثلاثـة مسـارات بحثيـة رئيسـية يمكـن أن تسـهم في تقويـة تصميم وتنفيـذ برامـج التعلـم مدى الحيـاة الموجهة للشـباب:

أولًا: دراسات تقويمية لفهم واقع البرامج ومدى فعاليتها

- **تحليـل مدى فاعليـة منصـات التعلم الرقميـة الوطنيـة في دعم مهارات الشـباب** كمـا أوصى بذلـك تقريـر المنتدى الاقتصـادي العالمـي (WEF, 2023) الذي شـدد على ضرورة تقييـم فعاليـة برامـج Upskilling في سـد فجوة الجاهزيـة المهنية.

  وتشـمل هذه الدراسـة تحليل منصـة "دروب"، "رواق"، "FutureX"، وفقًا لمؤشرات المشـاركة والاسـتدامة وأثر المهارات المكتسـبة على التوظيف أو الاستقلال المهني.

- **دراسـة الفجـوة بين برامـج التعليم غـير النظامي المقدمـة في الجمعيات الشـبابية ومسـتهدفات رؤية 2030** حيث يوصي تقرير مؤسسـة الملك خالـد (2023) بأهمية إخضاع البرامج المجتمعية لمراجعات تقييمية مسـتمرة، خاصـة في ما يتعلق بالتعلم، تقيـس هذه الدراسـة مدى تكامل برامـج الجمعيات مع متطلبـات التمكين والجاهزية لسوق العمل.

- **دراسـة تحلـل أثر إرشـاد التعلـم مدى الحيـاة في المـدارس على توجهات الشـباب المسـتقبلية** فتقرير OECD (2022) حول career readiness دعا إلى تعزيز مسارات الإرشـاد كأداة اسـتراتيجية لبناء تصـور طويل الأمد للتعلـم بعد التخرج.

ثانيًا: دراسات تطويرية لبناء أدوات وبرامج ملائمة للبيئة المحلية

- **تصميـم نموذج سـعودي لـ"ملف التعلّم غير الرسـمي للشـباب"** بنـاءً على توصيات اليونسـكو (2023) في تقريرهـا عـن الاعـتراف بالتعلـم المجتمعي تدعو الدراسـة إلى بنـاء ملـف وطني يوثّـق كل المهـارات والمعارف التي يكتسـبها الشـاب خـارج النظام الرسـمي وتقييم أثـره في بناء السـيرة التعليمية.

- **بنـاء نمـوذج تعلـم مصغـر يسـتهدف الشـباب منخفـضي المهـارات في المناطـق الطرفية** تقرير World Bank (2023) عن التعليم في الشرق الأوسـط أوصى بتوظيف التعلم المصغر للوصول إلى الشـباب المهمشـين، تقترح الدراسـة إنتاج محتوى شبابي مبني عـلى الواقـع الثقافي المحـلي وتقييم تفاعل الشـباب معه.

- **تطوير أداة قياس وطنيّة لتقييم "قابلية التعلم المستمر لدى الشباب"** تماشيًا مع مقترح هيئة تقويم التعليم والتدريب (2022) لتوسيع مؤشرات جودة البرامج غير النظامية وتساعد هذه الدراسة في دعم الجمعيات لبناء برامج أكثر تخصصًا.

ثالثًا: دراسات استشرافية لرسم التوجهات المستقبلية

- استشراف أثر الذكاء الاصطناعي على نماذج التعلم غير النظامي لدى الشباب السعودي بناءً على مخرجات مؤتمر اليونسكو للتعليم التحولي (2022) الذي دعا إلى إعادة تصور علاقة الإنسان بالتعلم في ظل الأتمتة.
- مقارنة النماذج الوطنية الناجحة في بناء منظومات تعلم مجتمعي للشباب (مثل فنلندا، الإمارات، سنغافورة) مستندة إلى تقرير المجلس العالمي للتعليم (GEM Report)، وتناقش مدى إمكانية تكييف هذه النماذج مع السياق السعودي.
- دراسة توقعات وتصورات الشباب أنفسهم حول مستقبلهم التعليمي بعد الجامعة أو الانقطاع أوصى بها منتدى التعليم الخليجي (2023) في جلسة "الشباب وصناعة المعرفة"، لدعم السياسات بصوت المستخدم الحقيقي.

خاتمة تحليل الركيزة الثالثة:

تمثل "إتاحة فرص التعلم مدى الحياة" في سياق برنامج تنمية القدرات البشرية أكثر من مجرد محور تكميلي في البنية التعليمية، إنها تعبير استراتيجي عن التحول من التعليم بوصفه مرحلة زمنية إلى التعلم بوصفه سلوكًا دائمًا يلازم الإنسان في كل تحولاته، وهذا التحول وإن كان يُدار على مستوى السياسات العليا إلا أن تجسيده الفعلي يتطلب بيئة اجتماعية مؤمنة به ومؤسسات قادرة على هندسة فرص التعلم خارج النظم التقليدية.

ومن هذا المنطلق فإن المؤسسات الشبابية الرسمية وغير الرسمية لم تُستثمر بعد بما يكفي لتكون ذراعًا فاعلًا في تمكين الشباب من التعلم المستمر، فهذه المؤسسات تمتلك من القرب الاجتماعي والمرونة الهيكلية والقدرة على الابتكار ما يؤهلها لتكون مكمّلًا طبيعيًا للمؤسسات التعليمية الرسمية خصوصًا في الوصول للفئات المهمشة أو أولئك الذين خرجوا من النظام التعليمي ولا يزالون يمتلكون الشغف أو الحاجة إلى التعلم.

كمـا أن فرص التـأثير المجتمعي مـن خلال التعلم غير الرسـمي باتت اليـوم من أقوى أدوات بناء الإنسـان، ذلك أن المهارات التي يكتسـبها الشـاب خارج الفصل – في مبادرة مجتمعية أو ورشـة تطبيقية أو تجربة تطوعية هادفة – قد تكون أكثر رسـوخًا وفاعلية مـن تلـك التي يتلقاها في المناهـج بشرط أن تُصمـم وتُوثّق وتُعترف بها ضمن مسـار تعليمي متكامل.

إن نجـاح هـذه الركيزة لا يُقـاس فقط بعدد البرامـج التي تُنفذ أو الشـهادات التي تُمنح بل يُقاس بمدى شـيوع ثقافة التعلم المسـتمر في وجدان الشـباب ومدى قدرتهم على بناء مسـارات تعليمية مرنة تتناسـب مـع هويتهم واحتياجاتهم وسـياقهم ولهذا فإن تحويـل المؤسسـات الشـبابية إلى "منصات تعلـم مدى الحيـاة" ليس ترفًـا تنظيميًّا بل ضرورة تنموية تسـتحق الرهان.

الالتزامات التنفيذية في الركائز الاستراتيجية:

تمثـل الركائـز الاستراتيجية الـثلاث في وثيقة برنامـج تنمية القـدرات البشرية الإطار الهيكلي الذي يستند إليه البرنامج في تحقيق رؤيته الشـاملة لبناء الإنسـان السـعودي، وقـد حُدد لـكل ركيزة مجموعة مـن الالتزامات التنفيذيـة التي تُترجم الأهـداف الكبرى إلى مشـاريع ومبـادرات قابلة للتنفيذ والقيـاس، وهو ما تم عرضه في الشـكل (8) من الوثيقة تحت مسـمى "الالتزامات التنفيذيـة" لكل ركيزة.

دور الالتزامات كأداة لتفعيل الشراكة المؤسسية

تعـد هذه الالتزامات أدوات عملية تُمكّن الجهات المعنية، سـواء الحكومية أو المجتمعية من تنفيذ المسـتهدفات بِتَكامُـل، مستندة إلى نهج قائم على الشراكـة وتوزيع الأدوار، وهنـا تبرز الحاجـة إلى قـراءة هـذه الالتزامـات من زاويـة الفئـة الشـبابية، ليس فقط بوصفهـم فئة مسـتهدفة، بل بوصفهـم شركاء فاعـلين في تحقيق البرنامـج وكمجال للتكامل المـؤسسي مع الجهـات العاملة معهم.

لـكل ركيزة استراتيجيـة في البرنامـج مجموعـة مـن الالتزامـات التي تشـمل مجالات متنوعـة مـن التعليم والتدريـب والقيـم والمواطنة والتعلـم مدى الحيـاة، وهي ترتبط بشـكل مباشر أو غير مباشر بالشـباب، سـواء في المرحلـة المدرسـية أو الجامعية أو في الانتقـال إلى سـوق العمـل، ولأجل ذلك فـإن الجهات الشـبابية مطالبـة بما يلي:

1. تحليـل هـذه الالتزامـات وَفْـقَ علاقتها بالشـباب بتحديد مـا الالتزامـات التي تؤثر عـلى جـودة التعليم الذي يتلقاه الشـاب؟ مـا الالتزامات التي تدعـم تمكينه المهني؟ مـا الالتزامات التي تُسـهم في بنـاء هويته القيميـة والمجتمعية؟
2. رصـد مدى تطور هـذه الالتزامات في الواقع مـن خلال متابعة البيانـات الإحصائية، والتقاريـر الحكوميـة (مثل تقارير الرؤية، مـؤشرات الأداء، نتائج الاختبارات الوطنية والدوليـة، تقارير التوظيف).
3. قيـاس الأثـر الناتـج عـن تدخلاتها في نطـاق هذه الالتزامـات، هل أسـهمت برامج المؤسسـة في تحسـين مخرجات أحد هذه الالتزامات؟ هل يمكـن إثبات أثرها على مـؤشر معين؟ هل تتـم متابعتها ضمـن إطار واضـح للنتائج .

الهدف هو استثمار هذه الالتزامات كمدخل للتكامل مع الجهات الرسمية عبر اقتراح شراكات قائمة على الالتزام ذاته، كأن تُصمم الجهة الشبابية مبادرة لدعم نواتج التعلم أو لتعزيز الانتماء الوطني، مستندة إلى التزام رسمي وارد في الوثيقة، أي أنه يجدر بالمؤسسات الشبابية أن تتعامل مع الالتزامات التنفيذية كخريطة تأثير استراتيجية، توجّه بها برامجها، وتقيس أثرها، وتُعيد تصميم تدخلاتها المجتمعية لتكون أكثر اتساقًا مع الالتزامات الوطنية، وأكثر اقترابًا من صناع القرار الداعمين للتكامل التنموي.

في ضوء الإطار التنفيذي لبرنامج تنمية القدرات البشرية، تُعد الركيزة الأولى – "تطوير أساس تعليمي متين لجميع المتعلمين" – ركيزة جوهرية تسعى إلى بناء القاعدة التعليمية التي ينطلق منها الشاب السعودي نحو التعلم مدى الحياة والتمكين المهني، وقد حددت الوثيقة الرسمية مجموعة من الالتزامات التنفيذية التي تقع تحت هذه الركيزة، والتي تمثل التزامات مباشرة تُعنى بجودة نواتج التعلّم، وعدالة التوزيع التعليمي، وتكافؤ الفرص، والتمكين القيمي والمهاري.

من خلال تتبع الأداء الوطني حتى عام 2024، تظهر مؤشرات متباينة في مدى التقدم نحو تحقيق هذه الالتزامات، فمثلًا، لا يزال الأداء الوطني في اختبارات PISA وTIMSS دون المتوسط الدولي، رغم التحسن الطفيف في بعض النتائج، ما يعكس تحديًا حقيقيًّا في الالتزام الأول المرتبط بتحسين نواتج التعلّم وسد الفجوات المناطقية، فبينما أُطلقت مبادرات عدة على مستوى السياسات والمناهج، لم تُواكبها دائمًا أدوات تنفيذ ميدانية تستجيب للفروقات الجغرافية والاجتماعية، الأمر الذي يفتح المجال أمام الجهات الشبابية لتكون ذراعًا مكملة في سد هذه الفجوات، خصوصًا في البيئات التعليمية المحرومة، من خلال تنظيم أنشطة إثرائية، ومراكز دعم تعلمي، وبرامج تطوعية تعليمية ذات طابع مجتمعي.

وفي ما يتعلق بالتزام توفير الرعاية للطلاب من ذوي الإعاقة، فقد شهدت السنوات الأخيرة تحسنًا في البنية التحتية المدرسية، واعتماد سياسات الدمج، غير أن التطبيق ما يزال يواجه تحديات في جودة التهيئة النفسية، وأساليب التعليم التكيفي، ما يتطلب تدخل الجهات الشبابية في تطوير مساحات داعمة، وتأهيل متطوعين للمرافقة التعليمية، وإطلاق حملات توعية بالحقوق التعليمية لهذه الفئة.

أما الالتزام المرتبط بتمكين الطلاب من التفوق في المنافسات الدولية، فبالرغم من أن المملكة سجّلت إنجازات في عدد من الأولمبيادات العالمية، فإن الفرص لا تزال محدودة في الوصول إلى هذه المسارات، لا سيما في المناطق الطرفية. من هنا، تظهر

الحاجـة إلى تصميم مسـارات إعـداد غير نظامية، ومبـادرات تأهيلية للمواهب الشـابة، تديرهـا أو تدعمها المؤسسـات الشـبابية، بالتكامل مع المـدارس ومراكز الموهبة.

وفي التزام تعزيـز الانضباط في البيئة التعليمية، فإن تقارير وزارة التعليم حتى عام 2024 تُظهر تحسنًا نسبيًّا في بعض مؤشرات الانضباط، لكنها لا تـزال دون المستوى في البيئات عالية الكثافة أو في المراحل المتوسطة. ولأن الانضباط ليس مجرد قواعد إدارية بل مناخ ثقافي، فإن للجهات الشبابية دورًا محوريًا في ترسيخ هذا الانضباط من خلال القدوة المجتمعية، وبرامج المهارات السلوكية، ونوادٍ تعزز احترام الذات والنظام.

كمـا يُعـد التزام زيادة الإيجابية ورضا الـطلاب عن حياتهم من الالتزامـات الأقل تناولًا في البحوث والسياسـات، رغم ارتباطه الوثيق بالصحة النفسـية والتحصيل الأكاديمي. وقـد أشـارت تقاريـر محليـة (مثـل تقريـر جـودة الحيـاة 2023) إلى ضعف مشـاركة الشـباب في أنشـطة قيميـة أو داعمة للهوية، مـا ينعكس على مـؤشرات رضاهم العام. وهنـا، يـأتي دور المؤسسـات الشـبابية لتقديم تدخلات وقائية تشـمل جلسـات دعم نـفسي جماعي، ومسـاحات تعبير، وأنشـطة تعزز الانتمـاء والهوية.

وبالنسـبة لتطويـر القـدرات الرقميـة، فـإن المملكة حققـت تقدمًا واضحًـا على صعيد المناهـج الرقميـة والبنيـة التحتية، غير أن فجـوة التمكّن العملي لا تـزال قائمة، خاصة بين الجنـسين وفي المناطـق النائيـة. ويُعـد هـذا المجـال مـن أكثر المجـالات خصوبة لتدخل الجهات الشـبابية، سـواء عبر تنظيم مخيمـات رقمية، أو إنتـاج محتوى تدريبي، أو تنفيـذ مشـاريع مجتمعية رقمية يقودها الشـباب أنفسـهم.

أخيرًا، يبرز التزام إتقـان لغـة أجنبيـة، وهـو التزام يرتبط بالجاهزية العالمية والمنافسـة في بيئـات العمل. وقد توسـعت وزارة التعليم في تدريس اللغـة الإنجليزية في المراحل المبكـرة، إلا أن ضعـف الممارسـة خـارج الصـف لا يـزال يحـول دون تحقيـق الطلاقة المنشـودة. ويمكن للمؤسسـات الشـبابية هنا أن تتدخـل عبر تنظيم نـوادي محادثة، ومشـاريع قراءة باللغـة الإنجليزية، وتبادل ثقـافي افتراضي.

إن هـذه الالتزامـات السـبعة، بوصفهـا مداخل حقيقيـة لتحسين جودة حياة الشـباب التعليميـة والنفسـية، ليسـت شـأناً حكوميًّا صرفًا، بـل هي مجالات مفتوحـة لتكامل أدوار المؤسسـات الشـبابية، التي يمكنهـا عبر العمـل المستند إلى البيانـات، وتصميم التـدخلات المبنيـة على الفجوات، أن تكـون شريكًا أصيلًا في تحقيق مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030، وتحديـدًا في بُعدِها الإنسـاني المرتبـط بتنميـة رأس المال البشري الشاب.

أما الركيزة الثانية، المعنية بتمكين الشـباب من سـوق العمل وتعزيز فرصهم المهنية، فتندرج تحتها مجموعة من الالتزامات التي تشـكّل ممرًا مباشرًا لتجسـيد التكامل بين التعليـم والتوظيـف وريادة الأعمال. من أبـرز هذه الالتزامات: تـوفير التدريب الإلزامي لجميـع الـطلاب لمدة لا تقل عن سـتة أشـهر قبل التخـرج، وزيادة معـدلات التوظيف بعـد التخـرج، وتوفير فرص عمل للشـباب العاطـلين، وتعزيز قدرة الطالـب على اختيار المسـار المناسـب له، وتشـجيع الطلاب على العمل المبكر، وتنمية مشاركة الطلاب في أنشـطة ريـادة الأعمال والعمل الحـر، وتعزيز التعـاون في البحث والتطويـر مع القطاع الخاص، وتوسـيع فرص الدراسة بالخارج.

تُـشير بيانـات عام 2024 إلى أن نسـبة توظيـف الخريجين في السـنة الأولى بعد التخرج لـم تتجـاوز 53% ممـا يعكـس فجـوة ملحوظـة بين المؤهـل الأكاديمـي ومتطلبات سـوق العمـل. كمـا أن التدريـب الميداني ما يـزال يعاني مـن ضعف الجـودة في بعض التخصصـات. وبالتالي، فإن الجهات الشـبابية مطالبة بتطوير برامـج تدريب تكميلي في بيئـات حقيقية، واسـتحداث مبـادرات مهنية مبكـرة لطلاب المرحلـة الجامعية.

أمـا في جانـب التوجيـه المهني، فـإن ضعف الوعـي بالمسـارات المهنية ما يـزال قائمًا رغـم إدخـال برامج الإرشـاد في بعـض المراحـل، ما يجعل من المؤسسـات الشـبابية جهـة محوريـة في تصميـم برامج لتحديـد الميـول وتعزيز اتخـاذ القرار المـهني المبكر.

وفي مجـال ريـادة الأعمـال، لا تـزال المشـاركة الشـبابية منخفضـة نسبيًا رغـم وفرة البرامـج، وهـو مـا يعكس الحاجـة إلى تدخـل مجتمعـي يُركّـز على مفاهيـم الاقتصاد التشـاركي، وتقديـم نمـاذج محليـة لـرواد أعمال شـبان ناجحين.

كما يشـكل غياب الخبرة العملية المبكرة تحديًا حقيقيًّا أمام جاهزية الشـباب للانخراط في سـوق العمـل. وهنـا تظهر فرصـة للمبـادرات المجتمعيـة لتصميم فـرص توظيف جزئي تطوعـي أو مدفوع في مشـاريع تنموية محلية.

وفيمـا يخـص الشراكات الدولية، فقد توسـعت برامج التبادل الـطلابي، إلا أن الانتفاع الفـعلي منهـا محدود. ويمكن للجهات الشـبابية العمل على ربط هـذه البرامج بمنصات تأهيل ومرافقة ثقافية تسـاعد الشـباب على الاسـتفادة القصوى مـن هذه التجارب.

إن هـذه الالتزامـات في مجملهـا، تمثـل فضـاءً رحبًـا لعمـل المؤسسـات الشـبابية والمبـادرات المجتمعيـة، شريطـة أن تتحـرك بمنهجيـة تستند إلى فهم دقيق لسـياق التحديـات، وقدرة على قـراءة البيانات، وكفـاءة في تصميم البرامـج التي تراعي اختلاف السـياقات والاحتياجـات المهنيـة في كل منطقة.

أمـا الركيزة الثالثـة، المعنية بإتاحة فرص التعلم مدى الحياة لجميع المواطنين، فتشـكل نقلـة مفاهيميـة وميدانيـة في معالجة قضايـا التعليـم، إذ لا يُنظر للتعلّـم فيها على أنه مرحلة عمرية محددة، بل بوصفه مسـارًا مسـتمرًا يعبر حياة الإنسـان، ويُعيد تشـكيل مهاراتـه وقيمـه وقدرته على التأقلم في سـوق العمل المتغير. وتعد هـذه الركيزة مجالًا حيويًـا لتدخـل المؤسسـات الشـبابية، نظرًا لمـا تنطوي عليـه من مرونـة في التفعيل وتعدد في مسـارات التنفيذ.

ومـن بين الالتزامـات ذات العلاقـة بالشـباب ضمن هذه الـركيزة: تسريـع وتيرة إلحاق العاطلين بسـوق العمل، وزيادة نشر اللغة العربيـة والاعتزاز بها، والاستثمار في تدريب وتطويـر الموظفين، وبناء ثقافة التعلم مدى الحياة، وتشـجيع أنشـطة ريـادة الأعمال. وتُظهـر البيانـات الوطنيـة حتى 2024 أن نسـبة كـبيرة من الشـباب في الفئـة العمرية 18–29 عامًـا لـم تسـتفد بالشـكل الكافي مـن برامج التعلـم غير النظامي، حيث أشـار تقرير PwC الشرق الأوسـط (2024) إلى أن أكثر من 60% من الشـباب غير منخرطين في أي نـوع مـن التعليم المسـتمر بعد التخـرج، رغم توفر المنصـات الرقمية.

فيمـا يتعلـق بالتزام تسريع إلحاق العاطلين بسـوق العمل، فإن المعـدلات الحالية تُظهر أن فجوة المهارات تبقى أحد الأسـباب الرئيسـة لبطالة الشـباب، حيث لا تتجاوز نسبة مَـن أتمُّـوا برامج التدريـب الميداني المؤهلة للتوظيف 38% من المسـجلين، بحسـب تقريـر وزارة الموارد البشرية. ويمكن للمؤسسـات الشـبابية أن تتدخـل هنا عبر برامج تكامليـة تتيـح التدريـب المهني الميـداني داخل القطـاع الأهلي أو القطـاع غير الربحي، وتوفر للمتعلـمين الخبرة الوظيفية المبكرة.

أمـا التزام بنـاء ثقافة التعلـم مدى الحياة، فيتجـاوز تصميم الدورات إلى إعادة تشـكيل الوعـي الجمعي، وهي مهمة ثقافية بقدر ما هي تعليمية. المؤسسـات الشـبابية مطالبة بخلـق نمـاذج معرفية شـبابية تُجسـد هذا المفهوم، مـن خلال حملات يقودها شـبان مؤثـرون، وسرديات تبرز قصـص التغيير الناتجة عن التعلم المسـتمر، وإنشـاء بيئات تعلم تفـاعلي تحفّز الفضول والبحث والاكتشـاف.

وفي التزام نشر اللغة العربية والاعتزاز بها، تظهر الحاجة الماسّة لاستعادة حضور العربية في الحيـاة اليومية الرقمية للشـباب. ورغـم جهود وزارة الثقافة، لا تزال نسـبة المحتوى الشـبابي العـربي الفصيـح في المنصـات منخفضـة. ويمكن للمؤسسـات الشـبابية أن تستثمـر في مجـالات الإعلام الشـبابي، والنصـوص المسرحية، والبودكاسـت، والتعبير الكتـابي الإبداعي لتعزيـز هذا الالتزام.

أمـا التزام الاستثمـار في تدريـب الموظـفين، فهـو يتطلـب بنـاء جسـور بين التعليـم والتوظيف عبر تقديم فرص تعلم موازية داخل المؤسسـات. وتسـتطيع المؤسسـات الشـبابية تأدية دور تنسـيقي بين الشـباب وأصحاب الأعمال، مـن خلال تنظيم ورش تدريبيـة عمليـة داخل مؤسسـات القطـاع الخاص أو الجمعيـات، بما يُسـهم في تطوير المهارات وتسـهيل الاندمـاج الوظيفي.

وفيمـا يخـص تشـجيع ريادة الأعمـال، فـإن البيانات تـشير إلى وجود توجه شـبابي متزايد نحـو مشـاريع العمل الحر، لكن معظمهم يفتقر إلى التوجيـه والتمويل المبدئي. وهنا، يمكن للمؤسسـات الشـبابية أن تـؤدي دورًا تكامليًّـا عبر احتضـان المشـاريع الريادية الناشـئة، وتقديـم خدمات مرافقـة إدارية وقانونيـة، وربطهم بمنصـات التمويل والتمـكين التقني.

تُظهـر هـذه الـركيزة أن التعلم مدى الحيـاة ليـس مشروع وزارة أو قطـاع حكومي، بل هـو ثقافة تنتقل عبر شـبكات اجتماعيـة ومعرفية مرنة، تتسـم بالقرب من الشـباب، والقـدرة على التجريـب، والاحتواء. والمؤسسـات الشـبابية هـي المؤهلة لقيـادة هذا التحـول، من خلال مبـادرات قائمة على فهم تحـولات الجيل، واستثمـار تقنيات التعلّم الرقمـي والاجتماعـي، وتحويل المسـاحات المجتمعيـة إلى فضـاءات تعليمية نابضة.

التوصيات العامة للعمل على الالتزمات:

1. التحول من الدور التكميلي إلى الشراكة المؤسسية المؤثرة

لم تعد الجهات الشبابية مجرّد منفذة للأنشطة المساندة، بل بات من الضروري أن تعيد تشكيل دورها كمؤسسات تقود التدخلات الميدانية، وتصوغ نماذج مجتمعية متكاملة، وتشارك في توجيه السياسات المحلية، خصوصًا في البيئات ذات الأولوية.

2. بناء مبادرات قائمة على بيانات محلية ومؤشرات وطنية

يُعد استخدام أدوات تحليل الفجوات، وقراءة تقارير الأداء مثل (PISA، جودة الحياة، تمكين ذوي الإعاقة، نسب التوظيف...) ضرورة لتوجيه المبادرات وتبريرها علميًا، وقياس أثرها بدقة بعيدًا عن الانطباعية.

3. تصميم مسارات عمل بديلة للشباب خارج الإطار التعليمي الرسمي

يجب أن تقدّم المؤسسات الشبابية بدائل واقعية للشباب غير الملتحقين بالجامعات، عبر وحدات دعم مهني محلية، ومراكز مهارات رقمية، ومبادرات ريادية صغيرة، تستجيب للفوارق الجغرافية والمهنية والاجتماعية.

4. تعزيز التدريب المجتمعي التطبيقي المرتبط باحتياجات سوق العمل

من خلال شراكات تشغيلية مع القطاع الخاص والقطاع الثالث، لتوفير فرص تدريب ميداني قصيرة ومركزة، تسدّ الفجوة المهارية للخريجين وتسرّع إدماجهم في سوق العمل.

5. تفعيل أدوات الابتكار الاجتماعي في التعلم غير النظامي

الجهات الشبابية مدعوة لتبني أدوات مثل الواقع الافتراضي، ونماذج التعلّم القائم على المشكلات، والتعليم بالتجريب، لبناء بيئات تعلم محفزة وقريبة من سلوكيات الجيل الرقمي.

6. إطلاق نماذج تشغيل مجتمعية مرنة للشباب

مثل المشاريع التعاقدية المجتمعية، والوظائف المؤقتة التطوعية، والتدريب المهني المشترك، مما يمنح الشباب فرصة اكتساب الخبرة العملية خارج المسارات التقليدية، ويربط التعلم بالواقع المجتمعي.

7. الارتقاء بالهوية اللغوية والثقافية لدى الشباب

مـن خلال تطوير مبادرات شـبابية تُعيد اللغة العربية إلى الفضـاء الرقمي والثقافي، وتشـجع الاعتزاز بهـا عبر وسـائل تعـبير معـاصرة (بودكاسـت، مسرحـة، محتـوى إبداعي، مسـابقات أدبية).

8. تأصيل ثقافة التعلم مدى الحياة وجعلها جزءًا من وعي الشباب

بتطويـر برامـج وسرديات شـبابية تعـرض التعلّم بوصفـه نمطًا من أنمـاط الحياة، وليـس مجرد مرحلـة تعليميـة، وربط التعلّـم بالمجتمـع المحلي، وريـادة الأعمال، والتحسين الذاتي المسـتمر.

9. إنشاء أدوات مجتمعية لرصد الأثر والتخطيط

مثـل المراصد الشـبابية المحليـة التي تقيس الجاهزيـة المهنية، والتمـكين القيمي والسـلوكي، وتوثق أثر المبـادرات بطريقة تراكمية، مما يعـزز المصداقية ويقود إلى تحسينات مبنيـة على الدليل.

و بعد اسـتعراض وتحليل الركائـز الاستراتيجية الثلاث التي يقـوم عليها برنامج تنمية القـدرات البشريـة، والتي تمثل الإطـار العام لتوجيه السياسـات والمبـادرات الوطنية، تـأتي مرحلة اسـتعراض الأهداف المبـاشرة وغير المبـاشرة التي اعتمدها البرنامج.

وتُعـد هـذه الأهـداف الخطـوة التنفيذيـة التالية لترجمـة تلك الركائـز إلى نتائـج قابلة للقيـاس والتفعيـل، حيث تُشـكل الأهداف المحـددة مرجعيةً أساسـية لـكل مبادرة أو مشروع ينبثـق مـن البرنامج، سـواء على مسـتوى الجهـات الحكومية أو المؤسسـات المجتمعيـة أو القطاع الخاص.

توزعت الأهداف في وثيقة برنامج تنمية القدرات البشرية على مستويين:

أهداف مباشرة:

وهي الأهداف التي تمثل امتدادًا طبيعيًّا للأركان الرئيسة لرؤية السعودية 2030، وتستهدف تحقيق تقدم ملموس في مجالات التعليم، التوظيف، تعزيز القيم الوطنية، والمسؤولية المجتمعية.

أهداف غير مباشرة:

وهي الأهداف التي تسهم في دعم بيئة التنمية البشرية بشكل عام، مثل تعزيز الرياضة، الثقافة، مكافحة المخدرات، دعم الابتكار وريادة الأعمال.

فهم هذه الأهداف ضروري لكل من يعمل مع الشباب، سواء على المستوى المؤسسي أو المجتمعي، لأن البرامج والمبادرات التي تُصمم للشباب يجب أن تستند إلى هذه الأهداف لضمان مواءمتها مع المسار الوطني العام، وتحقيق التكامل مع الجهود الوطنية، كما أن الإلمام بهذه الأهداف يُمكّن العاملين مع الشباب من ربط برامجهم بمؤشرات الأداء الوطنية، مما يعزز فرص اعتمادها، ودعمها، وتمويلها.

تشير مراجعة الأهداف المباشرة وغير المباشرة الواردة في وثيقة برنامج تنمية القدرات البشرية إلى مجموعة من الأهداف التي ترتبط بشكل مباشر بفئة الشباب من حيث طبيعة المجال الذي تتناوله والمخرجات التي تسعى إلى تحقيقها. وقد تركز التحليل على الأهداف ذات العلاقة الواضحة بالشباب في مجالات تعزيز القيم والهوية الوطنية، وتحسين مخرجات التعليم، والتوسع في التدريب والتأهيل لسوق العمل، ودعم المشاركة المجتمعية، وتحسين الصحة النفسية والبدنية.

ويستند هذا التحديد إلى المعطيات الرسمية المحدثة، بما في ذلك تقرير هيئة الإحصاء السعودية لعام 2023، الذي أبرز أولويات الفئات العمرية الشابة، وتقارير مؤشرات جودة الحياة، التي حددت التحديات والفرص المتعلقة بجودة التعليم، وفرص العمل، والمشاركة المجتمعية لدى الشباب.

كما تَبَيَّنَ من التحليل أن بعض الأهداف الأخرى المدرجة في الوثيقة، مثل دعم الاقتصاد الرقمي أو تنمية القطاعات الواعدة، تسهم في دعم البيئة العامة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، لكنها تتجه إلى جميع فئات المجتمع دون تركيز خاص على فئة الشباب، مما جعل التركيز في هذا السياق ينصب على الأهداف التي تستدعي استجابة مباشرة من المنظومة العاملة مع الشباب، سواء على مستوى السياسات أو البرامج التنفيذية.

في وثيقـة برنامـج تنميـة القـدرات البشريـة، الأهـداف مذكـورة في قسـمين الأهداف المبـاشرة والأهـداف غير المبـاشرة، ورُتِّبَـتْ وَفْقَ تقسـيم مسـتلهم من أهـداف رؤية السـعودية 2030 الكبرى:

تعزيـز القيـم والهوية – تمكين حيـاة عامرة وصحية – تنمية وتنويـع الاقتصاد – زيادة معـدلات التوظيف – تعزيـز فعالية الحكومـة – تمكين المسـؤولية الاجتماعية)، داخل كل محـور توجد أهـداف فرعية محددة.

أولًا: دراسات تقويمية لفهم واقع البرامج ومدى فعاليتها

رقم الهدف	نص الهدف
1.1.1	تعزيز قيم الوسطية والتسامح.
1.1.2	تعزيز قيم الإتقان والانضباط.
1.1.4	تعزيز قيم العزيمة والمثابرة.
1.3.1	غرس المبادئ والقيم الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني.
1.3.3	العناية باللغة العربية.
2.6.1	تعزيز مشاركة الأسرة في التحضير لمستقبل أبنائهم.
2.6.3	تعزيز الإيجابية والمرونة وثقافة العمل الجاد بين الأطفال.
4.1.1	بناء رحلة تعليمية متكاملة.
4.1.2	تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم.
4.1.3	تحسين مخرجات التعليم الأساسية.
4.1.4	تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية.
4.1.5	توفير معارف نوعية للمتفوقين في المجالات ذات الأولوية.
4.1.6	ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
4.1.7	التوسع في التدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل.
4.2.1	تحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل.
4.3.1	تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

ثانيًا: الأهداف غير المباشرة المرتبطة بالشباب (بشكل داعم لا محوري)

رقم الهدف	نص الهدف
1.1.3	تعزيز قيم العدالة والشفافية.
1.3.2	المحافظة على التراث الإسلامي والعربي.
2.2.1	تعزيز ممارسة الأنشطة الرياضية.
2.3.3	تعزيز حصانة المجتمع تجاه المخدرات.
2.5.2	تنمية المساهمة في الفنون والثقافة.
6.1.2	تشجيع العمل التطوعي.

في هـذه الورقـة سنتبع أسـلوب التجميع الموضوعـي والتحليل المحـوري بحيث نجمع الأهـداف المتقاربـة في المجال تحـت فكرة واحدة.

المحور	الأهداف المرتبطة
تعزيز القيم والهوية الوطنية	1.1.1 - 1.1.2 - 1.1.4 - 1.3.1 - 1.3.3
دعم التعليم النوعي الشامل	4.1.1 - 4.1.2 - 4.1.3 - 4.1.4 - 4.1.5 - 4.1.6
التوسع في التدريب والجاهزية لسوق العمل	4.1.7 - 4.2.1 - 4.3.1
دعم الأسرة والمجتمع في رحلة التنمية	2.6.1 - 2.6.3
تعزيز الأنشطة والرياضة والعمل التطوعي	2.2.1 - 2.3.3 - 2.5.2 - 6.1.2

المحور
الأول تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية

يشـكل محور تعزيـز القيم الإسلامية والهويـة الوطنية أحد المرتكـزات الاستراتيجية في وثيقـة برنامـج تنميـة القـدرات البشرية، وقـد تناولتـه الوثيقة مـن خلال مجموعة مترابطـة مـن الأهـداف الفرعيـة، منهـا: تعزيـز قيـم الوسـطية والتسـامح، الإتقـان والانضبـاط، العزيمـة والمثابـرة، غـرس المبـادئ الوطنيـة وتعزيـز الانتمـاء الوطني، إضافـة إلى العنايـة باللغـة العربيـة بوصفهـا مكونًا جوهريًّـا للهويـة الثقافية.

تكتسـب أهمية هـذا المحور خصوصيتها مـن طبيعة التحولات الثقافيـة والاجتماعية التي يمر بها المجتمع السـعودي، حيث تُظهر البيانات الرسـمية للهيئة العامة للإحصاء (2023) أن الشـباب يشـكلون نحـو 63% من السـكان النشـطين، ممـا يجعلهم الفئة الأشـد تعرضًـا للتيـارات الثقافية العالميـة بفعل الانفتـاح الرقمي والتواصـل الكوني، وتشير مـؤشرات جودة الحيـاة (2023) إلى تحديات تتعلق بتفاوت مسـتويات الانتماء الوطني بين الشـباب، حيث أظهر 29% منهم شعورًا محدودًا بالارتباط العاطفي بالهوية الوطنيـة، ما يعكس الحاجة إلى مقاربـات جديدة أكثر التصاقًـا بتجاربهم الواقعية.

ورغم تعـدد المبادرات الحكومية والمجتمعية المعنية بهـذا المجال، مثل مبادرة "تعزيز القيـم الوطنيـة" ومشروعات اليوم الـوطني في المدارس والجامعـات، إلا أن التقييمات الحديثـة تـبين اسـتمرار وجود فجـوات مؤثـرة في تحقيق الأثر المسـتدام, وقـد أبرزت تجربـة بعض الـدول الخليجية، كالإمـارات العربيـة المتحدة، أهمية اسـتخدام الأدوات الرقميـة الحديثـة كوسـيلة فعالـة لتعزيز الهويـة الوطنية لـدى الشـباب، حيث حققت حـملات الهويـة الوطنيـة الرقمية ارتفاعًـا ملحوظًا بمـؤشرات الشـعور بالانتماء خلال عامين فقط بنسـبة تجـاوزت 12%.

بناءً على تحليل معطيات الواقع، يمكن رصد أبرز الفجوات الحالية فيما يلي:

- استمرار الفصل بين التعليم النظري للقيم وتطبيقاتها السلوكية اليومية.
- ضعف استثمار المنصات الرقمية الاجتماعية في حملات غرس القيم والانتماء.
- غياب برامج طويلة الأمد تعتمد التجربة الحية والتعلم التفاعلي لترسيخ الهوية.
- قصور في منهجيات القياس المستدام لتطور القيم والانتماء الوطني لدى الشباب.

ينسـجم هـذا التشـخيص مع ما تؤكـده الأدبيـات العلمية حـول أهميـة نظرية رأس المـال الاجتماعـي، التي ترى أن بنـاء الانتماء القيمـي لا يتحقق عبر الرسـائل الوعظية فقـط، بـل عبر تأسيـس شـبكات اجتماعيـة داعمـة وتجـارب حياتيـة تفاعليـة تعـزز الإحسـاس بالهويـة الجماعيـة والانتماء.

وانطلاقًـا مـن هـذا التحليل، تبرز أمام المؤسسـات الشـبابية فرص لتعظيـم الأثر في هـذا المحور عبر التـدخلات التالية:

- تطويـر منصـات تفاعليـة وطنية تتيح للشـباب إنتـاج وتداول محتـوى رقمي معبر عـن الهوية الوطنيـة، مع توفير محفزات تشـاركية رقمية (مثـل التحديات الوطنية الرقميـة، حملات سرد قصص رمـوز الوطن(.
- إطـلاق برامـج مجتمعيـة قائمـة عـلى التجربة الحيـة للقيم، مثـل مبـادرات الخدمة المجتمعيـة ذات الطابـع الوطـني، ومشـاريع التفاعـل مع الـتراث الثقـافي المحلي.
- تصميـم برامج إعـداد قادة شـبابيين كسـفراء للهويـة الوطنية، يتـم تدريبهم على التفاعـل المجتمعـي ونقـل القيم عـبر نشـاطات عملية ميدانيـة معـززة بالمتابعة والدعم.
- تفعيـل أنظمـة تقييـم مرحلية لتطـور القيـم والانتمـاء داخـل الفئات الشـبابية، باسـتخدام أدوات القيـاس النوعـي والمقارنـات الزمنيـة.

إن رفـع فاعلية محور تعزيز القيم الوطنية يتطلب تجاوز البرامج الموسـمية التقليدية، والانتقـال نحو استراتيجيـات مدمجة في البنيـة التربوية والاجتماعية للشـباب، بحيث يتـم استنبـات القيم عبر الممارسـة اليومية والشـعور الجماعي، بما يعـزز مناعة الهوية الوطنيـة أمام التحـولات الثقافية العالمية، ويؤسـس لجيلٍ قـادرٍ على الجمع بين اعتزازه بهويته ومشـاركته الفاعلـة في العالم المعاصر.

المحور
الثاني دعم التعليم النوعي الشامل

ورد في وثيقـة برنامـج تنميـة القـدرات البشرية عـدد من الأهـداف المرتبطـة بتطوير التعليـم النوعـي، وتتمثل في:

- بناء رحلة تعليمية متكاملة.
- تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم.
- تحسين مخرجات التعليم الأساسية.
- تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية.
- توفير معارف نوعية للمتفوقين في المجالات ذات الأولوية.
- ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

وتمثل هذه الأهداف امتدادًا مباشرًا للركيزة الأولى في البرنامج: "تطوير أسـاس تعليمي مـتين ومـرن للجميع"، حيث تسـعى إلى إعـادة بناء العمليـة التعليمية بمنظـور تكاملي يبـدأ من الطفولـة المبكرة، ويسـتمر حتى التخرج الجامعي، مع تـركيز خاص على تحسين جـودة التعليم، وتقليص الفجـوات في الفرص، ورفع الكفاءة التنافسـية للمخرجات.

وتُعـد هذه الأهـداف ذات أهميـة خاصة في سـياق عمل المؤسسـات الشـبابية، نظرًا لأنهـا تمس بشـكل مبـاشر المرحلـة العمريـة النشـطة في التعليم والتأهيـل، وتمثل الإطـار الـذي ستُـبنى عليه قـدرة الأجيال الشـابة على الالتحـاق الفاعل بسـوق العمل.

انطلاقًـا من هـذه المعطيات، يمكن مـن خلال القراءة التحليلية للواقـع أن نحدد عددًا مـن الفجـوات التي لا تـزال تعيـق تحقـق هذه الأهـداف بالصـورة المثلى، رغـم الزخم التشريعـي والتنظيمـي المصاحب لها.

تـشير البيانـات الصـادرة عن هيئة تقويـم التعليـم والتدريـب (2023) إلى أن أكثر من 42% مـن خـريجي المرحلـة الثانوية يواجهـون صعوبـات في اجتياز اختبـارات القدرات والتحصيـل العلمـي، بينما تظهـر نتائج مـؤشرات PISA وTIMSS تفاوتًـا في الأداء بين الطلاب السـعوديين ومتوسـطات الدول المقارنة، ما يـشير إلى اختلال في جودة نواتج التعليـم الأسـاسي. كما أظهـرت تقارير وزارة التعليـم (2024) اسـتمرار تفاوت جودة التعليـم بين المناطـق، وضعـف التكامـل بين المهـارات المكتسـبة في التعليـم العام والمهـارات المطلوبـة في التعليم الجامعي وسـوق العمل.

يُضـاف إلى ذلـك، أن مسـح القـوى العاملة للربـع الأول من عـام 2024 بيّن أن نسـبة كـبيرة من الخريجين الشـباب يفتقرون إلى مهـارات التفكير النقـدي، والعمل التعاوني، وحـل المشـكلات، وهي مهارات أساسـية للاندماج في الاقتصاد المعـرفي، هذه النتائج تدل على أن المشـكلة لا تكمن في توفر التعليم كمؤسسـة، بـل في ضعف التكامل بين عنـاصره، وضعف ملاءمتـه الفعلية لاحتياجات الفرد وسـوق العمـل في آنٍ واحد.

وتنسـجم هذه الإشـكالات مع ما تؤكده نظريـة (التعلّم الممتد مـدى الحياة)، التي ترى أن التعليـم يجـب أن يُبنى حـول مهارات حياتيـة ومجتمعية ومهنية تتجـاوز المقررات الدراسـية، وتهدف إلى بناء شـخصية مرنـة وقادرة على التكيّف المسـتمر، وليس فقط عبور المراحل الدراسـية بنجاح شـكلي.

في ضوء هذا التحليل، يمكن تلخيص أبرز الفجوات القائمة كما يلي:

- محدودية دمج المهارات الحياتية والمهنية في المناهج.
- ضعف الربط بين التعليم الأكاديمي والخبرة العملية.
- عدم تنوع المسارات التعليمية لتلبية الفروق الفردية.
- قصور في اكتشاف ورعاية الطلبة المتفوقين ببرامج نوعية.
- غياب أدوات تتبع وتقييم تطور التعلم والمهارات بشكل تراكمي.

وتواجه هذه الفجوات فرصًا جلية أمام المؤسسات الشبابية يمكن الاستفادة منها، ومنها:

- إطلاق برامج تعليمية غير نظامية موازية تركز على تنمية المهارات الشخصية والمهنية الأساسية من خلال ورش تفاعلية مفتوحة للشباب في المرحلة الثانوية والجامعية.
- تنفيذ معسكرات تعليمية تطبيقية تُربط فيها المفاهيم النظرية بالتجربة الواقعية، من خلال مشاريع عملية أو تجارب مجتمعية، بشراكة مع مؤسسات التعليم العام والجامعي.
- إنشـاء حاضنات تعليمية للموهوبـين والمتفوقين تتيح لهم التعمق في التخصصات المسـتقبلية، مع ربطها بمراكز أبحاث أو تطبيقات ميدانية.
- تأسـيس منصـات تعليميـة رقمية تفاعليـة توفر محتـوى إثرائيًـا مرنًـا ومفتوحًا يدعـم التعلّـم الـذاتي للشـباب، مع أنظمـة تحفيزيـة رقمية وتقاريـر متابعـة تحليلية.

إن دعـم التعليم النوعي لا يقـتصر على دور المدارس والجامعات، بل يتطلب بيئة مجتمعية داعمـة ومبادرات شـبابية موازية، تـردم الفجوة بين الواقـع والمأمول، وتُكمـل الوظائف التربويـة عبر خبرات حية وتجارب تطبيقية، بما يعزز قدرة الشـباب على التعلم المسـتقل، والاسـتعداد الجاد للاندماج المهني، والمشاركة في تحقيق مسـتهدفات التنمية الوطنية.

المحور
الثالث

التوسع في التدريب والجاهزية لسوق العمل

تضمنـت وثيقـة برنامـج تنمية القـدرات البشرية عـددًا من الأهـداف التي تُـعنى بتمكين الشـباب مـن دخـول سـوق العمـل بفعالية، وهـي: التوسـع في التدريـب المـهني لتلبية احتياجـات السـوق، تحـسين جاهزية الشـباب للالتحـاق بسـوق العمل، وتعزيـز ثقافة الابتـكار وريادة الأعمال، وتنـدرج هذه الأهداف ضمن الركيزة الثانيـة للبرنامج، والتي تركز على "الإعـداد لسـوق العمل المسـتقبلي"، وتهـدف إلى تطوير منظومة تنمويـة متكاملة تتيح للمسـتفيدين الانتقال السـلس من مقاعد الدراسـة إلى فرص التوظيـف أو الريادة أو التمـكين المـهني، بما يتـواءم مـع الاحتياجات المتـغيرة للاقتصاد المـحلي والعالمي.

ومـن خلال القراءة التحليلية لهذه الأهداف، يتضح أن فئة الشـباب هي الفئة المركزية المسـتهدفة، حيـث تمثـل الشريحـة العمريـة الأكثر تضررًا من فجـوات المواءمة بين المهـارات المكتسـبة والفـرص المتاحـة، وتـشير نتائـج المسـح المـهني الصـادر عن هيئـة تقويـم التعليـم والتدريـب (2023) إلى أن 61% مـن خـريجي المرحلـة الجامعية لا يمتلكـون خبرات عمليـة سـابقة عند التخرج، هـذا في حين أظهر تقريـر وزارة الموارد البشريـة للعـام ذاتـه أن أكثر مـن 37% من الباحثين عن عمل لم يسـبق لهـم الالتحاق بـأي برنامـج تدريبي متخصص، مما يُظهـر ضعف التكامل بين المؤسسـات التعليمية ومقدمي خدمـات التدريب وسـوق العمل.

كمـا كشـف تقرير مرصـد ريادة الأعمـال (2023) عن تراجع في اسـتمرارية المشـاريع الشـبابية الناشـئة خلال أول 18 شـهرًا مـن التشـغيل بنسـبة 46%، وهـو مـا يرتبط بضعـف التأهيـل الريادي الممنهـج، وغياب منظومـة دعم متكاملة تنطلـق من مرحلة مـا قبـل التأسيس وصولًا إلى الاسـتدامة، وتؤكد هـذه المؤشرات أن التحـدي لم يعد متعلقًـا فقـط بوفرة فرص العمـل، بل بكفاءة الجاهزيـة لها، ووجود مسـارات واضحة تؤهل الشـباب للمشـاركة المنتجـة في الاقتصاد.

يمكن تلخيص أبرز الفجوات القائمة في هذا المحور في الآتي:

- محدودية البرامج التدريبية المتخصصة الموجهة للشباب قبل دخولهم الفعلي لسوق العمل.
- ضعف الثقافة المهنية العامة، وعدم تهيئة الشباب نفسيًّا ومهاريًّا لتحديات سوق العمل الواقعي.
- غياب منظومات الإرشاد والتوجيه المهني التي تساعد الشباب في تحديد مساراتهم المهنية.
- نقص الحلول الريادية الشاملة التي تجمع بين التمكين المالي والتأهيل الإداري والتقني.
- ضعف إشراك القطاع الخاص والقطاع الثالث كمساهمين في تدريب الشباب وتأهيلهم.

وفي ضوء هذه الفجوات، يمكن للمؤسسات الشبابية أن تلعب دورًا محوريًّا في تعزيز الجاهزية المهنية من خلال عدد من التدخلات المبتكرة:

- تأسيس وحدات دعم مسار مهني فردي داخل المراكز الشبابية، تتضمن جلسات إرشاد مهني، ومحاكاة لمقابلات العمل، وتحليل للسمات المهنية، وربط المستفيدين بمنصات الاستكشاف المهني.
- تنظيم تدريبات محاكاة قطاعية قصيرة المدى داخل بيئات عمل حقيقية بالتعاون مع شركات ومصانع ومؤسسات أهلية، دون اشتراط التوظيف المباشر.
- إطلاق مسرّعات مصغّرة للمشاريع الشبابية، تركّز على النماذج التجارية المصغرة (MVPs) وتديرها جمعيات أو مراكز شبابية بالتعاون مع الممولين المحليين.
- إعداد أدلة مهنية تفاعلية رقمية لكل قطاع عمل، تحتوي على المهارات المطلوبة، ونصائح للدخول، وتجارب شبابية ناجحة، على أن تُحدث كل عامين.

ينسجم هذا التوجه مع ما تُشير إليه نظرية (التطابق المهني)، والتي تذهب إلى أن الإنتاجية والاستقرار المهني يعتمدان على مدى اتساق خصائص الفرد مع بيئة العمل، ما يعني أن الجاهزية ليست مفهومًا واحدًا، بل بنية معقدة من المهارات والدوافع والقدرة على التكيّف والتعلم المستمر.

وتمثل هذه الفجوات مدخلًا طبيعيًا للانتقال في معالجة السياسات نحو مفاهيم التعلم مدى الحياة، كأداة استراتيجية لدعم قابلية التوظيف وتجديد المهارات وتوسيع البدائل أمام الشباب في مواجهة تغيرات الاقتصاد والوظائف.

المحور
الرابع

دعم الأسرة والمجتمع في رحلة التنمية

تتضمـن وثيقـة برنامج تنمية القـدرات البشرية أهدافًـا نوعية ترتبط بـدور الفرد داخل النسـيج الأسري، وتأتي ضمـن التوجه العام نحو جعل تنمية القدرات مسـارًا متكاملًا لا يقـتصر على التعليـم والعمل، بل يمتد ليشـمل جاهزية الفرد للحيـاة الأسرية والتربوية.

ومن أبرز هذه الأهداف:

- دعم الاستعداد للحياة الأسرية والتربوية (2.6.1)
- تنمية مهارات الوالدية الفاعلة (2.6.3)

تمثـل هـذه الأهداف تحـوّلًا مفاهيميًا جوهريًّـا في النظر إلى الكفايـات البشرية، إذ لم يعـد تأهيل الإنسـان ينتهي عند حدود المهـارة الوظيفية أو الأكاديميـة، بل أصبح يُبنى على مبـدأ التـوازن في جميع أدواره: كابن، وقرين، ومُـربي، وعضو في مجموعة اجتماعية، وهو ما تؤكده الأدبيات الحديثة في فلسـفة التنمية الإنسـانية المسـتدامة.

وتـشير الدراسـات الوطنية إلى أن فئة الشـباب هـي الأكثر تعرضًا لهشاشـة العلاقات الأسريـة، سـواء بوصفهم منخرطين في الحياة الأسرية بشـكل مباشر (الـزواج المبكر)، أو مـن خلال ما يشـاهدونه من أنماط أسريـة متوترة وغير مسـتقرة في محيطهم.

تُظهـر الوثيقـة ضعفًا في حضـور الكفاءات المهنيـة والعملية داخل هيئـات التدريس، حيـث تهيمن الخلفيـات الأكاديمية الصرفة، مـع غياب المهـنيين ذوي الخبرة التطبيقية. وهـذا يجعل المحتـوى المقدم بعيـدًا عن واقع القطاعـات الإنتاجية.

هـذه المـؤشرات، إضافـة إلى التـغير الثقافي المتسـارع في مفاهيـم الرجولـة والأنوثة والتربيـة وتوزيع الأدوار، إلى أن هذا المحور يشـكل مـدخلاً حيويًا لمعالجة الخلل البنيوي في جاهزيـة الأجيـال الجديدة لبناء أسر مسـتقرة ومنتجة.

ومن خلال قراءة تحليلية معمّقة، يمكن رصد الفجوات الآتية:

- غياب التأهيل الممنهج للحياة الأسرية في مرحلة ما قبل الزواج.
- ضعف تمثيل نموذج "الأسرة المتوازنة" في الإعلام والتنشئة الاجتماعية.
- محدودية البرامج التي تربط بين الصحة النفسية والجاهزية الزوجية.
- قصور دور المؤسسات المجتمعية في تقديم دعم معرفي وسلوكي للوالدين الجدد.

- الاعتمـاد المفـرط على المبـادرات العامـة دون تصميم تدخلات موجهـة بدقة للفئة العمرية 18–35.

وفي ضـوء ذلـك، يمكن للمؤسسـات الشـبابية أن تـؤدي دورًا رياديًّـا عبر مجموعة من التدخلات النوعيـة، منها:

- إطلاق برامج تدريبية مكثفة في "الجاهزية الأسرية"، تُبنى على مناهج معتمدة، وتتناول مفاهيم العلاقة الزوجية والأدوار النفسية وإدارة التوقعات والمرونة الأسرية وتُقدم بأسلوب واقعي غير وعظي.
- تأسيس شبكات دعم الوالدين الجدد حيث يديرها متخصصون في الإرشاد الأسري، وتوفر مساحة لتبادل التجارب، وتقديم أدوات عملية في تنمية مهارات الوالدية اليومية (الحزم والتواصل والرعاية المشتركة).
- إنتاج سلسلة وسائط رقمية سردية قصيرة، تمثل نماذج شبابية لأزواج ناجحين أو آباء فاعلين وتُبنى على قصص واقعية، وتُبث عبر منصات شبابية مؤثرة بلغة غير خطابية.
- تصميم اختبار "البوصلة الأسرية" الرقمي، أداة تفاعلية تساعد الشباب على تشخيص جاهزيتهم الأسرية، وتوجيههم إلى البرامج المناسبة، بناء على تحليل الشخصية والسلوك الاجتماعي.

ويرتبـط هذا المحـور نظريًّا بمفاهيـم "الكفـاءة الاجتماعية العاطفيـة"، التي تؤكد أن النضـج الأسري لا يُـبنى فقـط على توفر المـوارد، بل على بنـاء قدرات الفهـم والاحتواء والاتصـال وإدارة النزاعـات وهـي كفايـات يمكـن تنميتهـا بطـرق علميـة ممنهجة، لا بالتجريـب أو التلقين.

وفي هـذا الإطـار لا ينبغـي اختزال الاسـتعداد للحياة الزوجيـة في برامج تسـبق الزواج مبـاشرة بـل يجب النظر إليه بوصفه مسـارًا طويلًا يبدأ من بـواكير الطفولة، ومن واقع التجربـة والمراجعـة الميدانيـة تبرز الحاجـة إلى أدلة عمليـة موجهة للوالديـن ترافقهم منـذ المراحـل الأولى في حيـاة الأبنـاء وتزودهم بتوصيـات تربوية تراكمية تسـهم في بناء شـخصية متزنة وقـادرة على تأسيس علاقة زوجية مسـتقرة، إن التأهيل الحقيقي للحيـاة الأسريـة يتطلـب منظومـة متكاملـة مـن التنشـئة الواعيـة تبـدأ في البيـت وتُدعـم في المدرسـة وتُصقـل عبر الخبرات الحياتية بمـا يعزز التكامـل بين أدوار الأسرة والمؤسسـات التعليمية والمجتمعية ويعيـد الاعتبار إلى "الاسـتعداد العميق" للحياة الزوجيـة، لا مجرد الجاهزية الشـكلية.

إن دعـم الأسرة والمجتمـع في رحلة التنمية لا يمكن أن يُنجـز عبر خطاب تحفيزي فقط بـل يحتـاج إلى منظومـات تمكينيـة تتعامـل مع الشـباب بجديـة وتوفر لهـم أدوات وتدريبـات وتجارب واقعية تسـاعدهم على بناء حياة أسرية متزنـة ومن ثم مجتمعات أكثر اسـتقرارًا وقدرة على احتضان طاقات الإنسـان السـعودي.

المحور الخامس تعزيز الأنشطة والرياضة والعمل التطوعي

تتضمـن وثيقـة برنامج تنمية القـدرات البشرية عددًا من الأهـداف التي تتكامل في بناء شـخصية شـابة متزنـة، منخرطـة في المجتمع، وقـادرة على الإسـهام الفعّـال في تنمية الوطـن من خلال الممارسـة الرياضية والتعـبير الثقافي والانخـراط في العمل التطوعي، وتشـمل هذه الأهداف:

- 2.2.1 تعزيز ممارسة الأنشطة الرياضية في المجتمع
- 2.3.3 تعزيز حصانة المجتمع تجاه المخدرات
- 2.5.2 تنمية المساهمة السعودية في الفنون والثقافة
- 6.1.2 تفعيل دور القطاع غير الربحي في تنمية القيم والعمل التطوعي

تمثـل هـذه الأهداف امتـدادًا للرؤية التي لا ترى في الشـاب متعلمًـا أو موظفًا فقط، بل تـرى فيه طاقـة اجتماعية حيوية يجـب أن تُفعّل من خلال التفاعـل الواعي مع الرياضة والفـن والعمـل العام والأنشـطة الجماعيـة، وهذه الجوانب ليسـت ترفًا تنمويًّـا، بل بنية نفسـية واجتماعيـة عميقـة تعـزز الانضبـاط، وتحمي مـن الانحـراف، وتـبني الانتماء، وتُكسـب الكفاءة المجتمعية.

وتُظهـر البيانـات الحديثة ارتباطًـا وثيقًا بين ضعف المشـاركة المجتمعية لدى الشـباب وبين ارتفـاع مـؤشرات السـلوك الخامل أو العزلـة أو حتى تعاطي المـواد المحظورة.

أشـار تقريـر جـودة الحياة (2023) إلى أن أقل من 19% من الشـباب يمارسـون نشـاطًا رياضيًّـا منتظمًـا، وأظهـرت هيئـة مكافحـة المخـدرات (2022) أن الفئـة العمرية 18–29 تمثـل النسـبة الأعلى في قضايـا التعاطي، ما يربـط مباشرة بين غيـاب البدائل الحية والوقوع في المسـارات الهامشـية.

كمـا أشـار تقريـر الثقافـة والفنـون (2023) إلى انخفاض نسـبة المسـاهمة الشـبابية

في الفنـون التشـكيلية والـمسرح رغـم وجـود مواهـب بارزة بسبـب غياب المسـاحات المجتمعيـة المحتضنـة، وضعـف الاستثمـار المـؤسسي فيها.

ومن خلال التحليل، يمكن رصد عدد من الفجوات النوعية:

- ضعف منظومة الأنشطة المجتمعية المستمرة خارج المؤسسات التعليمية.
- قلة المشاريع الرياضية والثقافية القابلة للوصول والمتاحة مجانًا أو بتكلفة منخفضة.
- غياب البدائل الفاعلة للترفيه الإيجابي، خاصة في المناطق الطرفية.
- محدوديـة التكامـل بين القطاع غير الربـحي والجهات الحكوميـة في تصميم وتفعيل مشـاريع تطوعية منتظمة وذات أثر.
- قلة المبادرات التي تدمج بين الرياضة والفن والعمل القيمي في مشروع شبابي متكامل.

وبناءً على هذه الفجوات، تبرز أمام المؤسسات الشبابية فرص نوعية للتدخل تشمل:

- إطلاق برامج "مجتمعي الرياضي"، تُنظَّم في الأحياء وتجمع بين النشاط البدني والروح التنافسية وبناء العلاقات الاجتماعية الصحية وتشمل رياضات فردية وجماعية مرنة.
- تصميـم مبـادرات "الثقافة الحيّـة"، وهي مبادرات شـبابية في المسرح والرسـم، أو الحـرف اليدويـة، تُنفَّذ عـلى شـكل ورش مفتوحة أو عـروض متنقلـة، بالتعاون مع البلديـات أو مراكز الحي.
- تنظيم برامج "تحصين سـلوكي" ذكية، تدمج بين التوعية مـن المخدرات ومهارات الحيـاة، من خـلال تحديات جماعيـة وورش ميدانية وتجارب محـاكاة دون الاعتماد على أسـلوب التحذير المباشر.
- إطـلاق مسرّعـات العمـل التطوعـي المجتمعي، تُعرّف الشـباب على فـرص التطوع في مجـالات جديـدة (رقميـة وقانونية وثقافية)، وتُقدَّم على شـكل وحـدات تطوير مهـني وتدريبي داخـل القطاع غـير الربحي.

يرتبـط هـذا المحور بنظريـة «التكامل المجتمعـي، والتي ترى أن بناء الانتمـاء والمناعة النفسـية لا يتـم مـن خلال التوجيه فقـط، بل مـن خلال خلق فرص فعلية للمشـاركة، والانخراط، والإسـهام في الجماعة، وهو ما يخلق شـعورًا بالجدوى، ويُعيد توجيه الطاقات نحو البناء لا الهـروب أو الانعزال.

إن تعزيـز الأنشـطة والرياضة والعمـل التطوعي ليس فقط استثمارًا في وقت الشـباب بل هو استثمار في مناعتهم النفسـية وفي بناء شـبكات دعم اجتماعية طبيعية وفي إعادة تعريف العلاقة بين الشـاب ومجتمعه على أسـاس من الفاعلية والانتماء والمساهمة.

تطلعات برنامج تنمية القدرات البشرية:

تُظهـر تطلعـات برنامـج تنميـة القـدرات البشريـة سـعي الدولة إلى تشـكيل إنسـان سـعودي متكامـل، يتصف بالقيـم الراسـخة والقـدرة على التعلم المسـتمر والتفاعل الـذكي مـع متـغيرات الحيـاة والمسـاهمة الفاعلـة في بناء وطـن متقـدم ومنافـس عالميًّا.

غير أن هـذه التطلعـات لا تقـتصر على رفـع كفـاءة الأداء أو تطويـر المهـارات الفنيـة، بـل تكشـف عن تحـوّل أعمق في تصـور الدولة للإنسـان نفسـه؛ فلم يعد الفـرد مجرد مسـتفيد مـن التعليم أو العمـل، بل أصبح مركـزًا في معادلـة التنميـة تتحمل الجهات المختلفة مسـؤولية إعداده وجدانيًا وسـلوكيًّا وفكريًّا ليكون منتجًـا وواعيًا ومتينًا من الداخل.

وإذا تأملنـا هـذا النموذج المسـتهدف من الإنسـان، فإننـا لا نجد فقط "شـابًّا متعلمًا أو موظفًـا" بـل شـخصية قـادرة على الانضباط الـذاتي وتحمّـل المسـؤولية والابتكار والتأقلـم واتخـاذ القرار والانخـراط في مجموعـات منتجة دون أن تـذوب فيها.

إنـه إنسـان لا يتهرّب مـن الضغوط، بل يعرف كيف يقرأها ويسـتجيب لهـا، ولا ينتظر فرصًـا جاهزة بـل يصنعها ويبحث عن المـعنى في عمله وعلاقاته ومسـاهمته العامة.

وهـذا التصـور يفـرض على منظومـة العمل مع الشـباب – مـن مؤسسـات ومبادرات وأفـراد – أن تُعيد صياغـة أدوارها، ليس فقط من خلال "برامج تدريب" أو "مسـارات تأهيل"، بل عبر مشـاريع تُسـهم فعليًّا في هندسـة الشـخصية الشـبابية السـعودية وتمكينهـا مـن إدراك ذاتها وتطويرها ضمن سـياق قيمـي ووطني وعالمـي في آنٍ واحد.

ويكمن التحدي هنا في التوفيق بين الأصالة والفعالية:

كيف نُنتج إنسانًا مرتبطًا بثقافته الإسلامية والوطنية، دون أن يكون منغلقًا؟

وكيـف نُطلـق قدراتـه على التعلـم والإبـداع، دون أن نقطـع جـذوره المجتمعيـة والأسريـة؟

وهنـا تظهـر الحاجـة إلى بنـاء مسـارات تربويـة ومجتمعيـة غير نمطيـة، تقـدم نماذج شـبابية واقعية وتفتح مجـالات التعبير والمبادرة والتجريب داخـل بيئات آمنة وداعمة ومرتبطـة بالهوية.

وتُظهـر التجـارب الدوليـة أن هـذا النمـط مـن تكويـن الإنسـان لا يُـبنى فقـط داخل المؤسسـات الرسـمية، ففي تجربة سـنغافورة على سبيل المثال أُنشئت أندية شبابية مجتمعيـة مرتبطـة بـكل حي سـكني تقـدم للشـباب مزيجًا مـن الأنشـطة الرياضية والحواريـة الريادية والتطوعية وقد أظهرت نتائجها انخفاضًا في نسـب البطالة والعزلة الاجتماعية بين الشـباب بنسـبة 23% خلال 5 سـنوات.

أمـا في كندا، فقد تبنت الحكومـة ما يُعرف بمفهـوم "Positive Youth Development" في كل البرامـج الموجهـة للشـباب، حيـث يُعامـل الشـاب كصاحـب طاقـة وإمكان لا كحالـة تسـتوجب الحمايـة أو العلاج فقـط وهو تصور يعيـد ضبط العلاقـة بين الدولة والمجتمـع من جهة وبين الشـباب ومسـتقبلهم من جهـة أخرى.

وبنـاءً عليـه، فـإن المؤسسـات العاملة مع الشـباب في المملكـة مدعـوة إلى أن تكون ذراعًـا ثقافيًّا وتربويًـا وتخطيطيًا فاعلًا في ترجمة تطلعـات البرنامج إلى واقع ملموس، عبر العمل على:

- صياغة مضامين تربوية تحاكي الواقع المعقد للشباب.
- بناء نماذج شخصية جديدة تعكس "الهوية السعودية المعاصرة".
- تصميم تجارب تعلم ومشـاركة تُربّي الشـباب عـلى المعنى، والفاعليـة، والربط بين الانتماء والإنجاز.

فنجـاح البرنامـج لا يُقاس فقـط بمـؤشرات التحصيل أو التشـغيل، بل بمـدى تحوّل الإنسـان الشـاب إلى إنسـان متوازن واثق صانع أثـر متجذر في مجتمعـه ومنفتح على دوره في العالم.

الوضع الحالي:

تُعـد جزئيـة "تحليل الوضع الراهن" في وثيقة برنامج تنميـة القدرات البشرية من أكثر الأقسـام تفصـيلًا، إذ تتنـاول مختلف مراحل التعلـم، من رياض الأطفـال إلى التعليم الجامعـي، بالإضافـة إلى منظومة التعلم مـدى الحياة والممكنات الداعمة، وقد اشـتملت على تحديـات مرتبطـة بجودة التعليـم وبنية النظام والعدالة في فـرص الوصول ،قابلية التوظيف والممارسـات التربوية والدعـم المؤسسي وغيرها.

وبمـا أن هـذه الورقة تسـتهدف تحليـل قضايا فئة الشـباب تحديـدًا، فقد تـم اعتماد منهجيـة تحليلية تقوم على اسـتخلاص المـؤشرات التي:

1. تمسّ الفئة العمرية من 15 إلى 34 عامًا بشـكل مباشر سـواء في التعليم أو التوظيف أو المهارات أو المشاركة المجتمعية.
2. تنعكس بآثار جوهرية على الشباب مثل تحديات الإرشاد والتوجيه ضعف المواءمة بين التعليم وسوق العمل أو قصور فرص تطوير الذات وبناء المسار المهني.
3. توفـر لهـا بيانـات حديثـة في تقاريـر الأداء الوطنيـة لعـام 2024 لتتـم المقارنـة الموضوعيـة مـع مـا ورد في الوثيقـة الأصليـة.

(أ) التعليم العام

الرقم	النقطة	الصلة بالشباب
٣.أ.٣	مناهج وطرق تدريس غير محدثة	مباشرة – تؤثر في إعداد الشباب مبكرًا
٤.أ.٣	محدودية اكتشاف الموهوبين والأشخاص ذوي الإعاقة	مباشرة – تشمل فئة الشباب المدرسي
٧.أ.٣	انخفاض مشاركة أولياء الأمور	غير مباشرة – تؤثر في تنشئة الشباب ومتابعتهم
٨.أ.٣	محدودية الإرشاد والتوجيه	مباشرة – تمس اختياراتهم التعليمية والمهنية
٩.أ.٣	ضعف في تطبيق قواعد السلوك	مباشرة – تتعلق بسلوكيات الشباب في المرحلة الثانوية

(ب) التعليم العالي والتدريب التقني والمهني:

الرقم	النقطة	الصلة بالشباب
٣.ب.١	ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل	مباشرة – تخص خريجي الجامعات والمعاهد
٣.ب.٢	الاعتماد على المنهج النظري وضعف التركيز على الجانب العملي	مباشرة
٣.ب.٣	انخفاض مشاركة المهنيين العاملين ذوي الخبرة	غير مباشرة – تؤثر على جودة تعليم الشباب
٣.ب.٥	محدودية مشاركة جهات التوظيف وضعف البحث والتطوير	مباشرة – تعيق فرص الشباب المهنية
٣.ب.٦	محدودية خدمات التوجيه والتحفيز المهنية للطلاب	مباشرة
٣.ب.٧	ضعف استثمار الشباب لأوقات فراغهم فيما ينفعهم	مباشرة – تخص سلوك وتنمية الذات لدى الشباب

(ج) التعلم مدى الحياة:

الرقم	النقطة	الصلة بالشباب
٣.ج.١	برامج تدريبية محدودة للكبار لتطوير المهارات	مباشرة – تشمل الشباب غير الملتحقين بالتعليم
٣.ج.٢	محدودية التعرف على المهارات عبر الشهادات	مباشرة – تخص الشباب العاملين بمهارات مكتسبة
٣.ج.٣	محدودية دعم مهارات ريادة الأعمال والتعلم مدى الحياة	مباشرة – تعيق تمكين الشباب
٣.ج.٤	محدودية الدعم من جهات التوظيف	مباشرة – تؤثر على تدريب الشباب أثناء العمل
٣.ج.٥	حوافز وتوجيهات محدودة للمواطنين خارج التعليم والعمل	مباشرة – تشمل الشباب العاطلين أو المتروكين

(د) الممكنات

الرقم	النقطة	الصلة بالشباب
٣.د.٢	محدودية دور وسائل الإعلام في ترسيخ القيم	غير مباشرة – تؤثر في وعي الشباب وسلوكهم
٣.د.٣	تطوير الاهتمام باللغة العربية	مباشرة – تخص الهوية والهوية اللغوية للشباب
٣.د.٤	محدودية دعم الابتكار وريادة الأعمال	مباشرة – تعيق تمكين الشباب الرياديين

تحليل الوضع الراهن للشباب كما ورد في الوثيقة:

أولًا: التعليم العام – التكوين المبكر لمسار الشباب وصناعة الجاهزية المستقبلية

تـشير وثيقـة برنامج تنمية القـدرات البشرية إلى أن مرحلة التعليم العـام، الممتدة من الطفولـة المبكرة وحتى نهايـة المرحلة الثانوية، لا تزال تعاني مـن تحديات بنيوية تؤثر بصورة مباشرة في مسـتوى جاهزية النشء والشـباب، سـواء على الصعيـد الأكاديمي أو السـلوكي أو المهـاري. وتـأتي هـذه التحديـات في سـياق وطني يتطلـب رفـع جودة التعليـم كأداة استراتيجية لتحقيق مسـتهدفات التنمية، وتكريس حضور الشـباب في الاقتصاد والمجتمع.

أول هـذه التحديـات يرتبط بطبيعة المناهج وطرائق التدريـس، إذ لا تزال المدارس السـعودية تعتمـد على نماذج تقليديـة في بناء المحتـوى وطريقة تقديمـه، مع هيمنة للأسـلوب التلقيني على حسـاب التعلم النشـط، وتكريس الاعتماد على المعلم مصدرًا وحيـدًا للمعرفة، دون فسـح مجـال كافٍ للطالب ليكون فاعلًا في تعلمـه. هذا النوع من التعليـم قد ينجـح في رفع معدلات النجـاح الشـكلية، لكنه يُضعف اكتسـاب المهارات المركّبـة مثـل التفـكير الناقـد، وحـل المشـكلات، والتعلم الـذاتي، وهي كلهـا مهارات محوريـة في بيئـة العمل الحديثـة التي تتطلب مرونة وتعلّمًا مسـتمرًا.

التحدي الثـاني يكمن في محدودية برامج اكتشـاف ورعاية الفئـات ذات الخصوصية التربويـة، سـواء أكانـوا مـن الـطلاب الموهـوبين، الذيـن يحتاجـون إلى بيئـة غنيـة بالتحديـات والأنشـطة الذهنيـة المركّبة، أو مـن ذوي الإعاقة الذيـن يتطلبون تدخلات تعليميـة تخصصيـة. غياب هـذه البرامج أو ضعفها يـعني إهمال شريحة واسـعة من

الطلبـة الذيـن يمثلـون، كلٌ بطريقتـه، طاقـة كامنة لا تجد المسـار المـؤسسي اللازم لإطلاقهـا، مما يفـرّغ النظـام التعليمي مـن أهم روافـده النوعية.

كمـا تُظهـر الوثيقة **قصورًا في بناء شراكة حقيقية بين المدرسـة والأسرة**. فمشـاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية لا تتجاوز 39% بحسـب الإحصاءات الرسـمية، وهو مـا يقل كـثيرًا عن المتوسـط العالمي، ويُضعف مـن فاعلية الرقابـة التربوية المزدوجة بين البيـت والمدرسـة. في السـياقات التربويـة الناضجـة، تُعـد الأسرة مكمّلـة للمنهج وليسـت منفصلـة عنـه، وحين تتراجـع العلاقـة بين الطـرفين، يصبـح الطالـب عرضة للتشتت القيمي والسـلوكي.

ويمتـد هـذا الضعف إلى مجـال التوجيه والإرشـاد التربـوي والمهني، الـذي لا يزال غائبًا بشـكل واضـح عن الكثير مـن المدارس، رغـم أن المراحل التعليمية المتوسـطة والثانويـة تُعد من أكثر الفترات حساسـية في بناء اختيارات الطالب المسـتقبلية. غياب التوجيـه لا يقـتصر على نقص الكوادر، بل يشـمل غيـاب أدوات القياس والتشـخيص العلمـي، وضعف الربط بين القدرات الفردية واحتياجات سـوق العمـل. وتكون النتيجة في كـثير مـن الأحيان قرارات تعليمية مبنية على العشـوائية أو التقليـد، ما يؤدي لاحقًا إلى تكـدّس في تخصصات لا تتوافـق مع التوظيف.

وفي جانـب الانضبـاط السـلوكي، تلفـت الوثيقة إلى **أن ارتفاع نسـب الغيـاب والتأخر الـدراسي يعكـس ضعفًـا في تطبيـق قواعـد السـلوك**، على الرغـم من وجـود لوائح تنظيميـة. هذا يـشير إلى غياب ثقافـة الانضباط كقيمة راسـخة في النظـام المدرسي، وإلى ضعـف تدريـب المعلـمين والقيـادات المدرسـية على أسـاليب إدارة السـلوك بطـرق تربويـة، مما يُنتـج بيئة تعليمية مضطربة لا تسـاعد على التعلـم ولا على غرس السـلوكيات الإيجابية.

هـذه التحديـات حين تُقـرأ مجتمعـة، لا يمكـن اعتبارهـا مشـكلات قطاعيـة منعزلة، بـل هـي عنـاصر متداخلة تؤثر بشـكل مبـاشر في جاهزية الجيـل الجديد للعـب دوره في الاقتصـاد والمجتمـع. فـكل ضعف في جـودة التعليم العـام يُترجم لاحقًا إلى هشاشـة في الكفـاءة الوطنية، وزيـادة في البطالة، وانخفـاض في المشـاركة المجتمعية، وتراجع في الإنتاجية.

وعليـه، فـإن الاستثمار في تطويـر التعليم العـام، وبناء بيئة مدرسـية محفـزة وعادلة ومواكبـة للعصر، يجـب أن يُنظر إليه بوصفـه الخيار الأكثر اسـتدامة لتعزيز رأس المال الـبشري الـوطني، ولضمـان عبور الشـباب نحـو المراحـل اللاحقة مـن حياتهم بأقصى درجـات الجاهزية والثقـة والاتزان.

ثانيًا: التعليم العالي والتدريب التقني والمهني – فجوة في الجاهزية وضبابية في الانتقال المهني

يشـكل قطاع التعليم العـالي والتدريب التـقني والمهني المرحلـة المفصلية في انتقال الشـباب مـن مقاعد التعليـم إلى ميادين الإنتـاج والمواطنـة الفاعلة. وتكشـف وثيقة برنامـج تنميـة القـدرات البشريـة عـن جملة مـن الإشـكالات البنيويـة التي تعيق هذا الانتقـال، وتُسـهم في تعميـق الفجـوة بين مـا يتعلمه الشـباب، وما يحتاجه السـوق والمجتمع.

مـن أبـرز هـذه التحديات، ضعـف المواءمـة بين مخرجـات التعليم واحتياجات سـوق العمـل، حيث لا تـزال البرامج الجامعية والتقنيـة تعاني من بـطء في مواكبة المتغيرات الاقتصاديـة، خاصـة في المجـالات المرتبطـة بالتحـول الرقمـي، والـذكاء الاصطناعي، والصناعـات الإبداعيـة. تـشير الوثيقـة إلى اسـتمرار التحاق نسـبة كبيرة مـن الطلاب بتخصصـات ذات فـرص توظيـف منخفضـة، مقابـل ضعـف الإقبـال على المجـالات ذات الطلـب المرتفـع. ويُترجـم هذا الخلـل مباشرة إلى ارتفـاع معدلات بطالة الشـباب الجامعـي، وهـو ما تؤكده بيانـات 2024 التي تُظهر أن بطالة الفئـة العمرية 15-24 عامًا وصلـت إلى 26.3%، مقارنـة بمتوسـط عالمـي لا يتجاوز 14%.

ويُضـاف إلى ذلـك الاعتمـاد المفـرط على الطابـع النظـري للبرامـج، مـع محدودية في التجـارب العمليـة والميدانيـة. فعـدد السـاعات التطبيقيـة في كثير مـن التخصصات لا يتناسـب مـع متطلبـات المهنـة، ويغيـب فيهـا التدريـب في بيئـات عمـل حقيقية. وتُعـد هـذه الفجوة عـاملاً حاسـمًا في ضعـف الجاهزية المهنيـة لدى الخريـجين، حيث يدخل الشـباب إلى سـوق العمل دون امتلاك المهارات العمليـة أو الخبرة التفاعلية التي يحتاجهـا أصحـاب العمل.

تُظهـر الوثيقـة ضعفًا في حضـور الكفاءات المهنيـة والعملية داخل هيئـات التدريس، حيـث تهيمن الخلفيـات الأكاديمية الصرفة، مـع غياب المهـنيين ذوي الخبرة التطبيقية. وهـذا يجعل المحتوى المقـدم بعيدًا عن واقـع القطاعات الإنتاجيـة، ويتزامن ذلك مع محدوديـة في مسـاهمة القطاع الخاص في تصميم البرامج ودعـم البحث التطبيقي، مما يزيد مـن عزلة المؤسسـات الأكاديمية عن بيئة العمـل الحقيقية.

ومـن القضايـا المتكـررة في الوثيقـة، ضعـف منظومة التوجيـه والتحفيز المـهني داخل الجامعـات والمعاهـد، حيـث لا توجـد هيـاكل مؤسسـية مسـتقرة تقدم للـطلاب دعمًا مبنيًـا على تحليـل القـدرات والميـول، ولا تتوافر أدوات منهجية لمسـاعدة الشـباب على

اتخـاذ قرارات مهنية مدروسـة. كما أن خدمـات التوجيه، حيث وُجـدت، تعاني من نقص الكـوادر المتخصصـة، ومن ضعـف الارتباط بين المشـورة المهنيـة وفرص العمـل الفعلية.

وتؤكـد الوثيقة كذلـك على قصـور في استثمار الشـباب لأوقات فراغهم أثنـاء المرحلة الجامعيـة، إذ لا تتوافر مسـارات كافية تتيح لهم تنمية ذواتهم خـارج الإطار الأكاديمي، سـواء عبر الأعمال التطوعية، أو الأنشـطة الثقافية، أو برامـج القيادة الطلابية. ويفوت على المؤسسـات بذلـك فرصة ثمينة لتعزيز شـخصية الطالـب المتكاملة، وتحفيز روح المبادرة والمواطنـة الفاعلة لديه.

هـذه التحديـات، حين تُقـرأ ضمن بنية واحدة، تكشـف أن نظام التعليـم العالي لا يزال يعمـل بمنطق الفصـل بين "التأهيل" و"التمـكين". فبدلاً من أن يكـون فضاءً حيويًا ينقل الشـباب من التعلم إلى الإنتاج، يُعاد إنتاج الهشاشـة مـن جديد، ولكن هذه المرة داخل بيئة متقدمة اسـميًّا، وتفتقـر للعمق المهني والاتصـال العضوي بالاقتصاد.

ولعـل الرهـان الأكبر اليـوم لا يكمـن فقـط في تطويـر البرامج والمقـررات، بـل في إعادة تشـكيل الفلسـفة التعليميـة داخل الجامعـات والمعاهد، لتكـون منصـات حقيقية لبناء الخبرة، وربط النظرية بالتطبيق، وتنمية الوعي المهني، وتوسـيع أفق المشاركة المجتمعية، وبذلـك يتحقـق التحول المنشـود من "الطالـب المتعلم" إلى "الشـاب القادر".

ثالثًا: التعلم مدى الحياة والممكنات – غياب البنية التمكينية وتحول مؤجل في ثقافة الشباب

تكشـف وثيقـة برنامـج تنمية القـدرات البشرية عن قصـور واضح في ترسـيخ مفهوم التعلـم مـدى الحيـاة كأحـد ركائـز بناء الإنسـان السـعودي، خاصـة لدى فئة الشـباب. فالتعلـم المسـتمر لم يُعـد خيارًا إضافيًا، بـل ضرورة حتمية في ظل عالـم سريع التغير، يتطلب من الفرد أن يواكب مسـتجدات المعرفة والمهارة بشـكل دائم. ورغم الاعتراف بأهميـة هـذا النمط مـن التعليـم، لا تزال البنيـة الوطنيـة التي تُمكّن الأفـراد، وخاصة الشـباب، من ممارسـة هذا الحـق غائبة أو ضعيفـة التأسيس.

تـشير الوثيقـة إلى محدوديـة البرامـج التدريبية المتاحـة للكبار، وغيـاب منهجية مرنة تسـمح بإعـادة تأهيـل من هـم خارج النظـم التعليميـة النظاميـة، أو مـن انتقلوا من تخصـص إلى آخر. وبهـذا المعنى، يصبح التعلـم مدى الحياة امتيازًا محصـورًا في النخب أو في مـن تتاح لهم فـرص عمل مؤسسي تضمن لهـم التدريب والتطويـر، بينما يُحرم الشـباب العاطلـون، أو من لـم يُكملـوا تعليمهم، من الدخـول في مسـار تعليمي يعيد إدماجهم في الاقتصـاد والمجتمع.

وتبرز إحدى الإشـكاليات الأساسـية في ضعف أدوات التعرف على المهارات، خاصة تلك المكتسـبة خـارج القاعات الدراسـية؛ إذ لـم تنجح الأطـر الوطنيـة حتى الآن في تفعيل أنظمـة فعالة لرصد المهارات الذاتية أو العملية، ولا في توفير آليات اعتماد مرنة تسـمح للشـباب بتوثيـق معارفهم المكتسـبة بالتجربة، أو من خلال المسـارات غير الرسـمية (التدريب الـذاتي، المبادرات التطوعية، المشـاريع الريادية الصـغيرة). وهو ما يحرمهم من الاسـتفادة المؤسسـية من مهاراتهـم، ويضعف من فـرص تقدمهم المهني.

أمـا على مسـتوى ريادة الأعمـال، فتوضـح الوثيقة أن برامـج الدعم الموجهة للشـباب لا تـزال محـدودة النطاق، سـواء من حيث نوعيـة المحتوى أو نطـاق الوصول أو حجم التمويـل. كمـا أن ثقافة ريـادة الأعمال لـم تُزرع بعـد في مراحل التعليـم المبكرة، مما يجعـل الشـاب يدخـل إلى البيئـة الجامعيـة أو المهنيـة دون وعـي كافٍ بالمخاطر، ولا بفكـرة العمل الحـر كبديل مشروع عـن انتظار الوظيفة. هـذا الواقع يُضعـف التنوع في مسـارات النجـاح، ويُكرّس الاعتماديـة على الدولـة في خلق الفرص.

ومـن جهة أخـرى، لا تزال مشـاركة جهات التوظيـف في تدريب وتأهيل الشـباب دون المسـتوى المأمول. فرغم أن القطاع الخاص هو المستفيد الأكبر من المهارات البشرية، إلا أن الاستثمـار في تطويـر العاملين لا يُعـد أولوية لدى كثير من المؤسسـات. وبهذا، يتحمّـل الشـاب وحده مسـؤولية تطوير ذاتـه، دون تحفيز حقيقي، أو مسـارات مهنية واضحـة، أو عقود تضمـن النمو التدريجي.

ويـزداد التحـدي حدة عند النظر إلى غياب الحوافز الفعالة للفئات الشـبابية الواقعة خارج التعليـم والعمـل والتدريـب (فئـة NEET)، والتي تحتـاج إلى تدخلات نوعيـة. فلا توجد حتى الآن سياسـات أو برامـج إرشـادية ممنهجة تسـتهدف هؤلاء الشـباب، وتدفعهم نحـو التعلـم أو العمل التطوعـي أو إعادة التأهيل، ما يعني أن شرائـح كاملة تبقى خارج المسـار التنمـوي دون توجيه أو دعم.

أمـا على صعيـد "الممكنـات"، فتؤكـد الوثيقـة على وجـود مركزيـة إداريـة وتنظيمية تعيـق مرونـة صنع القـرار وتنفيذ المبادرات، سـواء في مـا يتعلق بالتعليـم أو التدريب أو تمويل المهارات. كما تُسـجّل ضعفًا في استثمار وسـائل الإعلام لبناء وعي الشـباب بالقيـم الوطنية والمهنيـة، وغيابًا لتوظيـف الأدوات الثقافية والإعلاميـة لتعزيز ثقافة الإنجـاز. ويضاف إلى ذلـك تراجع ملحوظ في حضور اللغة العربيـة في البيئات التعليمية والمهنيـة، مما يُضعـف الرابط اللغوي والرمزي بين الشـباب وهويتهـم الوطنية.

ولعـل أبـرز مـا يعمّق هـذا الواقع هو ضعـف التكامل المـؤسسي في تمكين الشـباب. فالمبـادرات موجـودة، لكنهـا مشتتـة، والجهـود تُبـذل، لكنهـا غير موجهة ضمـن إطار

متكامـل يربـط التعلـم بالتوظيف، والمهـارة بالهويـة، والطمـوح بالإمكانات.

ومـن هنـا، فإن التحـدي الحقيقـي لا يكمن فقـط في إطلاق برامـج جديدة، بـل في بناء منظومـة وطنيـة متكاملـة للتعلـم مـدى الحياة، تقـوم على تنـوع المسـارات، واعتراف مـؤسسي بالمهارات، وتحفيز دائـم على التعلم والتطوير، وإتاحـة متوازنة للفرص أمام جميـع فئات الشـباب، بغـض النظر عـن وضعهم التعليمـي أو الجغـرافي أو الاقتصادي.

رابعًا: مُمكنات تمكين الشباب وتعزيز القيم والهوية – فجوة البنية الرمزية وتحديات الحضور الفعّال

يرتبـط نجاح أي مشروع تنموي موجه للشـباب ليس فقط بالبنيـة المادية للفرص، بل كذلـك بالبنيـة الرمزية والثقافيـة التي تؤطر وعيهم وتشـكّل اتجاهاتهـم نحو ذواتهم ومجتمعهـم ومسـتقبلهم. وتشير وثيقة برنامـج تنمية القدرات البشريـة إلى مجموعة مـن التحديات المتعلقـة بالمُمكنات المسـاندة التي تمثّل البنية التحتيـة غير المنظورة للتمـكين الحقيقـي. وهذه التحديـات، وإن بدت مؤسسـية أو تنظيميـة في ظاهرها، إلا أن أثرهـا الأعمـق يتجلى في ضعف شـعور الشـباب بالقـدرة على المبادرة، والمشـاركة، والانتماء لمـعنى وطني جامع.

أولى هـذه التحديـات تتمثـل في المركزية الشـديدة في عمليات التشريـع، والتخطيط، وضمـان الجـودة في التعليـم والتدريب، حيث تُسـند عمليـات التطوير لمسـتويات عليا دون تفويـض كافٍ للمؤسسـات والممـارسين على الأرض. هـذا النمـط مـن الحوكمـة يُضعـف الاسـتجابة لمتغيرات الواقع، ويحـول دون تكييف البرامج والخدمات لتناسـب احتياجات فئات شـبابية متباينة بحسـب المناطق أو الخلفيات الاجتماعية. الشـباب في مناطـق الأطراف، أو في الجامعات الناشـئة، يتلقون خدمات تعليميـة وتدريبية مصمّمة بنمطيـة لا تُراعي فروقهـم ولا تستثمـر في بيئاتهم المحلية.

ثانيًـا، تـشير الوثيقـة إلى ضعـف دور الإعلام في بنـاء القيـم المجتمعيـة، سـواء عبر التلفزيـون الرسـمي أو المنصـات الرقميـة. فرغم ضخامة التـأثير الذي تلعبه وسـائل الإعلام في تشـكيل التوجهـات والسـلوكيات، لا تـزال الرسـائل القيمية تُقـدّم بصورة تقليديـة، وعبر قوالب لا تواكب أسـاليب التعبير لدى الشـباب. ويفتقر كثير من البرامج إلى البعـد القـصصي العاطفـي أو التقني الذي يجـذب فئة الشـباب ويخاطبهم بلغتهم. وبهذا، يُترك المجال لمنصات غير رسـمية لتؤدي الدور الأكبر في تشـكيل وعي الشـباب، في ظـل غيـاب المحتوى المـحلي الجاذب والمعبّر عـن قضاياهم.

ثالثًـا، تؤكـد الوثيقة على ضعف الاهتمـام باللغة العربية كلغة تفـكير وإنتاج معرفي في بيئـات التعلـم والعمل. فمـع التوسـع في البرامج الأجنبية، والاسـتخدام الواسـع للغة الإنجليزيـة في الجامعـات، بدأت الهوة تتسـع بين الجيل الناشئ ولغتـه الأم، هذا لا يهدد فقـط الهويـة الثقافية، بل يُضعـف أيضًا من مهـارات التعبير والتحليل لدى الشـباب، ويُربـك تواصلهـم المعـرفي داخل المجتمـع الواحـد، ويجعلهم – أحيانًـا – معلقين بين مرجعـيتين لغويـتين لا يتقنون أيًّـا منهما بعمق.

رابعًـا، تُظهـر الوثيقة ضعـف البنية التحتيـة الداعمة للابتـكار وريادة الأعمـال، رغم ما تشـهده المملكـة من مبـادرات وحاضنات في هذا المجـال، فما زالت الفـرص الحقيقية لريـادة الأعمـال محدودة، خاصة للشـباب في المناطـق غير المركزيـة، ويفتقر كثير من المبادرات إلى اسـتدامة الدعم، أو المرافقة التخصصيـة، أو التمويل المرن. ومع أن روح المبـادرة باتـت أكثر حضـورًا في الخطاب الرسـمي، إلا أنها لا تزال بعيدة عـن أن تتحول إلى ثقافـة مجتمعيـة تُشـجع على التجريـب، وتقبـل الفشـل، وتنقل الفـرد من موقع "المنتظر" إلى موقـع "الفاعل".

ويمكـن القـول بأن هـذه التحديـات الأربعـة مجتمعة، تشـكّل حاجزًا غير مـرئي، لكنه فاعـل، أمـام تحوّل الشـباب إلى قوة دافعة في مـسيرة التنمية. فهـي لا تحجب الفرص فحسـب، بـل تحجـب أيضًـا شـعورهم بامـتلاك زمـام المبـادرة، والانتمـاء للمشروع الـوطني بمعنـاه العميق، والشـعور بـأن صوتهـم ورؤيتهم جزء مـن القرار.

ولـذا، فإن إصلاح هـذه الممكنات لا يتطلب فقـط إجراءات فنية، بـل يتطلب تحوّلًا في فلسـفة الإدارة، وتوسـيع دوائر الثقة، وبناء أدوات للتأثير الثقـافي والإعلامي تقوم على الشراكـة مـع الشـباب لا على الوصاية عليهم، وتعزيـز اللغة والهويـة لا عبر التنظير، بل عبر ربطهـا بالواقع والقدوة والممارسـة اليومية.

الجهود المبذولة لتحسين الوضع الراهن:

تُظهر مراجعة السـنوات الأخيرة لبرنامـج تنمية القدرات البشريـة أن الدولة تبذل جهدًا واسـع النطـاق لتحـسين وضـع الشـباب السـعودي، ليس فقـط عبر تطويـر الأنظمة التعليميـة والتدريبية، بل من خلال تحفيز التحوّلات المؤسسـية والثقافية التي تُمكّن الشـباب من الانتقال الفـعلي إلى أدوار الإنتاج والمواطنة الفاعلـة. ومع ذلك، فإن قراءة هـذه الجهود مـن منظور الباحـث المتخصص تكشـف أن ما تحقـق – على أهميته – لا يـزال يواجـه اختلالات في العمق، وفي اتسـاق أدوات التنفيـذ، وفي وصول أثر التحسين إلى القاعـدة العريضـة من الشـباب، خصوصًا في الفئات المهمّشـة أو المتعثّرة.

فـعلى صعيـد إصلاح التعليم العـام، أُطلقت مبـادرات طموحة لتحديـث المناهج – من بينها مشروع تطوير المواد الدراسـية بالتركيز على المهـارات الحياتية والرقمية والتفكير الناقـد – إلى جانب التوسـع في برامج رياض الأطفال، ودمج التقويـم البنائي في مراحل التعليـم المبكـر. كما شـهدت المرحلة المتوسـطة والثانويـة إعادة هيكلة للمسـارات التعليمية، لتشـمل المسـار العام، والمسار التقني، والمسـار الصحي، في محاولة لإيجاد مرونـة أكبر وربط أوثق بسـوق العمل. وعلى مسـتوى السـلوك والانضبـاط، تم إصدار لائحـة محدثـة لقواعـد السـلوك والمواظبة، وتحـسين قنـوات التواصـل بين الأسرة والمدرسـة عبر منصـات إلكترونية مثل "مـدرستي" و"نور".

أمـا في التعليـم العـالي والتدريـب التقني والمـهني، فقد شـهدت الجامعات السـعودية تحـوّلًا تدريجيًّـا نحو تحديـث البرامج الأكاديمية وتوسـيع التدريب العـملي، من خلال الربـط بالقطاع الخاص، وإنشـاء وحـدات للتدريب التعـاوني. كما أطلقـت هيئة تقويم التعليـم والتدريـب مبـادرة "الاعتمـاد البرامجي" التي سـاهمت في رفـع جـودة بعض التخصصـات. وتـم إطلاق أكثر من 30 كليـة تطبيقية تحت مظلة "المؤسسـة العامة للتدريـب التـقني والمهني"، تركّـز على التخصصـات المهنيـة المطلوبة. وفيمـا يتعلق بريـادة الأعمـال، فعّلت الجامعات عددًا مـن حاضنات الأعمال ومراكـز الابتكار الجامعي، لكـن حضورها لا يـزال متفاوتًا في القـوة والتأثير.

وعلى صعيـد التعلم مدى الحياة والتأهيل المهني المسـتمر، أطلق صندوق تنمية الموارد البشريـة "هـدف" برامـج عديـدة مثـل "دروب"، و"الشـهادات المهنيـة الاحترافية"، و"تمـهير"، لتوفير فـرص تدريبية قصيرة وموجهـة، وإعادة تأهيـل الباحثين عن عمل. كمـا توسـعت هيئة تقويـم التعليـم في تطوير "الإطار الـوطني للمـؤهلات"، وإطلاق أدوات تقييـم المهـارات غير الرسـمية، مثل "الرخـص المهنية للمعلمين". وفي سـياق

رفـع كفاءة القوى العاملة، بـدأت وزارة الموارد البشرية بإدراج بعـض المعايير المهارية في تصنيفـات الوظائف الحكوميـة والقطاع الخاص.

أما في بُعد تعزيز القيم والهوية والمواطنة، فقد تم إدراج مفاهيم الانتماء، والمسؤولية، والتسـامح، والاتـزان في المناهـج التعليميـة، وأطلقـت وزارة التعليـم وهيئـة تقويم التعليم مبـادرات قيمية مثل "أسـبوع القيم"، و"قيّم"، و"الهويـة الوطنية الجامعية". وفي السـياق الإعلامي، ظُهرَت حملات توعوية على مسـتوى الإعلام الرسـمي ومنصات التواصـل، تروّج للقيم الوطنية واللغـة العربية والاعتزاز بالهوية. وعلى مسـتوى العمل التطوعـي، تجاوزت المملكة مسـتهدف "مليون متطوع" قبل الموعـد المحدد في رؤية السـعودية 2030، مما يعكس نموًّا في مشـاركة الشـباب بالمجتمع المدني.

إلا أن التقييـم التحلـيلي لهـذه الجهود يُظهر أن معظـم الإنجازات كانت على المسـتوى التنظيمـي والتخطيطي، بينما لا يزال الأثر التحويلي في سـلوكيات الشـباب، وقراراتهم المهنية، ومهاراتهم الفعليـة، دون المأمول.

فمخرجـات التعليم، رغم تحسـنها في بعض المؤشرات، لم تنعكس بوضوح على نسـب التوظيـف، ولا تـزال فجـوة الجاهزيـة المهنية قائمة، كمـا أن فرص التعلـم مدى الحياة غير متكافئـة بين المناطـق والفئات، ويفتقر الكثير من الشـباب خـارج التعليم والعمل لبرامـج إدمـاج ممنهجة. إضافـة إلى ذلك، ما تزال المبـادرات القيمية تخاطب الشـباب مـن الخارج، دون أن تنبـع من واقعهـم وتُصاغ بلغتهم.

لذلـك، فـإن المرحلـة القادمـة تسـتدعي تحـولًا في فلسـفة العمـل مع الشـباب: من التركيز على الكـم والنشـاطات، إلى الاستثمـار في بنـاء العمـق، مـن المبـادرات الرمزية إلى التـدخلات المؤثـرة، ومـن مركزية القرار إلى تمـكين المدارس والجامعـات والجهات المحليـة مـن فهم واقـع الشـباب وتوجيههم بصـورة مبـاشرة وفعالة.

قراءة تحليلية ختامية:

عنـد الوقـوف على مـا ورد في وثيقـة برنامـج تنميـة القـدرات البشرية، ومـا تحقق من جهـود خلال الأعـوام الماضيـة، يتضـح أن المملكة قد قطعت شـوطًا معـتبرًا في إعادة هيكلـة منظومة التعليم والتدريـب والتوظيف، ووضع اللبنات الأولى لمسـارات التعلم المسـتمر، وريـادة الأعمـال، وتعزيـز القيـم والهويـة. إلا أن نظـرة فاحصة مـن زاوية الباحـث المتخصـص في قضايـا الشـباب تـشير إلى أن هـذه التحـولات – وإن كانـت واعـدة – لا تـزال تحتاج إلى بوصلـة أكثر دقة، ونَفَسٍ أكثر عمقًا، وقرارات أكثر شـجاعة، لتتحـول إلى نتائج ملموسـة على سـلوك الشـباب واتجاهاتهم وقدرتهـم على الصمود في وجـه التحـولات الكبرى.

إن التحـدي الجوهـري اليـوم لا يكمن في غياب السياسـات أو المبادرات، بـل في قدرتها على إعـادة تشـكيل الوعـي الشـبابي، وبنـاء الحافز الـداخلي، وصناعـة القابليـة للتغيير. وهـذه أمـور لا تتحقق من خلال المسـارات الإجرائيـة فقط، بل تتطلب التقـاءً ناضجًا بين الفكـر والواقـع، وبين ما تُخططه المؤسسـات وما يعيشـه الشـباب في يومياتهم مـن إحباطـات، وتحديات نفسـية، وضغوط اقتصاديـة، وتذبذب في الشـعور بالجدوى.

ومـن خلال قـراءة معمقـة للتوجهـات العالميـة، فـإن الاقتصاد القـادم – كمـا تُظهر تقاريـر OECD والمنتـدى الاقتصـادي العالمـي – يقـوم على ثلاثـة أعمـدة متداخلـة: المهارات القابلـة للنقل (transversal skills)، والمرونة النفسـية والاجتماعية، والقدرة على الابتـكار في بيئة غير مسـتقرة. وهذا يضـع المملكة أمام مسـؤولية ملحّة: التحول مـن منطق "إعداد الشـباب لوظيفـة" إلى "إعدادهـم لعالم متغير لا يمكـن التنبؤ به". وهـذا يتطلب تحوّلًا جذريًّا في الفلسـفة التعليمية، يربط التعليـم بالحياة، لا بالمقررات، ويربـط القيـم بالمواقـف، لا بالخطـب، ويربط التمـكين بتجربة واقعيـة، لا بتصريحات إعلامية.

وتبرز مـن هـذه الزاوية أربعة محـاور استراتيجيـة ينبغي التركيز عليهـا في المرحلة القادمة:

أ. دمـج التعليـم بالتجربـة الحياتية من خـلال أنظمة مرنة تسـمح للطالـب بالعمل والمبـادرة والتطـوع وتقديـم المشـاريع مع احتسـابها ضمـن نواتـج التعلم, فلا تربيـة بلا مسـؤولية ولا معرفـة بلا خـوض التجربة.

ب. إعـادة هندسـة البيئة الثقافية التي تحيط بالشـباب فالشـاب لا يتأثـر بالمقررات فحسـب، بـل بالمجتمع الـذي يعيـش فيـه، وبالمثال الذي يـراه والخطـاب الذي يُوجّـه إليـه, ويتطلـب ذلـك إشراك الإعـلام والدرامـا والمنصات الرقميـة في بناء وعي جديد يتسـق مع طموحات المرحلة ويُشـعر الشـباب أنهم جزء من المعادلة لا هامـش فيها.

ت. بنـاء منصـات وطنية للتعلّم غـير النظامـي تُمكّن الشـباب من توثيـق مهاراتهم وتطويرهـا بشـكل مسـتقل دون المـرور بالمسـارات التقليديـة الثقيلـة فتعلّم المهـارات السريعـة صـار خيـارًا عالميًّا يعوّض بـطء التعليم الرسـمي.

ث. التحـول إلى منطـق التوجيه المبكـر الممتد بحيـث تبدأ منظومـة التوجيه المهني مـن مراحـل التعليم الابتدائي، وتسـتمر بشـكل تراكمـي، ولا تُخـتزل في مواعيد سـنوية أو مقابلات سريعة، فالشـاب بحاجـة إلى مرافقة تربويـة طويلة النفس، تُسـاعده على اكتشـاف ذاته وتحمـل قراراتـه والتأقلم مع تحـولات حياته.

في ضـوء كل ما سـبق، يمكن القـول إن المملكة أمام فرصة نـادرة لصناعة نموذج عربي رائـد في تمكين الشـباب، يقـوم على العقلانية والواقعيـة والعمق الاجتماعـي والمرونة المؤسسـية ويتجـاوز الشـعارات إلى بنـاء الإنسـان القـادر على العبور نحـو الغد بوعي ومهـارة والتزام ذاتي وهـو مـا سيشـكّل الفـارق الحقيقي في جـودة الحياة والاسـتقرار المجتمعـي والمنافسـة الدولية خلال العقـد القادم.

التوصيات المقترحة:

أولًا: توصيات لتعزيز وتفعيل ما ورد فعليًا في الوثيقة

1. تسريـع التحـول مـن الإطار الكمـي إلى الكيفـي في تطويـر المناهـج فرغم وجود مسـارات للتحديـث، إلا أن التركيز لا يـزال منصبًا على المحتـوى، لا على الكفايات، والمطلـوب أن تكـون المهارات الشـخصية والقياديـة والريادية جـزءًا أصيلًا من تقويـم الطالب.
2. تعزيـز التكامل بـين منصات التدريـب والمهارات وبين التوظيـف الفعلي فالكثير مـن البرامـج مثـل "دروب" و"تمهـير" قائمـة، لكـن الشـباب لا يجـدون رابطًا مبـاشرًا بينها وبـين فرص العمل فيُـوصى بربطها بمنصات التوظيف واحتسـابها كرصيد مهـني معتمد.

3. توسـيع دور القطـاع الخـاص في تصميم المناهـج الجامعية والمهنيـة فرغم وجود شراكات إلا أن مسـاهمة القطاع في المحتـوى الأكاديمي لا تزال ضعيفة، ويوصى بإعطائـه دورًا أكـبر في التخصصات التقنيـة والصحية والصناعية.
4. مأسسـة الإرشـاد المهـني التراكمـي داخـل التعليـم العـام والعـالي فمـا زالـت المبـادرات مجـزّأة وموسـمية. المطلـوب مسـار مسـتمر مـن التوجيـه يبدأ من المرحلـة المتوسـطة ويسـتمر إلى مـا بعـد التخـرج.

ثانيًا: توصيات مبنية على الفجوات في الواقع والتطبيق

1. إطـلاق مـؤشر وطني لقيـاس "جاهزية الشـباب للمسـتقبل" سـنويًّا فلـم يُطرح حـتى الآن في أي وثيقـة رسـمية، لكنـه ضرورة لتقييم جـدوى السياسـات وتوجيه التمويل.
2. مأسسـة المشـاركة الشـبابية في تطوير السياسـات فلا توجد آلية واضحة لإشراك الشـباب في تقييم المبـادرات أو اقتراح الحلول.
3. دمـج التعلـم التجريـبي الإلزامـي في مراحـل التعليـم فلا تـزال البرامـج التعليمية تفصـل بـين الدراسـة والتجربـة، ويُـوصى بربـط الطالـب ببيئـة الحيـاة والمجتمع والعمـل مـن خـلال سـاعات إلزاميـة منظمـة ومقننة.
4. إعـادة بنـاء الخطاب الإعلامي الشـبابي بالشراكة مـع المؤثرين فرغـم وجود حملات توعيـة، إلا أن التأثـير ضعيـف لغويًـا وتقنيًـا، والمأمـول اسـتثمار قنـوات التأثـير الحقيقيـة بلغـة الشـباب، لا بلغة المؤسسـات.

استراتيجية البرنامج من تشخيص التحديات إلى هندسة الاستجابة الوطنية

بعد اسـتعراض وتحليل الوضع الراهن للشـباب في المملكة العربية السـعودية، يتّضح أن جـزءًا كبيرًا من التحديـات التي تم رصدها في مجالات التعليـم والتدريب والتوظيف والاندمـاج المجتمعـي لم تكن غائبة عن صُنّاع السياسـات، بـل إن وثيقة برنامج تنمية القـدرات البشريـة جاءت اسـتجابة مبـاشرة لهذه التحديـات، ضمن رؤيـة استراتيجية تسـعى لإعادة هندسـة منظومة بناء الإنسـان السـعودي، من خلال أهداف شـمولية وأطـر متكاملة ومبـادرات متعددة الأطراف.

ولا يُمكن للمؤسسـات الشـبابية والعاملين مع الشـباب أن يتفاعلوا مـع هذه الوثيقة بشـكل فاعـل ما لم يفهمـوا منطقهـا الاستراتيجي ويتعرّفـوا على ركائزهـا وأولوياتها ويُدركوا المسـاحات الممكنة التي تسـمح لهم بالمسـاهمة والتأثير، ولذلـك فإن قراءة هذه الاستراتيجية لا تكتمل بالاطلاع على المبادرات أو المسـتهدفات الرقمية فحسب، بـل تتطلـب تفكيك التوجـه العام للبرنامـج واستيعـاب بنيته ومراحلـه وتحديد نقاط التمـاس مع منظومة العمل الشـبابي.

في الفقـرات التالية سيتم تحليـل البنية الاستراتيجية للبرنامج من خلال ثلاثة مكونات رئيسـة: التوجـه الاستراتيجي العام والإطـار البنائي لتنمية القـدرات البشرية ومفاهيم القيـم والمهارات كمحركات للتحول، وسـتُعرض هذه العناصر من منظور المؤسسـات الشـبابية، مع قراءة تُبرز فـرص التكامل وتُحدد مواطن التدخّـل المجتمعي، بما يُمكّن الجهـات الشـبابية مـن أن تكون طرفًا فـاعلًا في تحقيق أهـداف البرنامـج لا مجرد جهة منفذة على الهامش.

أولًا التوجه الاستراتيجي للبرنامج

يُجسـد التوجه الاستراتـيجي لبرنامج تنمية القـدرات البشرية تحـوّلًا جذريًّا في الطريقة التي تنظـر بهـا الدولة إلى الإنسـان السـعودي؛ فلم يعد يُعامـل كمجرد متلـقٍّ للمعرفة أو كعـنصر ضمـن معادلـة اقتصاديـة، بـل كـمشروع تنموي شـامل يُبنى عبر سـنوات، ويُصـاغ بتكامل مؤسسـاتي يربـط التعليم بالقيـم، والعمـل بالهوية، والتقنيـة بالحياة

الاجتماعيــة. وقد ركز البرنامــج في جوهره على ثلاثة أهــداف استراتيجية: إعداد المواطن لســوق العمل، ترســيخ القيم والســلوكيات الوطنيــة، وتمكين التعلم مــدى الحياة.

لكــن عنــد إعــادة قــراءة هذه الأهــداف من منظــور الجهــات الشــبابية، لا تبــدو الأهمية في مضمــون الأهــداف بقدر مــا تكمــن في الفراغات التنفيذيــة التي يمكن للمؤسســات الشــبابية أن تملأهــا، فبينمــا تتــولى الجهــات التعليميــة والتدريبيــة مســألة التأهيــل الرســمي، تظهــر أمام مؤسســات المجتمــع المدني مســاحة نوعية نادرة للمســاهمة في بناء الشــخصية الشــاملة للشــاب، شــخصية تجمع بين المهارة والقيمــة وبين الطموح الفــردي والــولاء المجتمعي.

وتُــبيّن الوثيقــة –بصــورة غير مبــاشرة– أن هنــاك مكونــات لا يمكن أن تتحقــق إلا من خلال بيئات مرنة مجتمعية، تُخاطب الشــباب بلغتهــم وتراعي خصوصيتهم، وعلى رأس هــذه المكونــات: تعزيز الانضبــاط الذاتي، وتمــكين المهارات الناعمــة، وتفعيل القيم في الســلوك اليومي، وهي مجالات تعاني –بحســب تقارير مثــل UNESCO 2022 وWorld Bank 2023– مــن ضعف الإنجــاز عند الاقتصار على المدارس أو السياســات المركزية، بينمــا تحقــق نتائج ملموســة عند الشراكــة مع الفاعــلين المحليين، خصوصًــا منظمات الشباب.

تقرير اليونســكو عن مســتقبل التعليم (2022) أشــار بوضوح إلى أن «بنــاء رأس المال البشري المســتدام يتطلــب إعادة هندســة العلاقــة بين الدولة والمجتمــع، بحيث تُمنح المنظمــات الشــبابية دورًا في التــأثير لا التبعيــة، وفي التأسيــس لا التنفيــذ فقــط، أمــا البنــك الــدولي فأكد في تقريــر رأس المال الــبشري (2023) أن الاستثمــار طويل الأجل في الأفــراد يتطلب بيئــات متعددة المســارات للتعلّم، تعمل من خارج النظام الرســمي، وتُدار على المســتوى المحلي.

في ضــوء هــذا، فــإن الســؤال الجوهــري الــذي يجــب أن تطرحه كل مؤسســة شــبابية اليــوم ليــس كيف نتماشى مــع الرؤية؟ بل: ما المســاحات التي تركهــا البرنامج مفتوحة لتجاربنــا المحليــة؟ وكيف نحوّل هــذا التوجه إلى خطــة عمل واقعية، تُقنــع صناع القرار وتخدم الشــباب بصدق؟

إن الإجابـة على هذا السـؤال تفرض على الجهات الشـبابية أن تتجـاوز التفاعل الرمزي أو الموسـمي، لتبدأ بقـراءة التوجه الاستراتيجي من ثلاثة مسـتويات:

- **أولًا:** وعـي المفهـوم عـبر الاعتراف بـأن تنمية الإنسـان تبدأ من بنـاء القيمة لا المهـارة فقط.
- **ثانيًـا:** تصميـم المبـادرة انطلاقًـا من فجـوات محددة لـم تُعالج كليًـا من قبل الجهـات الرسـمية (مثل ضعـف التحفيز الـذاتي، أو انكمـاش الانتماء)
- **ثالثًـا:** ضبـط الأثـر باسـتخدام أدوات قيـاس تُظهر كيف تسـهم المبـادرة في الجاهزيـة الحياتيـة، لا مجـرد تدريب قصـير الأجل.

بهـذا المـعنى، لا يُقدم البرنامج خارطـة مغلقة، بل يفتح وثيقته كدعـوة ضمنية للجهات الشـبابية لتكـون شريـكًا في التفـسير والتنفيذ معًا، وهـذا بحد ذاته تحـوّل استراتيجي لـم يكـن مألوفًا في السياسـات المركزية التقليديـة، ويُفترض أن يُستثمـر بوعي وذكاء مـن كل مـن يعمـل مـع الشـباب، حتى لا نُضيّع فرصـة بناء الإنسـان من حيـث يكون حـاضرًا فـعلًا في بيئتـه وحياتـه اليوميـة وقراراته التي لـم تكتبهـا اللوائح بل شـكلتها المؤسسـات القريبة منه.

ثانيًا تنمية القدرات البشرية

يعكـس إطـار تنميـة القـدرات البشريـة في وثيقـة البرنامـج الـوطني لتحول الإنسـان السـعودي نقلـة نوعيـة في بنـاء شـخصية المواطن، حيـث لا يُنظـر للقـدرات على أنها محصـورة في التعليـم الأكاديمي أو التدريب المهني، بل يُعاد تعريفها في سـياق شـامل ومتكامـل يجمـع بين القيـم والسـلوكيات والمهارات الأساسـية ومهارات المسـتقبل ويضعهـا في قلب الرؤيـة التنمويـة للمملكة.

أولًا: القيم والسلوكيات

يُعـد هـذا الجانـب مـن الإطـار مـدخلًا رئيسـيًا لصياغـة الشـخصية الوطنيـة المتزنـة، ويتضمـن تسـع قيـم أساسـية مسـتهدفة لبنـاء المواطـن:

1. **الوسطية**: التوازن في الأقوال والأفعال بما يحقق الاعتدال والانضباط.
2. **التسامح**: قبول الآخر والعفو وبناء علاقات إنسانية قائمة على الاحترام.
3. **الانتماء الوطني**: حب الوطن والولاء لقيادته والاعتزاز بالهوية الوطنية.
4. **الانضباط**: الالتزام بالقوانين وتحمل المسؤولية.
5. **الإتقان**: أداء العمل بجودة وتحسين مستمر.
6. **المثابرة**: الاستمرارية في تحقيق الأهداف رغم التحديات.
7. **العزيمة**: القوة في مواجهة الصعوبات والقدرة على الإنجاز.
8. **الإيجابية**: المبادرة والتفاعل مع المحيط بروح بنّاءة.
9. **المرونة**: التكيف مع المتغيرات والانفتاح على التجديد.

تُمثـل هـذه القيم الإطـار الأخلاقي الـذي يُفترض أن يُشـكل وجدان المواطن وسـلوكه في مختلـف المواقـف، وهـو مـا يتطلب من الجهـات الشـبابية تصميم مبادرات تُرسـخ هـذه القيم من خلال التجربـة المجتمعية لا التلقين النظري، وتـشير تجارب عالمية إلى أهميـة تعلّم القيـم من خلال الممارسـة اليوميـة والتفاعل المجتمعي، كمـا هو مطبق في برامـج "المواطنـة الفاعلة" التي ترعاها اليونسـكو.

ثانيًا: المهارات الأساسية

يُحدد الإطار ثلاث مهارات رئيسية تُعد شرطًا للانخراط في المجتمع المعرفي:

1. **القراءة والكتابة**: الفهم والتحليل والتعبير بلغة سليمة.
2. **الحساب**: التفكير العددي وتطبيق العمليات الحسابية.
3. **المهارات الرقمية**: استخدام التقنية والبرمجة والتفاعل الرقمي.

وقـد ربطـت الوثيقـة هذه المهـارات باختبـارات دولية مرجعيـة مثـل PISA وTIMSS و PIRLS، في إشـارة إلى تـبني معـايير عالمية لتقييـم التحصيل.

وبالنسـبة للمؤسسـات الشـبابية، فإن هذا المجـال يتيح فرصًا كبيرة لتصميم أنشـطة تعـزز هذه المهـارات بأسـاليب غير تقليدية، مثل المخـتبرات الرقميـة والأندية الأدبية وحلقـات التفـكير النقدي ما يجعـل تعلمها جزءًا مـن الحياة اليومية للشـباب.

ثالثًا: مهارات المستقبل

يركـز الإطـار على المهـارات اللازمـة لسـوق العمـل العالمـي والمتـغيرات المتسـارعة، وتقسـم إلى:

1. **مهارات التفكير العليا** : مثل حل المشكلات والتحليل والتفكير الإبداعي.
2. **المهارات الاجتماعية والعاطفية**: التعاون والتعاطف وإدارة المشاعر.
3. **المهارات العملية والمهنية** : مثل القيادة والتخطيط وريادة الأعمال.

هـذه المهارات تسـتهدف تأهيل الشـباب لوظائف لـم تُخلق بعد وتحديـات لم تُعرف بعـد وهو مـا يعزز الحاجة إلى مبـادرات تركز على الاستكشـاف والتجربـة والمشروعات الاجتماعية.

قراءة فيما سبق:

ما يميز هذا الإطار أنه يوسـع نطاق بناء الإنسـان من حيز المدرسـة والجامعة إلى فضاء المجتمـع الأوسـع، ويجعل من المنظمات الشـبابية شريكًا أساسـيًا في هندسـة هذه الشـخصية المتكاملـة، فبدلًا من أن تكون تلك المؤسسـات ملحقـة بالنظام التعليمي تصبـح جهـة موازية تدعـم القيم وتطور المهـارات وتبتكـر في نقلها إلى الشـباب بلغة يفهمونها وتجارب يشـاركون في صناعتها.

وبحسـب تقريـر البنـك الـدولي (2021)، فـإن إشراك مؤسسـات المجتمـع المدني في بنـاء رأس المـال الـبشري يُعـد ضرورة في الدول الطموحـة خاصة في فئة الشـباب التي تُعـد الأكثر احتـكاكًا بالمجتمـع والأسرع تغيرًا والأكثر حساسـية للتحـولات، كما يؤكد تقريـر اليونسـكو بشـأن "التعلم من أجـل التغـيير المجتمعـي" (2020)، على أهمية المؤسسـات غير النظاميـة في دعم مهارات المسـتقبل، خاصة تلـك المتعلقة بالقيادة والتفـكير النقدي والوعـي الاجتماعي.

وبناءً عليه، يمكن طرح هذا التساؤل على العاملين مع الشباب:

كيـف يمكن لكل جهة شـبابية أن تُترجم هـذا الإطار إلى خطة عمليـة، تجعل من القيم والمهارات ممارسـات حقيقية في حياة الشباب اليومية؟

إن تحويـل هـذا التسـاؤل إلى برنامج عمـل مشترك بين الجهـات الشـبابية والحكومية والخاصة، سيسـهم في بناء جيل سـعودي ليس فقط مسـتعدًا لسـوق العمل، بل قادرًا على قيـادة التحـول في المجتمع السـعودي نحو الريادة والتنمية المسـتدامة.

جدول تحليل إطار تنمية القدرات البشرية

المكون	ما ورد في الوثيقة	فرصة التكامل	دور الجهات الشبابية
الانتماء الوطني	حب الوطن والاعتزاز به، والولاء للقيادة، والحرص على الوحدة الوطنية، والانتماء للمجتمع	إنتاج محتوى شبابي يعزز الهوية والانتماء	تنظيم فعاليات ومشاريع تربط الشباب بهويتهم الوطنية
التسامح	قبول التنوع والاختلاف، التسامح مع الذات ومع الآخرين	تصميم برامج تعايش شبابي متعدد الخلفيات	إقامة ملتقيات ومخيمات تعزز التفاهم والتسامح
الوسطية	الاعتدال في الأقوال والأفعال، احترام القيم، التوازن والانضباط في السلوك	تنمية الحس القيمي الوسطي في المبادرات المجتمعية	ورش عمل حول السلوك المتزن، وحملات إعلامية شبابية
الانضباط	تحمل المسؤولية، الالتزام بالقواعد، احترام الوقت والتنظيم	برامج تعزيز الانضباط الذاتي عند الشباب	تصميم مناهج غير رسمية تدرب على الانضباط
الإتقان	الجودة في الأداء، الالتزام بالمعايير، الحرص على الإتقان	ورش تحسين جودة الأعمال الشبابية	تشجيع الاتقان في المشاريع التطوعية والأنشطة
المثابرة	الاستمرار في المحاولة، السعي المستمر، التعامل مع الفشل كفرصة للتعلم	مبادرات استدامة الجهد والنجاح	برامج تُنمّي الإصرار والنجاح الشخصي
العزيمة	الطموح العالي، الثقة بالنفس، الإصرار لتحقيق الأهداف	برامج إعداد قادة شبان ملهمين	إطلاق مسارات تطوير ذاتي تعزز الثقة والطموح
الإيجابية	نشر التفاؤل، تقبل النقد، المبادرة بالحلول	حملات ومشاريع تحفيزية تستثمر الطاقات الشبابية	نشر قصص النجاح، مسابقات تحفيزية
المرونة	القدرة على التكيف، التعامل مع المتغيرات، التجاوب مع الضغوط	مسارات تدريبية على إدارة التغيرات والمواقف	تنفيذ مبادرات تعليم مرن وتجارب حياتية مباشرة

المكون	ما ورد في الوثيقة	فرصة التكامل	دور الجهات الشبابية
القراءة والكتابة	القدرة على فهم النصوص المكتوبة، التحليل والتعبير عن الأفكار بوضوح	نوادي القراءة، مهارات الكتابة الإبداعية	دورات في التعبير والكتابة، منتديات قراءة
الحساب	فهم وتطبيق العمليات الرياضية، حل المسائل، التفكير العددي	مبادرات تعليمية رقمية للحساب والمنطق	أنشطة تبسيط الرياضيات والمهارات الحسابية
المهارات الرقمية	فهم واستخدام الأدوات الرقمية، التطبيقات، البرمجة الأساسية	تدريب على البرمجة وصناعة المحتوى الرقمي	برامج محو أمية رقمية، بناء تطبيقات
مهارات التفكير العليا	التحليل والنقد، ربط المفاهيم، حل المشكلات، إنتاج المعرفة	معسكرات تفكير ناقد وحل مشكلات	مشاريع حل تحديات مجتمعية عبر التفكير النقدي
المهارات الاجتماعية والعاطفية	الذكاء العاطفي، العمل الجماعي، التعاطف، التواصل الفعال	مهارات التعامل الإنساني والتطوع	تأسيس بيئات شبابية داعمة ومتعاونة
المهارات العملية والمهنية	تنفيذ المهام، الكفاءة اليدوية، المخرجات العملية	التدريب العملي والمهني المبكر	برامج مهنية في الحرف والتقنيات العملية

الفرص التطبيقية أمام الجهات الشبابية من الإطار إلى الممارسة

في ضوء التحليل المتعمق لمكونات إطار تنمية القدرات البشرية الوارد في وثيقة البرنامج، تبرز الحاجة الملحة إلى تحويل المفاهيم النظرية (كالقيم والمهارات) إلى خطط عمل تطبيقية في أوساط المؤسسات العاملة مع الشباب، ولا يتحقق هذا التحول إلا بطرح أسئلة موجهة تساعد هذه المؤسسات على إعادة تصميم برامجها، وفقًا لما ورد في الإطار، بما يضمن التكامل مع توجهات الدولة ويُحقق الأثر المرجو.

لذلـك، تـم تطويـر مصفوفة مـن الأسـئلة التطبيقيـة التي تُعـد بمثابـة أدوات تفكير استراتـيجي للمؤسسـات الشـبابية، تسـاعدها على:

- تقييم مدى مواءمة برامجها الحالية لمكونات الإطار.
- تصميم تدخلات جديدة تستجيب للاحتياجات الفعلية المرتبطة بكل مهارة أو قيمة.
- تحديد الفجوات التي لم تتم معالجتها بعد في ضوء القدرات المطلوبة للمستقبل.

وفيما يلي عرض منهجي لتلك الأسـئلة موزعة على ثلاث مجموعات: القيم والسلوكيات والمهارات الأساسيةو مهارات المستقبل:

أولًا: القيم والسلوكيات الوطنية

- كيف يمكن للمؤسسة تعزيز الانتماء الوطني في أنشطتها اليومية؟
- هل تتضمن البرامج أدوات عملية لترسيخ قيمة التسامح والتعدد الثقافي؟
- ما البرامج التي تُسهم في تنمية الانضباط والإتقان والمثابرة لدى الشباب؟
- كيف تُقاس مرونة الشاب وإيجابيته في المشاريع المجتمعية؟

ثانيًا: المهارات الأساسية

- هل توجد مبادرات لغوية تنمّي مهارات التعبير والقراءة التحليلية؟
- ما مدى تفعيل المهارات الحسابية والعددية في المشاريع التطوعية أو المجتمعية؟
- هل يمتلك الشباب في برامجنا حدًا أدنى من الكفاءة الرقمية؟ كيف نقيسها؟

ثالثًا: مهارات المستقبل

- ما البرامج التي تُعزز التفكير النقدي والإبداعي في معالجة مشكلات المجتمع؟
- هل تُنمي أنشطتنا التفاعل العاطفي والتواصل الفعّال والعمل الجماعي؟
- كيـف تُسـهم برامجنـا في بنـاء مهـارات عمليـة مهنيـة تُعد الشـاب لسـوق العمل الحقيقي ؟

توصية منهجية:

ينبغي أن تتبنى الجهات الشـبابية هذه الأسـئلة كأداة مراجعة دورية لبرامجها، أو أن تُدمج ضمـن أدوات تقييـم الأداء المـؤسسي، بما يُسـهم في تحقيـق تكامل وظيفـي وتنموي بين محتـوى وثيقـة البرنامج الوطني وبين خطط ومشـاريع الجهات العاملة مع الشـباب.

الممكنـات الداعمـة لتحقيـق مسـتهدفات تنمية القـدرات البشريـة قراءة موجهـة للجهات الشـبابية

يـشير إطار تنمية القـدرات البشرية في وثيقة البرنامج إلى أن تحقيق الأثر المنشـود في بنـاء رأس المـال البشري لا يمكـن أن يتم دون وجود ممكنات داعمة تسـهم في تمكين المنظومـة مـن أداء أدوارهـا بفعاليـة، وتتـوزع هـذه الممكنـات بين أنظمـة الحوكمـة والتشريعـات والـبنى التحتيـة والتحـول الرقمـي وتكامـل الأدوار وتفعيـل الشراكات إضافـة إلى ثقافـة التعلّـم والتطوير الذاتي.

ورغـم أن كثيرًا من هذه الممكنات تبدو موجهة لمؤسسـات الدولـة، فإنها في الحقيقة تُتيح فرصًا استراتيجية غير مسـتغلة بالكامل أمام الجهات الشـبابية، وذلك على النحو التالي:

أولًا: الحوكمة وتمكين الأدوار

تؤكـد الوثيقـة على أهمية وجـود نموذج حوكمة مـرن يوضـح الأدوار والصلاحيات بين الجهات الحكومية وغير الحكومية فهل لدى المؤسسـات الشـبابية لوائح حوكمة واضحة تُعزز الشـفافية والمسـاءلة؟ هـل تبني نمـاذج تكاملية مـع الجهات الرسـمية بدلاً من العمل في جـزر منعزلة؟

فبنـاء أدلـة حوكمـة داخلية مرنـة للبرامـج الشـبابية، تُمكّن مـن فتح قنوات رسـمية للشراكـة والتكامل مـع البرامـج الوطنية.

ثانيًا: التحول الرقمي وتكامل البيانات

يـشير الإطـار إلى أن البنيـة الرقمية تُعـد أحد أكبر ممكنـات النجاح في تطويـر القدرات البشريـة، خصوصًا مـع الاعتماد المتزايـد على الـذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشـئة، فكيـف يمكـن توظيـف المنصـات الرقميـة في تصميـم برامـج شـبابية مرنـة؟ وهل تسـعى المؤسسـات الشـبابية إلى بناء قواعد بيانات معرفية عن الشباب المستفيدين تساعد على تطويـر البرامج؟ مثل تـبني أدوات تقنية لجمع البيانـات وتقييم الأثر (مثل تطبيقـات التقييم الـذاتي أو نمـاذج Google المتقدمة).

ثالثًا: الشراكات مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي

أشـارت الوثيقة إلى أهمية الشراكات الثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع غير الـربحي، فهل تـبني الجهة برامجهـا وفق احتياجات سـوق العمل ومهارات المسـتقبل؟ ومـا مدى انخراط الجهات الشـبابية في شراكات تدريبيـة أو وظيفية حقيقية؟

مثـل تصميم نمـاذج شراكة واضحة مع القطـاع الخاص مثل «رعاية مسـارات تدريبية شـبابية" أو "تمويل حملات لبناء مهـارات رقمية".

رابعًا: نشر ثقافة التعلّم مدى الحياة

تـرى الوثيقـة أن ترسـيخ ثقافـة التعلّـم المسـتمر من أهـم محـركات بنـاء القدرات الوطنيـة، فهـل تشـجع الجهـة الشـباب على التعلم الـذاتي؟ وهـل توجد مسـارات غير رسـمية للتدريـب والتطويـر داخل المؤسسـات الشـبابية؟

مثـل إطلاق مكتبات رقمية أو نوادي تعلم أو أنظمة نقاط مكافآت للشـباب المتعلمين ذاتيًـا ضمن برامج الجهة.

خاتمة:

تُعـد هـذه الممكنات نقاط ارتكاز أساسـية، لا كعناصر داعمة فحسـب، بل كمسـاحات شراكـة وتكامل يجب أن تقتحمها الجهات الشـبابية بوعـي استراتيجي ومهني، وتحقيق الاسـتفادة من هذه الممكنات يتطلـب من الجهات أن تخرج من نطـاق "تنفيذ البرامج فقـط" إلى التفـكير بمنطـق "تمـكين النظـام الـبيئي" بمـا يشـمل الحوكمـة والتقنية والشراكات والتعلـم الذاتي.

بعـد اسـتعراض وتحليـل مكونات إطـار تنميـة القدرات البشريـة، الذي يشـكل البناء المفاهيمـي للبرنامـج ويحـدد ملامـح الإنسـان المسـتهدف بالتنمية، تـأتي مؤشرات الأداء لتُجسـد هذا الإطـار بصورة كمية قابلة للقياس والتقييـم، فالمؤشرات لا تكتفي بوصـف الاتجاهـات، بـل تُعـد مرآة دقيقـة لمـدى التقدم نحـو تحقيق المسـتهدفات، وهـي في ذات الوقـت تُسـهم في توجيه السياسـات وتصميـم البرامج بمـا يتوافق مع الفجـوات الفعليـة على الواقع.

ومن منظور الجهات العاملة مع الشـباب، فإن مؤشرات الأداء الواردة في وثيقة البرنامج لا تمثـل فقـط أداة للرصـد والمتابعة، بل تفتـح أمامها نافـذة عملية لفهـم الأولويات الوطنيـة، ورصـد النقاط التي يمكن أن تُحدث فيها فارقًا، عبر تدخلات مدروسـة تُسـهم في رفـع المؤشرات، وتعكـس الأثر الحقيقي لمشـاركتها في التنمية البشرية.

الملخص التنفيذي

تتنـاول هـذه الورقـة تحلـيلًا استراتيجيًّا لبرنامـج تنمية القـدرات البشرية أحـد برامج رؤيـة السـعودية 2030، مـن منظـور المؤسسـات الشـبابية والعامـلين معهـا، وبما يخاطـب تحديدًا القطاعين الخاص وغير الـربحي بوصفهما شريكين رئيسيين في تحقيق مسـتهدفات البرنامـج. ويهـدف هذا التحليـل إلى رصـد القضايا ذات الصلة بالشـباب ضمـن مكونـات البرنامـج، واقتراح مجـالات تدخـل عمليـة تسـهم في مواءمـة الجهود الوطنيـة مع قـدرات وإمكانات الجهـات المجتمعيـة والتنموية.

يرتكـز البرنامـج على ثلاث ركائـز استراتيجيـة هـي: (1) تطويـر أسـاس تعليمي متين ومـرن للجميـع، (2) الإعداد لسـوق العمل المسـتقبلي، و(3) إتاحة فـرص التعلم مدى الحيـاة. وتُمثـل هـذه الركائز إطـارًا وطنيًّـا لتأهيـل المواطـن السـعودي وتمكينه من المنافسـة محليًّـا وعالميًـا. وقـد ركـزت الورقـة على تحليل مـدى تقاطع هـذه الركائز مع احتياجات وتطلعات الشـباب، واستكشـاف فرص المشـاركة الفاعلة للمؤسسـات الشـبابية في دعـم تنفيذها.

من خلال تحليل وثيقة البرنامج الرسـمية، تم تحديد خمس قضايا رئيسـية ذات صلة مبـاشرة بفئـة الشـباب، وهي: تعزيـز القيـم الإسلامية والهويـة الوطنية، دعـم أنماط الحيـاة الصحية، تطوير المهارات بما يتواءم مع سـوق العمل، تفعيل منظومة الإرشـاد المـهني، وتمكين الشـباب من المشـاركة المجتمعيـة من خلال العمـل التطوعي. هذه القضايـا لا تُشـكّل فقـط أولويات شـبابية، بل تُعد أيضًـا مرتكزات أساسـية لتحقيق مسـتهدفات التنمية الوطنية.

رغـم تعـدد المبادرات الـواردة في وثيقة البرنامـج، يُلاحظ وجود عدد مـن الفجوات التي تسـتدعي تدخلًا تكميليًا من المؤسسـات الشـبابية والقطاع غير الـربحي، ومن أبرزها: ضعـف تكامل الإرشـاد المـهني في مراحـل التعليم المبكـرة، محدودية تضـمين القيم والمهـارات الحياتيـة في المناهـج الدراسـية، غيـاب التأهيل السـلوكي المرتبط بسـوق العمـل، قلة إدماج الفتيات في البرامج غير الرسـمية، وضعـف التجربة العملية المرتبطة بالعمل أثناء الدراسـة.

تُـشير نتائج التحليل إلى أن المؤسسـات الشـبابية، إلى جانب شركائهـا في القطاع غير الـربحي، تمتلـك قـدرة حقيقيـة على تقديم مسـاهمات مبـاشرة وسريعة، مـن خلال: تأسيـس وحـدات إرشـاد مـهني مجتمعيـة، تصميم برامـج قيميـة تطبيقيـة، تطوير محتـوى رقمي تعليمـي موجه، عقـد شراكات للتدريب المهني والتـقني، وتفعيل نماذج

تطوعيـة ذات أثـر اجتماعـي ملموس. كمـا أن القطـاع الخاص مطالب بـتبني أدوار أكثر تقدمًـا في التدريـب والتوظيـف وتطويـر المهـارات، ضمـن مسـؤولياته المجتمعيـة ومسـاهمته في تحقيـق الرؤية.

وانطلاقًـا مـن أهميـة بنـاء التكامـل بين الجهـات الرسـمية والقطـاعين الخاص وغير الـربحي، تؤكـد الورقـة أن تطويـر منظومـة القـدرات البشريـة في المملكة لـن يتحقق بمعـزل عـن هـذه الشراكات، لمـا تمتلكه مـن مرونة ومـوارد وخبرات وارتبـاط مباشر بالفئة المسـتهدفة. وعليه، توصي الورقة بتبني إطار تنسـيقي يُعـزز من تكامل الأدوار، وتأسيـس نمـاذج محليـة قابلة للتكـرار، تُسـهم في تحقيـق مخرجات مسـتدامة على المسـتوى الوطني.

مصفوفة تقاطع مستهدفات البرنامج مع مجالات تدخل المؤسسات الشبابية

تُعد المصفوفة الآتية إطارًا تحليليًا تطبيقيًا يوضح كيف يمكن للمؤسسـات الشـبابية والقطاعين غير الربحي والخاص الإسـهام في تحقيق مسـتهدفات برنامج تنمية القدرات البشريـة. وتهدف إلى تحويل الأهداف الوطنية إلى تـدخلات عملية قابلة للقياس.

مستهدف البرنامج	نوع التدخل الشبابي	الفئة المستهدفة	جهة الشراكة المقترحة	مؤشر للأثر المقترح
تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية	حملات توعوية رقمية، أندية مدرسية، محتوى تفاعلي	طلاب التعليم العام	وزارة التعليم، الجمعيات الثقافية	عدد الأنشطة المنفذة + تقييم القيم المكتسبة
تمكين حياة عامرة وصحية	جلسات دعم نفسي، مبادرات رياضية، منصات توعية	الشباب 18–30 عامًا	وزارة الصحة، مراكز الأحياء، أندية الشباب	نسبة المشاركة + استبيان جودة الحياة
مواءمة التعليم مع سوق العمل	ورش مهارات ناعمة، محاكاة بيئة العمل، إرشاد مهني	طلاب الجامعات / الخريجون	الجامعات، القطاع الخاص، الموارد البشرية	عدد المتدربين + معدل التوظيف الفعلي
دعم ريادة الأعمال	حاضنات شبابية، دورات تأسيس مشاريع، تجارب عمل حر	خريجو الثانوية والجامعات	منشآت، صناديق دعم المشاريع	عدد المشاريع المسجلة + استدامة الفكرة
إتاحة فرص التعلم مدى الحياة	نوادٍ معرفية، محتوى مرن، جلسات تعلم بالأحياء	المنقطعين عن التعليم، الفتيات	التعليم الإلكتروني، المراكز المجتمعية	عدد المستفيدين + شهادات معتمدة مكتسبة
تعزيز المسؤولية الاجتماعية والتطوع	منصات متطوعين، برامج تأهيل، توثيق الأثر	عموم الشباب	المنصة الوطنية للعمل التطوعي، الجمعيات	عدد الساعات التطوعية + تقييم الأثر المجتمعي

تُسـهم هـذه المصفوفة في تسـهيل عملية تصميم البرامـج الشـبابية، وتوجيهها نحو تحقيـق أهداف وطنية، وتوفير مبررات واضحة لـلشراكات مع القطاعين العام والخاص، ممـا يعـزز من فـرص التمويل والاسـتدامة، ويجعل أثـر البرامج الشـبابية أكثر قابلية للقياس والتتبع.

تُعـد المصفوفـة الآتيـة أداة تحليليـة أولية تسـاعد الجهـات الشـبابية والقطاعات غير الربحيـة والقطـاع الخاص على تحديد أولويات التدخل وفقًا لمسـتهدفات برنامج تنمية القـدرات البشرية. يُبرز هـذا التقاطع فرص العمـل المشترك، ويتيـح تصميم مبادرات مستندة إلى الأهـداف الوطنية.

مستهدف البرنامج	مجالات تدخل المؤسسات الشبابية والقطاع غير الربحي
تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية	تصميم برامج قيمية، أنشطة لاصفية، إنتاج محتوى رقمي شبابي، حملات انتماء مجتمعي
تمكين حياة عامرة وصحية	برامج دعم نفسي، مبادرات الصحة المجتمعية، حملات تعزيز أسلوب الحياة المتوازن
مواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل	برامج تدريب مهني، محاكاة بيئات العمل، ورش جاهزية التوظيف، التوجيه المهني
دعم ريادة الأعمال	حاضنات شبابية، مسارات ريادية للفتيات، ورش العمل الحر، دعم المشاريع الناشئة
إتاحة فرص التعلم مدى الحياة	نوادٍ معرفية، محتوى تعليمي مرن، جلسات تعلم مجتمعي، مبادرات في المناطق الطرفية
تعزيز المسؤولية الاجتماعية والعمل التطوعي	منصات تطوع شبابي، برامج إثراء للمبادرات التطوعية، تأهيل المتطوعين، قصص النجاح

يمكّـن هـذا التقاطع المؤسسـات الشـبابية مـن إعـادة توجيـه تدخلاتهـا ومبادراتها بمـا يعزز مـن فاعليتهـا وتأثيرها المجتمعي، ويسـهم في سـد الفجـوات التنموية بين السياسـات الوطنيـة والممارسـات المحلية.

الخاتمة

تُعـد هـذه الورقة محاولـة علمية لقـراءة برنامـج تنمية القـدرات البشرية مـن منظور شـبابي تنمـوي، يسـعى إلى تعزيـز دور القطـاعين غير الـربحي والخاص في تحقيـق مسـتهدفات رؤية المملكة 2030 ذات الصلة بالشـباب. وقد أظهـرت نتائج التحليل أن البرنامـج، رغم شـموليته وثـراء مبادراته، لا يـزال بحاجة إلى روافـد تنفيذية مجتمعية أكثر مرونـة وارتباطًـا بالواقـع، وهـي الوظيفـة التي يمكـن أن تنهض بها المؤسسـات الشـبابية والجهـات غير الربحيـة بكفـاءة، إذا مـا أُعيـد توجيـه أدوارها بمـا يتكامل مع السياسـات الوطنية.

إن بنـاء الشراكـة بين المؤسسـات الرسـمية والقطاعـات المجتمعيـة يتطلـب إطـارًا تنسـيقيًا واضحًـا، يعترف بـدور المجتمـع في التنمية، ويمنـح الفاعـلين غير الحكوميين مسـاحة أكبر للمبـادرة والتجريـب وتوليـد الحلـول. كما أن نجـاح هذه الشراكـة يرتبط بقدرة المؤسسـات الشـبابية على التحول من نماذج العمل التقليديـة إلى نماذج قائمة على الأثـر، تعتمـد على البيانات، وتبني برامجها وفقًا لحاجات الشـباب الحقيقية، لا مجرد افتراضـات حولها.

وتخلص الورقة إلى توصية أساسـية مفادها: أن تمـكين رأس المال البشري الوطني لا يكتمـل دون تمكين الجهات الوسـيطة التي تُترجم السياسـات إلى واقع، وتبني الجسـور بين الرؤيـة المجـردة واحتياجات الأفراد، وتُعيـد تعريف العلاقـة بين الدولة والمجتمع على أسـس من التعاون والتكامـل والتنمية المشتركة.

Mershad.org
MershadCenter
MershadCenter

مرشـــاد Mershad
مركز بحوث ودراسات الشباب
Youth Research and Studies Center